وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس -المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

بعنوان:

عولمة الأسواق المالية وواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

دراسة حالة 2010-2020م.

من إعداد الطالبة:

مقران فلة

إشراف الأستاذ:

أ.د: معوشي عماد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عماد غزازي	جامعة يحي فارس -المدية-	رئيسا
معوشي عماد	جامعة يحي فارس -المدية-	مشرفا ومقررا
كحلة عبد الغاني	جامعة يحي فارس -المدية-	ممتحنا

السنة الدراسية: 2022-2023م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الحمد لله رب العالمين:

حمداً طيباً مباركاً فيه ملء السماوات والأرض وملء ما بينهما، وملء ما شاء من شيء بعد والصلاة والسلام على خير المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

شكرا لله أولا أخيرا فهو الذي أعانني على إكمال هذه الدراسة، وبعد ذلك يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف " معوشي عماد" على جهده ومتابعته التي لولاها لما تمكنت من إنجاز هذا العمل على أكمل وجه

فجزاه الله خير الجزاء

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل شكر والعرفان إلى جميع زميلاتي وزملائي في جامعة يحي فارس بالمدية.

إهداء :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

بدأ الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجه تعالى و عظيم سلطانه

على توفيقه لي ثم أهدي ثمرة جهدي هذه الى:

أغلى ماجاد الرحمان علي الى من هما قرة عيني ونبض قلبي

الى من هما سعادتي وجنتي

"الى والدي الحبيبين "

أدامهما الله لي، و حفظهما و ألبسهما لباس الصحة والعافية.

الى أنفاس حياتي أخوتي وأخواتي

الى كل من كان لي سندا و مشجعا من كل من عرفتهم من أصدقاء ومعارف لكم جميعا

أهدي تحياتي وشكري.

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية ودور عولمة الأسواق المالية كمتغير إستراتيجي في العولمة الاقتصادية، وتحديد الفرص المتاحة والتحديات المفروضة بالنسبة للأسواق المالية، مع الإشارة إلى طبيعتها في بيئة تتسم بتطورات سريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوجه العالم نحو اقتصاد المعرفة.

وقد أكدت هذه الدراسة أن تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر كان له الدور الرئيسي في عولمة الأسواق المالية وتحقيق النمو في تلك الأسواق، غير أن الحذر يبقى قائما نتيجة بروز أسواق مالية غير منظمة تتم فيها جميع المبادلات إلكترونيا وتعتمد في معاملاتها على استخدام قوى الحاسبات الإلكترونية. هذه التكنولوجيا، نتج عنها أدوات ومشتقات مالية جديدة ساهمت في حدة الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالاقتصاد الجزائري وبدأت تداعياتها على باقي دول العالم تلوح بالأفق.

الكلمات المفتاحية: العولمة، التجارة الإلكترونية، عولمة الأسواق المالية، تكنولوجيا المعلومات.

الملخص باللغة الأجنبية:

This study aims to reveal the importance and role of globalization of financial markets as a strategic variable in economic globalization, and to identify the available opportunities and challenges for financial markets, with reference to their nature in an environment characterized by rapid developments in information and communication technology and the orientation of the world towards the knowledge economy.

This study confirmed that the development of electronic commerce in Algeria had a major role in the globalization of financial markets and achieving growth in those markets. However, caution remains as a result of the emergence of unregulated financial markets in which all transactions are conducted electronically and in their transactions depend on the use of electronic computer power. This technology resulted in new financial tools and derivatives that contributed to the severity of the global financial crisis that was ravaging the Algerian economy, and its repercussions on the rest of the world began to loom.

Keywords: globalization, electronic commerce, globalization of financial markets, information technology

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص باللغتين	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ –ك
الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة والعولمة المالية	–
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: العولمة	03
المطلب الأول: ماهية العولمة	03
المطلب الثاني: أنواع وخصائص العولمة	08
المطلب الثالث: أهداف العولمة ومظاهرها	12
المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات العولمة	16
المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية وتطورها	18
المطلب الأول: تعريف ونشأة العولمة المالية	18
المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها العولمة المالية والعوامل المفسرة لها	20

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية	23
المطلب الرابع: مظاهر ومؤشرات العولمة المالية	25
المطلب الخامس: أسس العولمة المالية	27
المبحث الثالث: مظاهر وعوامل العولمة المالية	23
المطلب الأول: مظاهر العولمة المالية	29
المطلب الثاني: عوامل تطور العولمة المالية وتزايدها	32
المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية	35
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية	–
تمهيد الفصل الثاني	
المبحث الأول: ماهية التجارة الإلكترونية	41
المطلب الأول: التجارة الإلكترونية	41
المطلب الثاني: خصائص وأسس التجارة الإلكترونية	44
المطلب الثالث: أشكال وأبعاد التجارة الإلكترونية	48
المطلب الرابع: أصناف التجارة الإلكترونية	48
المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الإلكترونية	52
المطلب الأول: متطلبات التجارة الإلكترونية	52
المطلب الثاني: مجالات استخدام التجارة الإلكترونية	54
المطلب الثالث: أطراف وخطوات التجارة الإلكترونية	55

فهرس المحتويات:

المطلب الرابع: دوافع ومعوقات التجارة الإلكترونية	59
المبحث الثالث: وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية	61
المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية	61
المطلب الثاني: متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية	64
المطلب الثالث: أساليب قياس حجم وآثار التجارة الإلكترونية	66
المطلب الرابع: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر 2010-2020م	-
تمهيد الفصل الثالث	71
المبحث الأول: واقع التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي	72
المطلب الأول: دراسة قياسية لواقع التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي وفقا لتقارير بيفورت سنة 2016 و2017.	72
المطلب الثاني: إظهار نمو وتطور التجارة الإلكترونية دول العالم العربي	74
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي	78
المبحث الثاني: ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر	79
المطلب الأول: نظرة عامة حول التجارة الإلكترونية في الجزائر	79
المطلب الثاني: دراسة قياسية لواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر 2015-2019	81
المطلب الثالث: خطة عمل ونشر التجارة الإلكترونية في الجزائر	82

فهرس المحتويات:

المبحث الثالث: ترقية التجارة الإلكترونية في الجزائر	**83**
المطلب الأول: آليات تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	**84**
المطلب الثاني: سبل ومتطلبات اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر	**85**
المطلب الثالث: معيقات تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر	**86**
خلاصة الفصل الثالث	**88**
الخاتمة	**90**
قائمة المصادر والمراجع	**95**

فهرس الجداول:

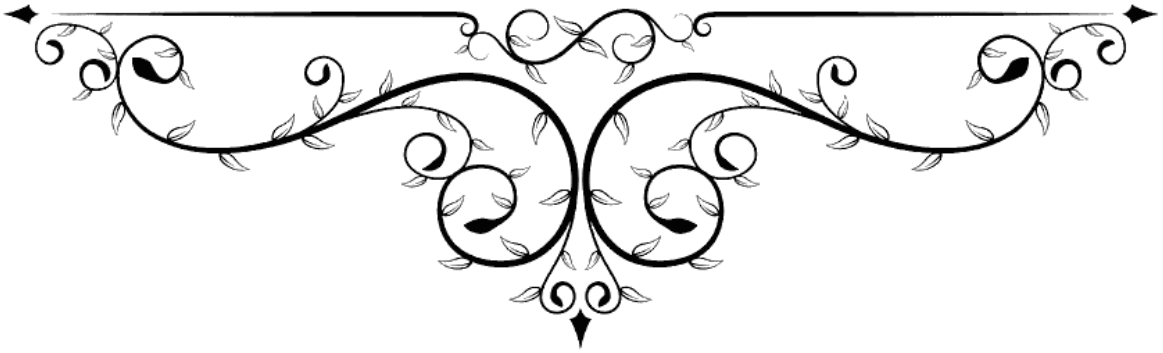
رقم	العنوان	الصفحة
01	عدد مستخدمي الأنترنت في العالم العربي لسنة 2010–2016م.	**72**
02	عدد مستخدمي الأنترنت مقارنة مع التعداد السكاني خلال الفترة 2015–2019	**82**

فهرس الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطبيقات الأنترنت في الأنشطة التجارية	**51**



المقدمة العامة



المقدمة العامة:

1. تمهيد:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين مجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث تمثلت تلك التغيرات في الاتجاه نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة السلعية والخدمية، أو في مجال الأسواق المالية، أو في مجال العملية الإنتاجية وقد أطلق على هذه التغيرات تعبير ظاهرة العولمة.

ويلعب النمو غير العادي لحجم المعاملات الدولية بأسواق المال دورا أساسيا في زيادة الوزن النسبي لعولمة الأسواق المالية، حيث أدت تلك التغيرات في مجال الأسواق المالية إلى تغير في المفهوم التقليدي للأسواق المالية، ونشوء أسواق مالية غير تقليدية يتمثل الغرض الرئيسي منها توفير أدوات استثمارية حديثة وليست أدوات لتجميع المدخرات وتحويلها إلى القطاع الحقيقي باقتصاد ما، وقد أدى التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدوث ثورة في مجال الخدمات، فأصبحت صناعة الخدمة هي المستثمر الأساسي في التكنولوجيا وتلعب دورا هاما في زيادة درجة العولمة، نظرا لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الاقتصاديات المختلفة على مستوى العالم، وقد ساعدت ثورة المعلومات على إمكانية الاتصال بالأسواق المالية العالمية والحصول على معلومات حول الصفقات والعمليات المنفذة بتلك الأسواق.

وأصبح قطاع الخدمات بشكله الجديد من أكثر القطاعات ديناميكية من حيث النمو، وطبيعة التطور الحاصل في القطاعات الأخرى مرهونا بالتطورات التي تحدث في هذا القطاع .وإذا كانت فكرة العولمة المالية تعزى لتحرير الأسواق المالية في الدول المصدرة والمتلقية لها، فإن بروز أسواق جديدة تجمعها وتنظمها شبكات الحواسب المتصلة مع بعضها البعض توفر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل بها تلك الأسواق. ويضاف إلى ذلك انخفاض تكاليف المعلومات وابتكار أدوات مالية جديدة وكلها ساعدت على النمو الكبير للمعاملات المالية الخارجية.

ومن المسلّم به اليوم أن العلم و التكنولوجيا هما محركا النمو الاقتصادي، و أن المعرفة أصبحت أساس خلق الثروة، فقد تراجع الاقتصاد التقليدي القائم على رأس المال والعمل كأهم عنصرين في الإنتاج، ليفسح المجال أمام اقتصاد جديد يعتمد على المعرفة بصفة أساسية من أجل تحقيق القيمة المضافة وقد ظهر هذا الاقتصاد وانتشر في الدول المتقدمة تزامنا مع ما كانت تشهده من ثورة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة، لذلك تمثل تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات أداة لا غنى عنها في هذا الاقتصاد الحديث الذي يعرف باقتصاد المعرفة، كما أن ابتكار واستخدام هذه التكنولوجيا يتطلب مهارات بشرية متميزة مما يدل على الأهمية الكبرى التي أصبح يكتسيها العنصر البشري المؤهل في الوقت الحالي .

حيث أوجدت العولمة خدمات جديدة تمثلت في التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وغيرها، وهذه الخدمات يمكن أن تساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية، إذ تؤكد الدراسات أن النسبة الأكبر من القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأتي من هذه الخدمات وهو ما تترجمه السرعة المذهلة لانتشارها، ففيما يخص التجارة الإلكترونية فهي تشهد إقبالا متزايدا على استخدامها من طرف الأفراد و المنشآت والحكومات، خاصة مع تطوير شبكة الانترنت واستخدامها للأغراض التجارية بعد أن اقتصر في البداية على النشاطات العسكرية والأبحاث العلمية فقط ومن هذا المنطلق جاء اهتمامنا بالموضوع محل الدراسة والذي سنحاول من خلاله التعرف على عولمة الأسواق المالية وواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2020م.

2. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

وانطلاقا مما سبق تتبلور معالم إشكاليتنا في التساؤل الجوهري التالي:

ما هو واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في ضل عولمة الأسواق المالية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020م؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الجوهري السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ما هي العوامل التي ساعدت على ظهور وانتشار التجارة الإلكترونية؟
- فيما تتمثل مقومات ومتطلبات التجارة الإلكترونية؟
- هل استطاعت الجزائر أن تستفيد من الفرص التي تتيحها هذه التجارة؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية الملحقة بها نقترح الإجابات المبدئية التالية في شكل فرضيات للدراسة:

- تجعل التجارة الإلكترونية المبادلات التجارية أكثر سهولة ويسرا، فهي تحقق عدة فوائد كتخفيض التكلفة، اختصار الزمن والمسافة، الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق وغيرها؛
- إن البيئة الملائمة لنمو وازدهار التجارة الإلكترونية هي بيئة اقتصاد المعرفة (العولمة)، لأنها ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمثل الوسيط الإلكتروني الذي تعتمد عليه هذه التجارة؛
- لم تستطع الجزائر لحد الآن الاستفادة من فوائد التجارة الإلكترونية لعدم توفره على متطلباتها، ولغياب الوعي بأهميتها، فهو يعاني من فجوة رقمية كبيرة تشكل شبكة الانترنت محورها الرئيسي، مما حال دون مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان العلمي والتكنولوجي وتحقيق الاندماج في عولمة الأسواق المالية.

4. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع والعمل عليه وتنقسم إلى أسباب ودوافع ذاتية (شخصية)، وأخرى موضوعية على النحو التالي:

أ. الأسباب الذاتية (الشخصية):

- الاهتمام الشخصي بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات والتطورات المصاحبة لها.
- الميل للموضوعات التي لها علاقة بعولمة الأسواق المالية؛
- الفضول لاكتساب معلومات حول كيفية بناء وتطور التجارة الإلكترونية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية؛
- كون هذا الموضوع من مواضيع الساعة التي لفتت انتباه العديد من علماء الاقتصاد والاتصال على حد سواء خاصة بعد ظهور وسائل إلكترونية حديثة وتكنولوجيا المعلومات؛
- توافق موضوع الدراسة وتخصصي (اقتصاد نقدي وبنكي)؛

ب. الأسباب الموضوعية:

- الانتشار السريع للتجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، فالمتصفح لشبكة الانترنت يرى بوضوح اللجوء المتزايد لاستعمالها للأغراض التجارية، فلا يكاد يخلو موقع ما من عرض ومضات إشهارية للترويج لمنتجات معينة؛

- رغم الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية إلا أننا لا نرى لها أثرا في حياتنا اليومية؛ فمنشآتنا لحد الآن مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية في مبادلاتها التجارية، والأفراد لا يستطيعون الشراء إلكترونيا لعدة عوامل منها على سبيل المثال عدم توفر وسائل الدفع الإلكتروني التي تنتج عن عولمة الأسواق المالية؛
- عدم وعي مجتمعاتنا العربية أفراد ومنشآت بالأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي المقابل استخدامها من طرف الأطفال والشباب للهو والعبث وهدر الوقت؛
- إفادة المكتبة بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث المفيدة والواقعية من أجل التغيير والتحسين؛
- الإجابة على إشكالية الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات ودعمهم؛

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المزاوجة بين متغيرين لكل منهما أثر على الآخر، والمتمثلين في عولمة الأسواق المالية (متغير مستقل)، وأثرها على التجارة الإلكترونية في الجزائر باعتبارها (متغير تابع)، هذا من جهة كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا حديثا مازالت النقاشات والدراسات متواصلة بشأنه خاصة على مستوى الهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية، وتظهر حداثته بشكل خاص في المجتمعات العربية لأنه لم ينل لحد الآن العناية والاهتمام اللازمين لدى الأفراد والمنشآت وحتى الحكومات، فهي تعتبر مساهمة ولو بسيطة في إثراء المكتبة الجزائرية، ومرجعا لكل المهتمين خاصة مسيري المنشآت الذين يرغبون في إدخال هذا النمط الجديد من المعاملات التجارية إلى منشآتهم و تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لدعم قدرتها التنافسية في ظل انفتاح العالم على معالم جديدة ونظام جديد تحكمه متطلبات العولمة.

6. أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على الجديد الذي جاءت به التجارة الإلكترونية، وما الذي يميزها عن الأسلوب التقليدي في المبادلات التجارية، ولماذا لقيت هذا الرواج الكبير لدى الأفراد ومختلف المنشآت؛

- الوقوف على حال الجزائر فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تلعب دورا كبيرا في زيادة القدرة التنافسية للدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، لما لها من علاقة مباشرة مع استعداد الدول لاستخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية، وكذا حصر السبل الكفيلة بتمكين الجزائر من الاستفادة من هذه التطبيقات؛
- التعريف بعولمة الأسواق المالية ودراسة متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية في ظل ذلك؛
- الخروج بنتائج وتوصيات في هذا المجال؛
- تقديم مساهمة علمية وتطبيقية متواضعة لتطوير مجال البحث؛
- تقديم إضافة علمية وتطبيقية لمكتبة الكلية.

7. منهجية الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع والخوض في خلفياته النظرية والتطبيقية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لسرد مختلف المفاهيم والتعاريف والحقائق التي تدور حول الموضوع في شقه النظري، وكذا تحليل نتائج الدراسات والأبحاث التي تعرضت له، و اقد استعنا أيضا بالمنهج الإحصائي من أجل استعراض و ترجمة بعض الإحصائيات المتعلقة بالبحث، بالإضافة إلى المنهج المقارن بهدف المقارنة بين عالمين مختلفين تفصل بينهما هوة رقمية كبيرة من جهة، و المقارنة بين مختلف الفترات الزمنية التي خصصت للدراسة خلال الفترة 2010-2020م.

8. عرض ومناقشة الدراسات السابقة:

تبرز الأهمية البالغة والكبيرة للدراسات السابقة في التمهيد للموضوع محل الدراسة من خلال تكوين إطار نظري حول البحوث والدراسات والأعمال التي تناولت الموضوع في أحد جوانبه، كما تعد الدراسات السابقة نوعاً من التبرير الموضوعي للموضوع محل الدراسة، وهي حلقة لمجموعة من البحوث تحدد بدقة الإطار العام للموضوع.

ونستعرض فيما يلي بعض الدراسات التي تم من خلالها بناء الموضوع، والحقيقة أن مثل هذه الدراسات قليلة خاصة في جانبها الخاص بأثر عولمة الأسواق المالية على واقع التجارة الإلكترونية في الجزائري التي تعد شبه موجودة سواء المنشورة في الدوريات الإلكترونية أو المراجع البيبليوغرافية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات التي تم الاطلاع عليها تناولت أحد شقي الموضوع، ومنه فقد تم تخصيص كل دراسة لشق من الموضوع في هذا السياق كما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة "دعاس مصعب" و " باهي نوال" بعنوان:" انعكاسات العولمة المالية على سوق الأوراق المالية في الجزائر" عبارة عن مقال في مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد الأول، ديسمبر 2018.

وقد عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات العولمة المالية على السوق المالي الجزائري باعتباره من الأسواق الناشئة؟ وما هي متطلبات تفعيله؟ وبرزت أهمية الدراسة في بيان أهم انعكاسات العولمة المالية على سوق من الأسواق الناشئة وهو سوق الأوراق المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه تجب الإشارة إله أن العولمة المالية لا تؤخذ بكاملها أو تترك بكاملها حيث هناك عدة بدائل للتعامل معها. بالأخذ بعين الاعتبار آلية تعظمي المنافع وتخفيض المخاطر، والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني. وبالتالي على الجزائر باعتبارها من الدول النامية إن تتبنى العولمة المالية بتمهل نسبي وليس الامتناع الكامل في الدخول في إجراءات التحرر المالي، واتخاذا الإجراءات المناسبة قبل الدخول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطور المؤسسات المالية المحلية، واتخاذ حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات الإشرافية، وأخيرا فإن العولمة المالية خطرا يجب الابتعاد عنها تماما.

الدراسة الثانية: دراسة " سعيدي فاطمة الزهراء، بعنوان:" أثر العولمة المالية على الأسواق المالية العربية، عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013م.

وقد عالجت الباحثة الإشكالية التالية: كيف يمكن للأسواق المالية العربية التكيف مع التحولات المالية التي تفرضها العولمة المالية؟ كما تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الأسواق المالية العربية والتعرف على خصائصها ومعوقات نموها وكذا مختلف المراحل التي اتبعتها الدول العربية في تحرير أسواقها المالية ومخاطر التحرير ومختلف الآليات المستخدمة لمواجهته.

وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من التطورات التي قامت بها الدول العربية والخاصة بأسواقها المالية من خلال تطوير الإطار التنظيمي وهيكل السوق وعملياته وحدوث نشاط ملحوظ في أداء الأسواق المالية العربية إلا أنها لم تصل إلى درجة الأسواق المالية المتطورة ومازالت تسودها مجموعة من الخصائص والمعوقات، حيث أصبحت العولمة المالية حقيقة واقعية يجب التعامل معها والاستفادة منها بأقصى قدر ممكن ومحاولة تجنب آثارها السلبية بقدر الإمكان لأنه في إطار العولمة المالية تصبح الدول النامية وخصوصا تلك التي فتحت أسواقها المالية أمام المستثمرين والمضاربين الأجانب عرضة لحدوث أزمات مالية خصوصا إذا كانت اقتصاديات تلك الدول تعاني من مشاكل اقتصادية.

الدراسة الثالثة: دراسة صاحل حميداتو، سارة ميسي، عطية العريب، بعنوان: "التجارة الإلكترونية في الجزائر – الواقع والتحديات-"، عبارة عن مقال في المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد2، العدد2، نوفمبر 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عن واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث قام الباحثان بتسليط الضوء على الأسس النظرية للتجارة الإلكترونية، من خلال التطرق إلى مفهومها وأساليب قياسها، ثم التطرق إلى واقع البنية التحتية لقيام التجارة الإلكترونية في الجزائر وذلك من خلال دراسة واقع الهاتف والأنترنت، والجهود المبذولة لإنشاء وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال تتبع المسار التنظيمي والتشريعي لإرساء قواعد قيام التجارة الإلكترونية إلى غاية صدور قانون التجارة الإلكترونية.

توصل الباحثان إلى إبراز واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال تطبيق إحدى أساليب قياس التجارة الإلكترونية وهي الأساليب غير المباشرة وأهمها الهاتف والأنترنت، وكذلك تم التوصل إلى وجود تجارة إلكترونية ناشئة من خلال بعض المواقع التي تمارسها قبل حتى قبل صدور قانون التجارة الإلكترونية.

9. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية، مع مقدمة وخاتمة عامة على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري حول العولمة والعولمة المالية، تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية كل مبحث قسم إلى ثلاث مطالب، حيث تطرقنا في المبحث الأول المعنون بماهية العولمة إلى تعريف العولمة، أنواع وخصائص العولمة، ثم أهداف ومظاهر العولمة، وأخيرا إيجابيات وسلبيات العولمة. ثم المبحث الثاني، تطرقنا فيه إلى مفهوم العولمة المالية وتطورها، تطرقنا فيه إلى تعريف ونشأة العولمة المالية، مظاهر ومؤشرات تنامي العولمة المالية، وأخيرا أسس العولمة المالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التجارة الإلكترونية من خلال التعرض إلى تعريف التجارة الإلكترونية في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني تطرقنا إلى خصائص وأسس التجارة الإلكترونية، ثم المطلب الثالث، أشكال وأبعاد التجارة الإلكترونية، وأخيرا المطلب الرابع أصناف التجارة الإلكترونية، ثم المبحث الثاني والذي تطرقنا فيه إلى متطلبات التجارة الإلكترونية، ثم مجالات استخدام التجارة الإلكترونية، ثم أطراف وخطوات التجارة الإلكترونية. وأخيرا دوافع ومعوقات التجارة الإلكترونية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، ومتطلبات نجاحها، ثم أساليب قياس حجم وآثار التجارة الالكترونية، لنصل في الأخير إلى حصر مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية.

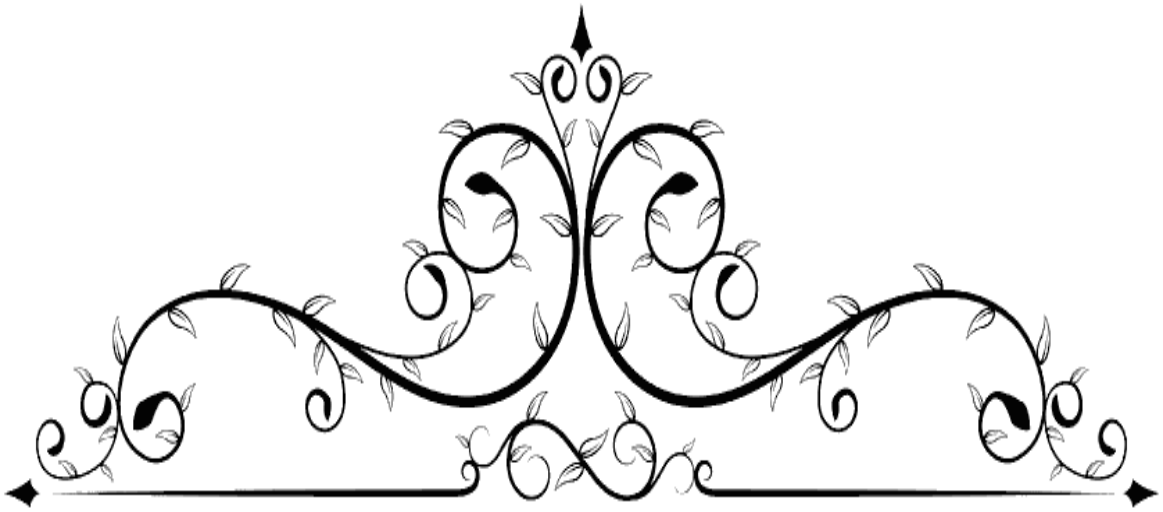
الفصل الثالث: والذي خصص للجانب التطبيقي بعنوان **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020م**، تطرقنا فيه هو الآخر إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لواقع التجارة الإلكترونية في العالم والعالم العربي، أما المبحث الثاني، فتطرقنا فيه إلى ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر، في حين المبحث الثالث: خصص إلى ترقية التجارة الإلكترونية في الجزائر ومعوقات نجاحها، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة.

وفي الأخير ختمنا عملنا بخاتمة عامة للدراسة ضمت النتائج العامة للدراسة المتعلقة بالجانب النظري والتطبيقي ثم حوصلة لأهم التوصيات المقترحة لدعم آفاق الدراسة.

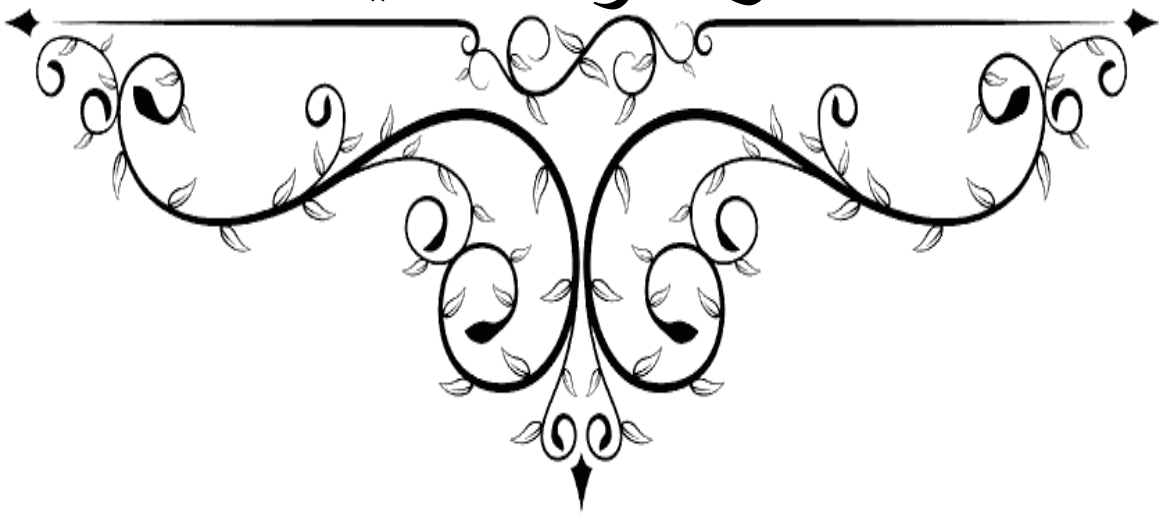
10. صعوبات الدراسة:

لكل باحث صعوبات وعراقيل تواجهه وتؤول دون الإلمام بالموضوع والوقوف عليه من مختلف جوانبه ومن الصعوبات التي واجهتنا ورغم قلتها نذكر:

- ضيق الوقت المخصص لإعداد هذه المذكرة مقارنة بالأهمية الكبيرة لها؛
- محدودية المراجع والمصادر التي تناولت موضوع الدراسة بمتغيراته؛
- نقص الكتب التي تتناول هذا الموضوع وتحتوي على معطيات حديثة، وبالتالي اضطررنا إلى اللجوء إلى المقالات والدراسات على شبكة الانترنت خاصة باللغات الأجنبية وما تتطلبه ترجمتها من جهد ووقت؛
- قلة الإحصائيات والدراسات المتعلقة بواقع التجارة الإلكترونية وبالأخص في الجزائر؛
- احتواء الموضوع على العديد من المصطلحات والمعلومات التقنية نظرا لارتباطه الوثيق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يستلزم جهدا إضافيا من أجل فهمها وتبسيطها للقارئ.



الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة والعولمة المالية



تمهيد:

شهد العالم كثيرا من التغيرات سياسية واقتصادية ودينية ...، تخص بالذكر في بحثنا هذا التطورات التكنولوجية والتقدم في مجال المعلوماتية، تحديدا العولمة، وهو المصطلح الجامع لحل معاني التطور والتقدم.

يمكن القول أن العولمة تمثلت في خلق عالم واحد موحد، أو تحويل العالم إلى قرية صغيرة متعددة الأطراف ومشتركة الأحداث والجانب الإقتصادي من أهم الجوانب التي أثرت وتأثرت بها العولمة.

تنقسم العولمة إلى عولمة اقتصادية عولمة اجتماعية، عولمة ثقافية، عولمة مالية وهذه الأخيرة التي سنوليها بمزيد من التفصيل في دراستنا التي تقوم بشكل أساسي لعمليات التحرير المالي، تقضي بربط أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي، يقوم كل من العولمة والعولمة المالية على أسس ومبادئ معينة، ولها خصائص وأهداف مسطرة ولكل منهما سلبيات وايجابيات.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية العولمة**
- **المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية وتطورها**
- **المبحث الثالث: مظاهر عوامل تطور العولمة المالية**

المبحث الأول: العولمة

لعب الزخم التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل دورا مهما، في ما يخص حذف حدود بين الدول وتحويل العالم إلى قرية صغيرة، بدون قيود وحواجز، وهو ما يطلق عليه مصطلح العولمة فقد أصبحت الشغل الشاغل لفكري العصر الراهن سبب اكتسابها لكافة المجالات، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض الجوانب الأساسية.

المطلب الأول: ماهية العولمة

العولمة مصطلح يدل على كل ماله علاقة بالتقدم والتطور، ويمس مختلف إن لم نقل جميع المجالات، إقتصادية، سياسية، ثقافية غير أن الجانب الإقتصادي هو أن من أبرز مظاهر العولمة وبغية التعرف على جوانب العولمة نتطرق في مطلبنا هذا إلى تعريف ونشأة العولمة.

أولا: تعريف العولمة

العولمة مصطلح كثير التعاريف ومتشعب الأبعاد، فقد شملت العديد من المجالات إقتصادية، سياسية، ثقافية...، وبسبب كثرة واختلاف التعاريف يجدر القول أن العولمة مصطلح شمولي يقوم على وصف حركة التغيير المتواصلة تكنولوجيا فجاء في تعارف بعض المفكرين ما يلي:

1 لغة:

- العولمة مشتقة من العالم أي: صرنا عالمين، ومعنى العالمية: أن تتحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد وهيئة واحدة في الجملة، حيث يكون الإنتماء للعالم كله كالإنتماء إلى دولة واحدة. [1]
- فإن البلاد وإن كانت مختلفة ولم يتصل بعضها بعض، لكن الفكر يكون واحد، والإتصال موجود ويبقى الإختلاف قليل وبشكل جزئي في بعض النقاط وفي المناطق الصغيرة من أطراف العالم.

أما الإختلاف في العالم على نحو عام وكلي فلا يكون حيث تتداخل السياسة والثقافة والإقتصاد والإجتماع وغير ذلك بعضها ببعض.

- إذن العولمة اليوم أصبحت كلمة شائعة في العلوم الإجتماعية ومستخدمة كثيرا في الأدب المعاصر يمكن تعريفها بما يلي: إعطاء الشيء صفة العالمية، من حيث النطاق والتطابق.[2]

---

[1] نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة العولمة وأنواعها**، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، 2009م، ص 9.

[2] نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة العولمة وأنواعها**، مرجع سابق، ص 9- 10.

- وهي كذلك تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولم الشيء أي جعل عالميا.[1]

2 اصطلاحا:

- العولمة مشتقة من كلمة mondialisation الفرنسية وهذه الكلمة الفرنسية هي ترجمة للكلمة globalisation الإنجليزية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

- فهي مصطلح مترجم عن الكلمة الإنجليزية global ومعناها عالمي أو دولي، وغالبا ما تذكر مرتبطة بمصطلح القرية globalvilage بمعنى القرية الكونية أو العالمية، وقد وردت عدة مصطلحات مرادفة للعولمة منها الكونية والشمولية والخصخصة والأمركة وغيرها من المسميات[3]. و يقول محمد علي الجابري فيما يخص مصطلح الأمركة بأنه مادامت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي إعتمدت هذا المصطلح بالضرورة تستعمل على توسع النموذج الامريكي وفتح المجال له ليشمل العالم كله، ويعتبر الجابري الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر قدوة في العالم على قيادة حملة العولمة وإيجاد آلياتها الفاعلة.[4]

- أما المفهوم الدقيق للعولمة فيعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وإنتشاره في الصميم مضافا إلى إنتشاره في الظاهر أيضا، بعبارة أخرى هيمنة النمط الرأسمالي الأمريكي، ليتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل المادي والرمزي مع معنى الإنتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال العالمي أو الكوني، وذلك في ضمن مفهوم تعيين مكاني جغرافي: وهو الفضاء العالمي برمته. وتعيين زماني تاريخي وهو حقبة ما بعد الدولة القومية، أي الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانيا لصناعة أهم وقائع التقدم الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي.[5]

- عرفت أيضا على أنها التقدم الهائل في التكنولوجيا و المعلوماتية والروابط المتزايدة على كافة الأصعدة الدولية المعاصرة و بناء على ذلك فالمفهوم يحتوي على مساحة من التناقض بين وجهة النظر الليبيري الداعية للاحتفال بالإعتماد المتبادل بين الدول مقابل وجهة النظر الراديكالية التي ترى في ذلك إلا مزيد من السيطرة العالمية للرأسمالية والنظام الإقتصادي المرتكز على حرية السوق. [6]

---

[1] مصطفى أحمد حامد، **العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية- المدرسة العليا للأساتذة، الإسكندرية، ص 27.

[2] هرنون نصيرة، **خطاب العولمة بين محمد حامد الجابري وعلي حرب**، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ص 298.

[3] نعيم إبراهيم الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[4] هرنون نصيرة **مرجع سبق ذكره**، ص 298.

[5] نعيم إبراهيم الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[6] فهمي العدوى، **إدارة الإعلام**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص 144.

- تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحد، وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة.

- الجدير بالذكر أن كلمة globalism أي الكونية أو العولمية بدأت بهذا الشكل في الظهور في العصر الحديث في بعض الكتب إعتبارا من العام 1944 وكانت تعني كوكب الأرض بما عليه من دول ومحيطات وما يعلوه من أجواء أو يدنوه من طبقات أرضية... وكان أول معجم لاتيني يحتوي ضمن مفرداته مصطلح العولمة globalization هو معجم " وبشتر" في طبعته الصادرة عام 1966م، كما يرى البعض أن مصطلح العولمة قد أدخل لأول مرة ضمن اصطلاحات قاموس أكسفور الإنجليزي مع أواخر عام 1962م.[1]

- سليمان نايف: العولمة نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية، والإبداع التقني، دون الإعتبار للأنظمة والحضارات والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.[2]

- عرف كذلك الجابري محمد العابد العولمة على أنها " وضع الشيء على مستوى العالم، وأول مجال استعمل فيه هذا المصطلح عنده هو المجال الإقتصادي ثم تجاوزته بعد ذلك أي ظهرت لها أبعاد أخرى في مختلف المجالات، غير أنه لم يعد مصطلح إقتصاديا محظا فالعولمة تجاوزت دائرة الإقتصاد واتخذت طابع العالمية وشملت العديد من المجالات (مجال المال والتسويق والمبادلة والإتصال كما يشمل كذلك مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا. [3]

- العولمة تشير إلى علاقات القوى والإقتصاد الذي يمتد عبر العالم بما ينطوي عليه من ضغط للزمان والمكان وإعادة تكوين العلاقات الإجتماعية نتيجة تحرير السوق العالمي وظهور طبقة جديدة من السلع الثقافية وتكنولوجيا المعلومات.

- وعرفها "الكفرى مصطفى عبد الله، 2005م" على أنها إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق و تطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام و الإستقرار و التكافؤ في العلاقات الدولة.

- وبهذا العولمة رسملة العالم على مستوى الصميم بعد أن تمت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، ويكون الناتج من هذا التعريف هو أنها تعني حرية أصحاب رؤوس الأموال، لجمع المزيد من المال في سياسة اقتصادية قديمة، كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح، وانقلابه اليوم إلى الإعتماد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع، للوصول إلى إحتكار الربح.

---

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011م، ص27.

[2] سليمان نايف، **الجامع للغة العربية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996م، ص 41.

[3] هرنون نصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 297.

- وهذا المعنى يتخلص في عودة الهيمنة الغربية من جديد لكن محملة على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح، ومدججة بالعلم والثقافة وحتى وإن كانت غير إنسانية. [1]

- العولمة تتمحور حول فكرة موت المسافات بين الدول بشكل رئيس، the death ofdistance.

وموت المسافات إنما يعني اختزال الزمن أو إختصاره على مستوى أو من منظور وحدات قياسه، فالمسافة التي كان المرء يقطعها في الماضي بين مصر والسعودية مثلا كانت تستغرق عدة أيام أو أشهر، أما الآن فلا تسغرق ساعتين أو أقل، والمعلومات التي كانت ترسل من بلد لآخر كانت تتطلب أياما أو شهورا أما الآن فلا تستغرق من ثوان أو دقائق معدودة، لكن المسافة لا زالت قائمة ولا يمكن اختزالها من المنظور الهندسي أو الجغرافي. وإذا كنا نعترف بدائرية الزمن بالنسبة لوحدات قياسه فلا يمكن للمرء، سواء بالممكن أو بالمطلق الإعتراف بدائرية الزمن كأحداث ومواقف في كل الظروف، وحتى وإن تكرر الحدث فلا يمكن تعميم الإستثناء على القاعدة وهي إحدى أبجديات المنطق العلمي. [2]

- فعن حقيقة العولمة فقد تعددت معاني العولمة وكثرت إستخدماته المتوافقة والمتعارضة وأصبح من الصعوبة حصرها مع بعضها البعض، وحول الإنتشار العالمي السريع لهذا المفهوم فهي تعبر عن الوعي العالمي وبرهان على أن البشرية تعيش العولمة واقعا وليس فرضا فقط، أما عن الرؤيا الغربية للعولمة نجد أن tomasl. Friedman . يرى أن نظام العولمة ما هو إلا عملية ديناميكية مستمرة تنطوى على التكامل الصارم في الأسواق والدول والأمم، والتكنولوجيا كذلك لدرجة لم تحدث من قبل وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم بطريقة أسهل وأرخص وأسرع، كذلك فتح الأبواب أمام التجارة الحرة والمنافسة لتصبح أكثر كفاءة و ازدهار.

- ويتفق dumingمع tomasl. Friedman حول أن العولمة عبارة عن زيادة الروابط وتعميقها بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الإقتصاد الحالي له.[3]

- والعولمة بمفهومها الحديث هي نتاح لتفاعل ظواهر ثلاث هي التطور التكنولوجي وسياسة النزعة الاستهلاكية والسياسيات الإقتصادية التحررية الجديدة. [4]

- مما تطرقت إليه أجد أن العولمة ظاهرة متجددة غير جديدة بدايتها كانت نتيجة لتطور الرأسمالية عبر الزمن واستمرارها مرتبط ويتحكم فيه التطور التكنولوجي، وهي ظاهرة تقصي الطابع العالمي على جوانب الحياة سواء جانب

[1] نعيم إبراهيم الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 11، 12.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص 14.

[3] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، دار الحامد، عمان، 2009م، ص 30، 31.

[4] بهاء شاهين، **العولمة والتجارة الإلكترونية ورئية الإسلامية**، الفارق الحديثة للنشر والطباعة، 2000م، ص 32.

اقتصادي، اجتماعي سياسي أو ثقافي، فالعولمة تتعدى كونها تقدم تقني تكنولوجي وثورة في مجال المعلومات والاتصال والعقل الإلكتروني وارتباط تقارب بين المجتمعات والأمم من خلال تبادل السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.

- بل تعدى ذلك إلى كونها أداة لقوى مسيطرة في العالم حاليا في المجالات المختلفة الإقتصادية التكنولوجية السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها، هي الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها القوة الأساسية فيها وهي الولايات المتحدة الأمريكية لإعتبارها قائد العالم الغربي الرأسمالي وبإعتبارها كذلك من يتولى مهمة العولمة بما يخدم مصالحها ومصالح الدول التي تمثلها وتقودها. [1]

ثانيا: نشأة العولمة

المرجعية التاريخية للعولمة حسب نموذج رونالد روبرتسون لمراحل نشوء وتطور العولمة.

لقد اعتمد رونالدو روبرتسون في دراسته: العولمة النظرية الإجتماعية والثقافية الكونية: نموذج تاريخي لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة و إمتدادها المكاني والزماني وأثر العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في ذلك، فقد إنطلق رونالد روبرتسون من فرضية أساسية تعنى بظاهرة ارتباط العولمة بظهور الدولة القومية الموحدة وتنحصر مكونات العولمة في الأنظمة القومية ونظام العلاقات الدولية، الأفراد والبشرية وكان هذا أساسا ضروريا في تطور مفهوم العولمة والعالمية لدى روبرستون خلال مراحل تطورها: [2]

❖ **المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية 1400م– 1750م:** امتدت منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن 18، ويطلق عليها كذلك مرحلة التكوين مرحلة يكون فيها المصطلح في محل مراجعة وتفاوض ومناقشة وإقناع وإقتناع، ويربط روبرتسون أولى مراحل نموذجه بالنهضة العلمية التي شهدتها أوروبا في بداية العصور الحديثة وقيام النظام الرأسمالي الذي إزدهر في أوروبا الغربية وقد ساهمت الإكتشافات الجغرافية في تحويل إتجاهات التجارة لدولية لصالح الدول الأوروبية وانعكست نتائجها في إزدهار الرأسمالية. هنا يرى رونالد أن ولادة الرأسمالية التجارية بفعل عامل الإكتشافات الجغرافية وما تمخض في نمو التجارة وتحويل الإقتصاد إلى إقتصاد حركي هي العولمة بحد ذاتها.

❖ **المرحلة الثانية: مرحلة النشوء:** منذ منتصف القرن 18 إلى 1870 نشأ موضوع العالمية، حيث أخذت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية بالتبلور، وزادت الإتفاقيات الدولية وهنا روبرتسون يشير إلى نشأت مفاهيم لم تكن قبل ذلك كالمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والإتصالات بين الدول والإهتمام بموضوع القومية والعالمية أي

[1] سليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، لجدار للكتاب العالمي، 2007م، ص 215.

[2] رونالد روبرستون، **العولمة النظرية الإجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة أحمد محمود ومنور أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ ذياب، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1998م، ص 131- 135.

مرحلة الإنفتاح العالمي وقبول المجتمعات الأخرى غير الأوروبية ويشير كذلك روبرتسون أن في هذه المرحلة التي توجهت الدول الأوروبية نحو العالمية والإنفتاح على العالم، انغلقت الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها في مرحلة بدأت عام 1823م ودامت لما يقارب قرن من الزمن. [1]

❖ **المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاق:** منذ عام 1870م إلى غاية العشرينات من القرن العشرين حيث الخلافات والحروب وظهور الأمم المتحدة [2] وظهرت هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل " خط التطور الصحيح "، للمجتمع القومي المقبول، ومفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم دمج العديد من المجتمعات الغير أوروبية في " المجتمع الدولي "، وبدأت الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وظهر تقدم واضح في عدد وسرعة الأشكال الكونية للإتصال، وظهرت لأول مرة جوائز النوبل والألعاب الأولمبية ونشأت عصبة الأمم ... .

❖ **الرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة:** العشرينيات إلى غاية الستينيات في القرن العشرين حيث الحروب وخلافات من أجل فرض الهيمنة، وهنا برزت الخلافات بشكل جلي حول الشروط الهشة " للعولمة " وبدأت مرحلة إرساء مبدأ الإستقلال القومي ومفاهيم الحداثة المتضاربة تليها الحرب الباردة كما تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم بعض الأحداث مثل "إلقاء القنبلة النووية على اليابان ".

❖ **المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين:** هي مرحلة الإعلام الكوني وتمثل المرحلة الراهنة، بدأت أواخر الستينات، تم خلالها دمج بلدان الجنوب في المجتمع العالمي، شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وتصاعد الوعي الكوني. [3]

المطلب الثاني: أنواع وخصائص العولمة

من خلال التطرق إلى تعريف العولمة ونشأتها ومراحل التطور نجد أن هذه الظاهرة قائمة على مجموعة من الخصائص المعينة والمرسومة مسبقا والتي تعتبر بمثابة وسائل وركائز معينة تستخدم من طرف جهات معينة من أجل تحقيق أهداف مسطرة ومرجوة، حيث سنتطرق إلى أنواع وخصائص العولمة.

أولا: أنواع العولمة

1- العولمة الاقتصادية: تتمثل في زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64- 65.

[2] يس يوسف عبد الله الماحي، **أثر العولمة على التخطيط التربوي للنظام التدريس في التعليم العام بالسودان**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراة الفلسفة في التربية، تخصص مناهج وطراق التدريس، جامعة الجزيرة، السودان، 2017م، ص 54.

[3] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66- 67.

أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.[1] ويمكننا القول كذلك هي إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والبضائع.

- أهم ما يميز ملامح العولمة الإقتصادية في الوقت الراهن:

- الإتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل.
- تنامي دور المؤسسات المالية الدولية.
- تدويل المشاكل الإقتصادية مثل مشاكل التنمية المستدامة، فقر...
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي.
- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الإقتصاد العالمي وظهور ما يسمى إقتصاد المعرفة. [2]

2- **العولمة الثقافية:** تعني إزالة الفوارق والقيم التي تميز كل حضارة على غيرها ونشر الفكر الغربي وتعميمه، ففي ظل العولمة يجب إزالة تلك الفوارق إن لم نقل إعدامها أو محاربتها، فالعولمة تسعى إلى خلق نمط ثقافي مشترك.

يعرف كذلك "عبد الإله بلقزيز" العولمة الثقافية: على أنها فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، ويعرفها كذلك على أنها ليست سوى "السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الإتصال". [3]

3- العولمة السياسية: العولمة في المفهوم السياسي تعني أن الدولة ليست الفاعل الوحيد على المصرح السياسي العالمي، لكن توجد هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية ومجموعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة، التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والإندماج الدولي بحيث تكف الدولة عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل، تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الإقتصادية والبيئة والتكنولوجية وغير ذلك، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية العملية، فالدول قد تكون ذات

[1] سلمى سلطاني، **العولمة الإقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور "الجزائر 03"، العدد26(2)، ص 364.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، **تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها**، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص47.

[3] سلمى سلطاني، **مرجع سابق** ، ص 366.

سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج عنه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة. [1]

ويرى عبد العزيز منصور أن العولمة السياسية نتيجة حتمية للعولمة الإقتصادية، فالعولمة الإقتصادية لا تكون سوى طريق للعولمة السياسية الهدف منها التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وفرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها، فالإقتصاد والعولمة هما جزء من الهيمنة على الدولة، والطريق الممهد لفرض السيطرة على الآخر الضعيف، وسلب حريته ومقدرته على إتخاذ القرار. [2]

4- العولمة الإجتماعية: تكمن العولمة الإجتماعية في نظر الخضيري في بروز المجتمع الحضاري المداني في إطاره الكوني المتعاضم والذي يحقق فكره الإنسان العالمي، وما له من حقوق وما عليه من واجبات وما يثيره هيكل القيم وبنيان العادات والتقاليد المعولمة، والتي تشير وتحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام إطار المجتمع الكوني المتعاظم. [3]

وهي كذلك الظاهرة التي تسعى إلى تقديم خيال جديد يستشرف ظهور مجتمع عالمي موحد أو قالب إجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات الإقليمية. [4]

5- **العولمة المالية:** تم وصف العولمة المالية على أنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتمثل في: تحرير الأسواق، الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي، ومن بعض وظائفها مثل الرعاية الإجتماعية، وتغيير نمط التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق المالية: وعليه فالعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى" بالاندماج المالي" مما أدى إلى التكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اخذت تتدفق عبر الحدود للأسواق العالمية. [5]وهو ما سنوليه في مزيد من التفصيل في المبحث الثاني

---

[1] أحمد غزال، **أثر العولمة على الدولة القومية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية**، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007م/2008م، ص 22.

[2] أشرف غالب أبو صالحة، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2011م/2012م، ص 64.

[3] عبد المنصف حسين علي رشوان، **العولمة وآثرها " رؤية تحليلية اجتماعية" قسم الخدمة الإجتماعية جامعة أم القرى**، قسم خدمة الفرد بالمعاهد العليا للخدمة الإجتماعية، أسوان وقنا، 2006م، ص 55.

[4] كتاف الرزقي، مرجع سبق ذكره، ص 25

[5] غام عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2013م، ص 77-78.

ثانيا: الخصائص:

هناك عدة خصائص نوجز أهمها فيما يلي:

1- **سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية:** من أهم ما يميز العولمة لأخذ بآليات السوق و إتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة و الإستفادة بالثورة التكنولوجيا وثورة الإتصالات والمعلومات.

2- **دينامكية مفهوم العولمة:** حيث تسعى لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في نشاط الإقتصادي.

3- **تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل:** ويشمل ذلك اتفاقات تحرير التجارة وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

4- **وجود أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي:** ويرجع هذا إلى زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

5- **دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** تتمثل هذه المؤسسات في:

- صندوق النقد الدولي وهو يتحكم في النظام النقدي للعولمة وفي إدارته.
- البنك الدولي ويتحكم في النظام المالي العالمي.
- المنظمة العالمية للتجارة وتتحكم في التجارة العالمية.

6- **التكتولات الإقليمية الدولية:** مثل الإتحاد الأوروبي، ودول الكومنولث، وإتحاد الدول الإفريقية ودول الخليج ....[2]

7- **الشركات متعددة الجنسيات:** حيث أصبحت هذه الشركات تسيطر على مصادر التمويل الدولية، وتستحوذ نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على مختلف التعاملات التجارية، فهي دول داخل دول، إذ أنها كثيرا ما تمارس ضغوطا على دول بأكملها. [3]

---

[1] وليد حيالي وآخرون، **العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والإقتصاد**، مركز الكتاب الأكاديمي، الدانيمارك، 2015م، ص 132.

[2] كتاف الرزقي، **محاضرات في العولمة والتغيير التنظيمي – موجهة لثانية ماستر تنظيم وعمل قسم الإجتماع والديمغرافيا–**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر 2016م/2017م، ص 31.

[3] كتاف الرزقي، **مرجع سابق**، ص 32

من أبرز ما يميز العولمة هو تلاقي النقيضين فقد أدت العولمة من جانب إلى توحيد البشر بإلغائها مؤثرات المكان والزمان وبقوة أدواتها في الإتصال والتأثر، فتماثلت قيم وأشكال وأذواق أناس كانوا شعوبا وقبائل متباينة، فيما أدت من جانب آخر إلى تشضي وانقسام المجتمعات وأفرادها وفئاتها ففي الوقت الذي انتهزت فئة معينة أبرزها رجال المال والأعمال الفرصة وقفزت كناف العولمة، بقية فئات أخرى مترددة وحائر ومتخوفة من العولمة. [1]

المطلب الثالث: أهداف العولمة ومظاهرها

الفرع الأول: أهداف العولمة.

عند بحثنا وجدنا مجموعة من الأهداف سنذكرها كما يلي:

1- الوصول إلى سوق عالمي واحد: دون حواجز جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو عرقية أو جنسية والسعي لسوق يشمل كل العالم وكافة القطاعات والمؤسسات والأفراد، بل الوصول بالعالم إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة وفي نطاق هذا الهدف يتم إحتكاك مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضاري، وثقافتهم المتعددة و اختلافهم الفكري و سهر هذا الإختلاف في بوثقت التوحد والإئتلاف

2- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة: سواء من حيث المصالح المشتركة أو من حيث الشعور بالخطر الواحد الذي يهدد العالم ككل كأهمية تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية أو عناصر الجزئية، ويتضمن هذا القضاء على بؤر النزاع ومصادر التوتر من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك وإنهاء حالات الصراع وزيادة الإعتمادية المتبادلة بين الشعوب وتنمية حاجة كل شعب إلى الآخر وخلق الثقة وجني المكاسب المشتركة

3- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي: سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو الحدود الدنيا في متطلبات الحياة خاصة أن هذا التجانس لا يكون بالتماثل لكنه قائم على التعدد والتنوع و الإختلاف القائم بين البشر وفرقات اهتمام كل منهم.

4- تنمية الإتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحي واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها سواء بالتخاطب بين البشر أو إستخدامها في الحاسبات الإلكترونية أو ما بين مراكز تبادل البيانات وصناعة المعلومات، فإن كنزة الإحتكاك والتعامل والتداول سوف يدفع لظهور لغة اشتقاقية تزيد من عملية التقارب اللغوي لدرجة التحدث بلغة واحدة.

5- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء: من خلال تذوب التدريجي للفوارق خاصة فوارق الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الإختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري حتى يحدث التقارب والإنسجام والإئتلاف

[1] علاء الدين ناطورية، **العولمة وأثرها في العالم الثالث " التحدي و الإستجابة"**، مركز الأبحاث و الدراسات المدني، 2001م، ص 99.

والتوافق، ولتحقيق هذا الهدف يبذل قدر متعاظم من الحراك الحضاري، لتأكيد الهوية العالمية وتحقيق تحسينات مضافة في الوجدان والضمير الإنساني وتنمية الإحسان بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم سواء ما كان مرتبط بحق الحياة أو حق الوجود أو حق الإستمرار أو حق الإستمتاع ... .

6- الوصول إلى عالم إنساني بعيد كل البعد عن التعصبات والتناقضات: فيتعمق الشعور والإحساس بالبشرية الإنسانية بعد تجربة خاضها العالم بدوله وشعوبه وحضاراته تحت وهج الإستعمار.

7- العالم يشهد بعث رؤية جديدة بمثابة حركة تنوير وستبصار فاعلة. [1]

فيما يخص النقطة التي ذكرنا فيها نظرة الجابري محمد علي، إلى العولمة على أنها العولمة وأنها الإتجاه المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها وسيطرتها في إطار النظام الرأسمالي الأمر الذي يقودنا إلى هدف آخر للعولمة والمتمثل في فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم بحكم امتلاكها القوة عامة، والتكنولوجيا أساسا، بالشكل الذي يقوم إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة وبدرجة أقل مصالح الدول الموالية لها على حساب مصالح الدول الأخرى تحديدا النامية.[2]

الفرع الثاني: مظاهر العولمة

اقترن تجسد العولمة على أرض الواقع بظواهر عديدة منها ما هو جديد ومنها ما كان موجود قبلا لكن العولمة أثرت على درجة تقدمه وتطور

نوجز تجليات العولمة في الجوانب التالية:

1- تحول مفاهيم الإقتصاد ورأس المال:

- تحول الإقتصاد من الحالة العينة (الأنشطة التقليدية للتبادل بالبيع والشراء)، إلى الإقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب الإلكترونية والأجهزة الإتصالية[3] وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والإتمان وغيرها[4]

[1] محسن أحمد الخضيري، **العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة**، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 117، 118 ، 119، 120.

[2] فلح حسن خلف، مرجع سابق، ص 224.

[3] محمد أحمد بن فهد، **السوق العالمية " العولمة "**، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م، ص 33-34

[4] طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الإقتصادية**، المجد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2015م، ص 6.

- تحول رأس المال من وظائفه التقليدية (كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل) إلى سلعة تباع وتشري في الأسواق (تجارة ونقود)، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 ألف مليار دولار (أكثر مرتين ونص قدر الناتج القومي العربي). دون رابط أو ضابط، وهذا أدى إلى زيادة درجة الإضطراب والفوضي في الأسواق المالية، أدى هذا كذلك إلى زيادة التضخيم نتيجة لزيادة قوة النقود.

- تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول والإقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية خاصة بعد إزالة الكثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الإنسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية[1]، التي تبرز إطار جديد للتجارة العالمية تستحوذ عليه الشركات متعددة الجنسيات وقد إزداد تأثير البلدان المتقدمة في إستقطاب التجارة العالمية ويشير مولة عبد الله إلى المؤشرات الأتية:

- بلغ حجم التبادل بالمنتجات المصنعة بين البلدان المتقدمة بحدود 61.7% من إجمالي التجارة العالمية عام 1996م وأقل من الثلث بالنسبة للمبادلات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل من 10% للمبادلات البينية داخل البلدان النامية.

- خلال تسعينيات القرن العشرين ظهر تفوق واضح لحصيلة التجارة في المنتجات المصنعة ونسبة 75% من إجمالي التجارة مقابل 25% للمنتجات الأخرى (12% منتجات زراعية، 3% معادن، 10% محروقات)[2] وتبقى المنافسة ودرجة التقدم الإقتصادي الذي تتمتع به البلدان هو الذي يحدد نوع الإنتاج ونسبة التجارة داخل المنطقة إلى إجمالي التجارة.

2- دور أكبر المنظمات العالمية:

- زيادة الإنفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكييف الإقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الإقتصاديات الموجهة وإقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة مثلما حدث في: مصر، الأردن وحدث في دول الخليج، وباقي الدول العالم. [3]

[1] محمد أحمد بن فهد، مرجع سابق، ص 34.

[2] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف مرزوق، **العولمة ومستقبل الصراع الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبيعة الأولى، 2009م، ص 42.

[3] طارق عثمان الحسون، مرجع سابق، ص 7.

- زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية منظمة الامم المتحدة ووكالاتها.

- زيادة أعداد المنظمات الغير حكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الإقتصاد في التقلص.[1]

3- تزايد الشركات متعددة الجنسيات وتفاقم المديونية.

- اكتساح الشركات المتعددة الجنسيات لواجهة الإقتصاد وسيطرتها على الإستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM ومايكروسفت وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بينها وبين الشركات الوطنية في المعاملة.

- تفاقم مشاكل المديونية خاصة ديون العالم الثالث، والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد وما تزامن ذلك مع زيادة التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمت الديون وأرباح الشركات متعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها[2]

- ظهور تقسيم دولي جديد للعمل: ففي مجال العولمة الأنشطة الإنتاجية يتطور التقسيم العالمي التقليدي للعمل لتتشكل شبكة إنتاج عالمية حديثة تعمل على تحويل كل بلد إلى جزء من النظام الإنتاجي الجديد [3]، تتخلى على هذا الأساس الدول المتقدمة عن بعض الصناعات التحويلية لصالح الدول النامية كتحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة أو نصف مصنعة مثل صناعات الصلب والتي تتميز بهامش الربح منخفض وعوائدها نسبية بينما ركزت على الصناعات العالية التقنية كالصناعات الإلكترونية والبرمجية عالية الربح والعائد.

4- تبديد الفوائض بدل تعبئتها:

- بعد أن كانت التنمية تعتمد على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (عن طريق الإدخار) تحولت إلى تنمية تعتمد على الإستثمارات الخارجية، وأصبحت التنمية هي تبديد الفوائض و المدخرات (الإستهلاك) كناتج أساليب الإستهلاك الترفيهي المتزايد تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات، وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث وتركيز التنمية على الجانب الإقتصادي فقط. وإهمالها سائر الجوانب الإجتماعية والثقافية

[1] محمد أحمد بن فهد، الكونية، ص 36.

[2] طارق عثمان الحسون، مرجع سابق، ص 8.

[3] كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لاسي مرزوق، مرجع سابق، ص 42.

مما كان له أثر سلبي على الظروف الإجتماعية للعالم المتقدم والبلدان النامية [1] ، وإنعدام الأمن الإجتماعي خاصة في الدول المتقدمة، مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بسبب إنتشار جرائم القتل، وإستخدام الأسلحة النارية، و السرقة، وتفشي، ظاهرة انتحار الأطفال و القتل العمدي للأطفال. وهو ما يظهر الجانب المظلم للحداثة و العولمة.

5- زيادة الفوارق بين الطبقات و إنتشار البطالة:

- تعمق الفوارق بين مجتمعات العالم الثالث فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب إستحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء إقتنائها، وهذا ما يؤدي في المستقبل إلى ترسيخ التخلف وزيادته في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات عالية الدخل والطبقات الفقيرة، ما يهدد الإستقرار الإجتماعي. [2]

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات العولمة

صاحب ظهور العولمة تغيرات عديدة في شتى المجالات فقد وفرت بعض الفرص والجوانب الإجابية بسبب درجة الإنفتاح عموما، وفي نفس الوقت تمخض عنها كذلك العديد من الجوانب السلبية، وفيما يلي سنتناول كلا الجانبين الإيجابية والسلبية للعولمة.

اولا: إيجابيات العولمة

يرى مؤيدي العولمة من المفكرين أن العولمة عبارة عن تطور مرغوب لما يترتب عنها من فرص كبيرة للمستقبل، نذكرها فيما يلي كمجموعة النقاط الإيجابية للعولمة:

1- تشجيع العولمة على تنمية التعاون الإقليمي، حيث تسمح المنظمة العالمية للتجارة بقيام تكتلات بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد من مبدأ الدولة أولى بالرعاية، وبالتالي يمكن للدول التكتل أن تتبادل الإعفاءات الجمركية، كما تشترط أن لا تقل الإمتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي من تلك الإمتيازات التي إلتزمت بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

2- تخلص الدول النامية من بينها العربية من التبادل اللامتكافئ، وذلك من خلال التعرف على القدرات التنافسية في كل دولة حتى تتاح لها فرص الإندماج أو التكامل.

[1] محمد أحمد بن فهد، مرجع سابق، ص 38.

[2] طارق عثمان الحسون مرجع سابق، ص 10.

3- تحرير التجارة وتحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق أحر والإتحادات الجمركية مثل الإتحاد الأروبي.

4- زيادة التقدم التكنولوجي والإندماج في التكنولوجيا العالمية وإستعمال الآلات التي تسير آليا أو رقميا باستعمال الربوتيزم .

5- تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساس في النشاط الإقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الإقتصادية وتطويرها.

6- الإقبال الشديد على التكتلات الإقتصادية للإستفادة من التطورات التقنية المدهشة، وزيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج والصادرات. [1]

7- زيادة الدخل القومي: للإنفتاح الإقتصادي أثر واضح على معدل نمو الدولة، فالنسب العالية للتفاعل الإقتصادي مع باقي دول العالم تسرع في إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وخفض التكاليف ومنافسة الإحتكار للقضاء عليه. [2]

ثانيا: سلبيات العولمة

من خلال النظر لظاهرة العولمة على أنها ظاهرة تعمل على " أمركة العالم "، وتهميش شعوب ودعم هيمنة شعوب على حساب شعوب أخرى.

1- فرض الوصاية الأجنبية بإعتبار العولمة ذات مصدر أجنبي، بإعتبار الأجنبي أكثر تقدما وفقا لما هو على أرض الواقع، وإذلال كل ما هو محلي وفرض السيطرة عليه.

2- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال القوى الفوقية تمارس سلطتها وتأثيرها ذات النفوذ القوة على الكينات المحلية الضعيفة وسحقها وتحويلها إلى تابع أي العمل على إدخال كل ما هو محلي ووطني، وتحويله إلى جزء من كيان عالمي، خاصة إذا كان قابلا لتعولم، أما إذا لم يكن فيتم تهميشه وعزله للقضاء عليه.[3]

[1] مصطفى بودرامة، **تأثير العولمة الصناعية على إقتصاديات دول العالم الثالث**، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتور في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008م/2009م، ص 13.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، **العولمة " إشكاليات معاصرة** " الدار الجامعية الإسكندرية، 2011م، ص 78.

[3] عبد المنصف حسن رشوان، **العولمة وأثرها " رؤية تحليلية إجتماعية"**، المكتب الجامعي الحديث، قسم الخدمة الإجتماعية، جامعة أم القرى ، قسم خدمة الفرد بالمعاهد العليا للخدمة الإجتماعية، بأسوان وقنا،2006م، ص 50

3- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للإستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل إستثمارات الحافظة المالية)، مخاطر التعرض لهجات المضاربة، مخاطر هروب الأموال الوطنية، مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)، إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية. [1]

المبحث الثاني: مفهوم العولمة المالية وتطورها

تطورات الإقتصاد العالمي تفرض زيادة حجم ونوع السلع والخدمات المتبادلة بين الدول كذلك زيادة نوع وحجم الرغبات الإستهلاكية، وزيادة حجم الأسواق الدولية وانفتاحها على بعضها، زيادة حجم التفق الرأسمالي الدولي، وهو بذلك تعاظم لحجم الترابط في علاقات مختلف الدول، لتكون العولمة هي ما تجسده هذه العلاقات المرتبطة والتي تنصب في صلبها العولمة المالية التي ستتطرق لها في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: تعريف ونشأة العولمة المالية

أولا: تعريف العولمة المالية:

تعددت تعاريف العولمة المالية شأنها شأن تعدد تعاريف العولمة بصفة عامة وسنتطرق فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف:

- تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول لما يسمى "الإندماج المالي" مما أدى إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية[2]

- وقد عدت العولمة ظاهرة شمولية لها أبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية ... إلخ، وعقد التسعينات أظهر لنا ما نسميه اليوم العولمة المالية، إذ إزدادت تحركات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات فاقت نمو التجارة العالمية.

- عرفها الأمريكي هيلان راي " helen Ray " بأنها الإنخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية وأنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر، وعرفها كذلك على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي الذي أدى إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى الأسواق المالية العالمية[3]

---

[1] طارق عثمان الحسون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014م، ص 78.

[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010م 2011م، ص 42.

- عرفت كذلك العولمة المالية على أنها عملية مرحلية أو مخطط إقامة سوق شاملة وموحدة لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط وفي أثناء البحث على أعلى عوائد ومخاطر أقل [1]

- تتمثل كذلك العولمة المالية في تحرير القطاع المالي والمصرفي وإزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وتهدف إلى إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين وتعتبر كلا من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يعرف بمؤسسات العولمة[2]

- عرفت كذلك على أنها: الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازات مع نمو التجارة العالمية ونمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقونين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي. [3]

- كما يعرفها تلون " f-Teulon " فالعولمة المالية هي ظاهرة تتميز بظهور سوق موحدة لرؤوس الأموال تسير على الصعيد العالمي وذلك نتيجة للتحركات الآنية للمعلومات، رفع الرقابة عن الصرف وتجانس الخدمات المالية المقترحة على المقترضين هكذا، فأصبح للأعوان الإقتصاديين الذين يودون إقتراض أو توظيف رؤوس الأموال، إستقلالية مادام يمكنهم القيام بهذه العملية سواء في الأسواق الوطنية أو الأسواق الدولية. [4]

- العولمة المالية هي إرتباط أو الإتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي سمحت بظهور أسواق المشتقات والأسواق المالية الناشئة. [5]

- ومنه فالعولمة المالية هي نمو سريع للمبادلات المالية بين الدول عن طريق زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء أسواق مالية تستقطب التدفق الرأسمالي بين الدول دون قيود، أي تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات، وفي التداول النقدي الأجنبي على الصعيد العالمي.

ثانيا: نشأة وتطور العولمة المالية

---

[1] Dominque plehon les enjeuse de la globalisation et financiere paris :ed3 beréal, 2000, p 51.

[2] شنابت صباح، **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية و المصرفية**، الملتقى الدولي الثاني، ماي 2009م، جامعة بومرداس، ص 7.

[3] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4] F-Teulon, les … de capitaun , édution seul, paris, 1997, p 65.

[5] Dourilla feer evelyne, la finance et la monnaie à l'age de la mondialisation , éclition l'bamattan, paris, 2004, p 42

العولمة المالية ليست ظاهرة حديثة بل هي ظاهرة ملازمة لنشأة الرأسمالية وتطور النظام النقدي الدولي، مرورا بمرحلة المركنتلية والثورة الصناعية وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، صحيح أن درجة التكامل بين الأسواق المالية عبر هذه المسيرة لم يكن مثلها هوعليه الآن، حيث بلغ التكامل حاليا مستويات عالية من حيث تقارب أسعار الفائدة المحلية والعالمية وتقارب معاملات العائد على الاستثمارات المالية، ومدى ارتباط أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي، ومدى حرية حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية، وذلك بالمقارنة مع الماضي سواء البعيد أو القريب، كما أن تلك المسيرة الطويلة للعولمة المالية تم تعطيلها في بعض الفترات التاريخية بحكم الحروب والأزمات الإقتصادية و الاضطرابات النقدية العالمية.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها العولمة المالية والعوامل المفسرة لها.

أولا: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر

❖ إستمرت هذه المرحلة من 1960م/1979م، تميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة:

إذ تتضح سيطرة البنوك على تمويل الإقتصاديات الوطنية وإنتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية، كما تميزت ببداية مديونية العالم الثالث، بالإضافة إلى إرتفاع العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذه المرحلة وعلى أساس العجز المالي الكبير داخل الإقتصاد الأمريكي قررت الحكومة تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة النظر في نظام بروتن وودز بالإظافة إلى ظهور سوق جديدة لرؤوس الأموال وهو سوق اليورودولار الذي نشأ نتيجة هروب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية إلى أوروبا بكميات كبيرة بحثا عن إرتفاع الأرباح المالية و إستجابة لإنخفاض معدلات الفائدة. [1]

إنهيار نظام بروتن وودز في أوت 1971م وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام اسعار الصرف المرنة، وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

إنهيار نظام الصرف الثابت مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار)

إنتشار البنوك الامريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية. [2]

[1] أوكيل نسمة، **الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها، دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007م/2008م، ص 157.

[2] غالم عبد الله ، العولمة المالية والانظمة المصرفية العربية، ص 80.

ثانيا: مرحلة التحرير المالي:

❖ إمتدت هذه المرحلة من (1980م/1985م):

- تزامن هذه المرحلة مع وصول " مرقريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولى " بولفولكر " رئاسة الإحتياطي الفدرالي الامريكي وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الإقتصادية المالية على المستويين الوطني والعالمي. [1]

- المرور إلى مالية السوق واقتصاد السوق المالي على غرار إقتصاد السوق، صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية والوطنية ببعضها البعض وتحرير قطاع المالي.

- تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لذا اعتبرت الخطوة الأولى لعملية إنتشار واسعة لتحرير المالي و النقدية على المستوى المالي. [2]

- التوسع الكبير في الأسواق السندات (30% من مجموع الاصول المالية المصدرة عالميا) وإرتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانيتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة وسميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية. [3]

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة التي سمحت بتجميع كميات ضخمة من الإدخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.

- توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الإدخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إراداتها في مختلف الاسواق العالمية. [4]

ثالثا: مرحلة تعميم المراجحة وضع الاسواق المالية الناشئة

❖ إمتدت هذه المرحلة من 1986م إلى يومنا هذا.

---

[1] غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 81.

[2] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 20.

[3] غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 81.

[4] محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المختلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 07، جامعة باتنة، ديسمبر 2002م، ص 190.

- تحرير أسواق الأسهم فقد كانت الإنطلاقة من بورصة لندن في 1986م، بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة Big Bang تبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمه، مما سمح بربطها ببعض وعولمتها على غرار أسواق السندات

- وضع العديد من الأسواق الناشئة ابداءا من أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث العام في مشوار العولمة المالية وأدى إلى ظهور ظاهرة الأسواق المالية الناشئة (les marche de capitauxnémergents (mce)) هذه الأخير التي ارتفعت حصتها في رسملة البورصات العالمية من 2.5% سنة 1983م إلى 9% سنة 1993م وفسر نجاح الاسواق المالية الناشئة بإرتفاع مردوديتها أو عوائدها، وهو ما سمح بتوسيع توظيفات المستثمرين الدوليين مع ارتفاع المخاطر نظرا لضعف الرقابة الممارسة من طرف السلطات المحلية لتلك الدول:

- الإنهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الإقتصاد العالمي الكثير من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

- زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الإتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية. [1]

- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

- تحرير أسواق الموارد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية " OCDE ".

- ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول من بعيد ومن قريب، وبذلك أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثواني معدودة بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر، وهكذا سيطرت الدائرة المالية على الإقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا. [2]

[1] حراق سمية، **دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي** مداخلة طالبة دكتورة تخصص اقتصاد دولي، المحور 4: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل، ص 05.

[2] غالم عبد الله، **مرجع سابق**، ص 82.

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية.

الأحداث الإقتصادية التي سبقت العولمة المالية هي التي وفرت المناخ الملائم لتغذية وتشكيل العولمة المالية والتي مهدت لتبلور ودعمت تواجد العولمة المالية وأهم العوامل المفسرة لها ما يلي:

1- **صعود الرأسمالية:** نعنى به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، وتوجه رأس المال إلى التوظيف على حساب الإستثمار أو ما يسمى بالريع الذي تحققه الأوراق المالية، زيادة على ما يقدمه من قروض وإستثمارات مالية بشروطه الخاصة، فقد ارتبط هذا الصعود بظهور ما يسمى بالإقتصاد الرمزي: أصبحت تحركه الأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية.[1]

2- **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:** حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عوائد أعلى.

3- **ظهور المشتقات المالية:** كما ارتبطت العولمة المالية بكم هائل من المشتقات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، أصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرف بأنها: " عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية و العينية الحالية محل التعاقد"، ورغم تعدد أنواع المشتقات المالية فغن أهمها وأكثرها إنتشارا هي : [2]

- **المبادلات (swaps) عقود المبادلة:** هي عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية والعينة في الحاضر على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معلومة.

- **المستقبلات (futures) العقود المستقلبية:** هي العقود التي يلتزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتم التعامل من خلاله وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير العائد، على الودائع أو سعر العمل مثلا. وهي عقود ليست نمطية إنما تم الإتفاق عليها وفقا

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية – إسكندرية 2003م، ص 05.

[2] غالم عبد الله، **مرجع سابق**، ص 84.

لكل صفقة وهي واجبة التنفيذ وتختلف هذه العقود عن العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويلها فكل طرف يمكنه أن يبيع حقه في استلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد. [1]

- **عقد الخيار**: يمكن تعريفه بأنه ذلك العقد الذي يعطي لحاملة الحق في الشراء و يسمى خيار الشراء أو حق بيع يسمى خيار البيع، وخيار الشراء والبيع ينصب على بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا يسمى سعر الممارسة في تاريخ معين (الأسلوب الأوروبي) أو خلال فترة محددة (الأسلوب الأمريكي) وله الحق كذلك في أن ينفذ أو لا ينفذ عملية البيع والشراء. [2]

- **العقود الآجلة**: هي عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد، وقد تدفع القيمة وقت الإتفاق أو جزء صغير منها ويؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم، وذلك مثل عقود شراء العقارات وعقود التصدير والإستراد، والعقود الآجلة هي عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة.

4- **التقدم التكنولوجي**: ساهم هذا العنصر في مجالات الإتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة. [3]

5- **التحرير المالي المحلي والدولي**: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في اتمام المعاملات الجارية الرأسمالية. [4]

---

[1] رشدي صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2000م، ص 47.

[2] غالم عبد الله، محمد العربي ساكر، **موقع الدول العربية من العولمة المالية– دراسة حالة الجزائر– مداخلة قدمت في إطار الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006م، ص 07.

[3] غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، ص 85.

[4] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

6- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات:** لقد حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية، وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية[1]، وظهرت فئات جديدة من المؤسسات تقوم بتقديم خدمات مالية كما ظهرت فئات جديدة من المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم بتقديم خدمات تماثل تلك التي تقدمها البنوك عادة. [2]

المطلب الرابع: مظاهر ومؤشرات تنامي العولمة المالية.

أولا: مؤشرات تنامي العولمة المالية.

هناك العديد من العوامل التي تدعم تنامي العولمة المالية ويمكن توضيح فيما يلي:

1- تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم: إن التعاظم الكبير في قطاع المال يستدعي الإهتمام والمراجعة المناهج التحليل والسياسات والتشريعات والانظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية في العالم ارتفع من 55 ترليون دولار عام 1980م إلى 150 ترليون دولار وعام 2001م ثم إلى 241ترليون دولار عام 2007م، وقد تجاوزت الموجودات المالية حدود وتحمل الإقتصاد الحقيقي وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة الراهنة. [3]

2- تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات: شهدت المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات تطورا ملحوظا، خصوصا لدى الدول المتقدمة فبعد أن كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سنة 1980م، نجدها تصل إلى ما يزيد عن 200% في كل من فرسنا وكندا والمانيا كذلك لسنة 1980م، وبلغت كذالك أزيد من 400 %في إيطاليا، و151% في أمريكا، كل ذلك في عام 1996م.[4]

3- دخول الصناديق السيادية وصناديق تحوط: إن الصناديق السيادية أو الحكومية (fovereigm welth find) هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العالمة في نشاط استثماري ذات الأمر الطويل خارج بلدانها وتلعب دورا على الساحة الإقتصادية الدولية، ارتفع عددها وإزدادت موجوداتها وتوسعت استثمارتها خصوصا في منتصف التسعينيات، فلم تكن موجودة سابقا سوى ثلاثة صناديق سنة 1969م، ثم 21 صندوق عام 1999م

[1] شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طبا عبدين . ، مصر 202م، ص 20.

[2] Gerd Housler , la mondialisation de la finance, revue finance et développement, volume 39 U [001] , Mars 2002,

[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2011م، ص 46-47.

[4] عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015م، ص 251.

لتصبح 44 صندوق عام 2007م[1]، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الصناديق السيادية هي صناديق استثمارية عمومية تستجيب لثلاثة معايير هي:

- صناديق إستثمارية مملوكة أو مراقبة من طرف حكومة وطنية.
- تتولى تسيير أصول مالية ذات آفاق زمنية طويلة الأجل.
- تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية إقتصادية.

وتمول هذه الصناديق من فوائض ميزان المدفوعات أو فوائض الميزانية أو الإيرادات المتحققة من الصادرات أو عوائد الخوصصة، تستخدم هذه الأموال العمومية في نشاط استثماري طويل الأمد خارج حدود الدولة. [2]

بلغت موجوداتها المالية نهاية شهر مارس 2007م، وفق بيانات المؤسسة (مورغان ستانلي) العالمية، نحو 216ترليون دولار، والصناديق الخليجية في (الإمارات والسعودية والكويت) تمتلك تقريبا نصف الأصول الصناديق الحكومية في العالم، وتتسم الصناديق العربية جميعها بالغموض ولا تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية وأهدافها غير واضحة ولا تصدر تقارير مفصلة عنها ولا توجد معلومات دقيقة عن موجوداتها وكان هناك مطالبات عربية بمزيد من الشفافية حولها في مؤتمر دافوس 2008م، لإعتبارات تتعلق بالأمن الوطني للدول التي تستثمر فيها تلك الصناديق و المطالبة باتخاذ اجراءات ضدها كمنع التصويت على القرارات الإستراتيجية للشركات المستثمر فيها. [3]

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها والتي تزايدت أعدادها إلى 9575صندوق عام 2007م، بأصول تقارب 1.6 ترليون دولار وتوسعت أ عمالها بشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عمل هذه الصناديق الذي يعتمد على المضاربة في السوق خلال شراء أسهم أو الإستحواذ كامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة، وتخضع القوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة، وتضع معايير خاصة لدخول المستثمرين بها. [4]

---

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] بوخرص عبد الحفيظ، **مستقبل الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية كليو العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017م، ص 91.

[3] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

[4] سلام عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012م، ص 13.

4- صعود أقطاب جديدة: ونقصد بذلك دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في ميادين الوساطة المالية والتي أصبحت تمارس أعمالا في مجال الخدمات المالية وأضحت منافسا قويا للمؤسسات المصرفية، وهذه المؤسسات هي (صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الإستثمار، المعارف المتخصصة ... الخ). [1]

5- المضاربات الآجلة: أصبحت المضاربات الآجلة من العقود السائدة في العديد من بورصات وأسواق المال العالمية وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية اجراء التحليلات الإقتصادية المعقدة، فضلا عن إمكانية التداول على مدار الساعة، وقد ظهرت في وقتنا الراهن مجموعة من المنتخبات المالية الجديدة المعقدة غير تلك المعروفة مثل السندات والأسهم التقليدية والسلع والعملات الأجنبية، وتمثلت في المشتقات والخيارات والمتقايضة حسب الوكالة الدولية للصكوك المقايضة فإنه في نهاية عام 2006م، بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة بحوالي 286ترليون دولار (6 أضعاف الناتج العالمي)، حيث كانت في التسعينيات لا تتعدى 3.45ترليون دولار. [2]

المطلب الرابع: أسس العولمة المالية.

لتفسير أسس العولمة المالية نستند إلى ما يسمى بقاعدة الدلالات الثلاث " 3D " والتي تتمثل فيما يلي:

1- عدم فصل بين أقسام أسواق رأس المال Ledécloisonment: إن الشرط الضروري للعولمة ليس فقط انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال، لكن أيضا انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض ، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

أ المستوى الداخلي: يعني إمكانية الإنتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى البنوك التجارية إلى بنوك الاعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البكنية ومن أسواق الصرف إلى الاسواق المالية ... إلخ، وتجدر الإشارة ان الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض المميزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال، وفي بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة، كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية. [3]

---

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 52.

[3] سلامنة خالد، **أثر العولمة المالية علي اقتصادات البلدان الناشئة في ضل الأزمات المالية دراسة حالة بلدان جنوب شرق آسيا في ظل أزمتي (1997 و الازمة المالية العالمية لسنة 2008م)**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، مالية دولية، جامعة قاصدي رباح، ورقلة، 2015م، ص 05.

ب يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسنى لمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية. [1]

2- التخفيف من القيود التنظمية La déréglementation: الميل إلى عدم الخضوع لقيد القوانين " وهو من مميزات الليبرالية "، ولا يعني ذلك الحرية المطلقة، إنما التخفيف من الرقابة لتسهيل الحركة الدولية لرأس المال. فمع بداية فترة الثمانينات أدت العولمة إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن تذبذب وعدم الإستقرار في الأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما شجع على إزالة وتخفيف القيود التنظيمية التي كانت توقيع لتجنب المخاطر. وتشجع المنافسة بين مختلف الهيئات المالية بإزالة الفوارق بينها. [2]

3- نقص دور الوساطة في التمويل La désintermédiation: اعتماد اساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والإقتراض، ونقصد بالتمويل المباشرة اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية (أسهم، سندات، ...)، دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشرة) فالرشادة الإقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين[3]، وتعرف الوساطة كذلك نقص سبب التوريق، حيث تسمح هذه التقنية بارتفاع نسبة التمويل بالأوراق المالية عنه بالقروض المصرفية، لأن القروض أكثر مصداقية ويمكن القول أن تراجع الوساطة المالية هو تحول اقتصاد المديونية حيث يمكن التمويل مباشرة دون اللجوء إلى الوساطة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل و يصبح دور البنوك مقتصرا على تقديم النصائح للعملاء ولا يكون لهم علاقة مباشرة بوظيفتهم الأساسية المتمثلة في قبول الودائع و الاقراض. [4]

[1] مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة سياسات التمويل وتأثيرها على الإقتصاديات والمؤسسات**، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، مداخلها في الملتقى الدولي العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة سياسات التمويل وتأثيرها على الإقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي، 21 و 22 نوفمبر 2006م،

[2] عكاش مسيفة ، **العولمة المالية دورها في حدوث الأزمات المصرفية، دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية فرع نقود وبنوك جامعة الجزائر03، 2012م/2013م، ص 11.

[3] سحنون جمال الدين، بلعانامي نبيلة، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017م، ص 318.

[4] آيت بشير عمر، **الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي**، رسالة ما جستير كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م/2010، ص 124.

المبحث الثالث: مظاهر وعوامل العولمة المالية

المطلب الأول: مظاهر العولمة المالية

بعد التطرق إلى ماهية العولمة المالية سوف متطرق في مطلبنا هذا إلى مظهرين رئيسيين من مظاهر العولمة هوما كما يلي:

أولا: مظاهر العولمة المالية: فيما يلي نتطرق لمظهرين أساسيين للعولمة المالية هما: المستثمرين التأسيسيون وظهور الأسواق والمنتجات المشتقة:

1- المستثمرون التأسسيون هي عبارة عن هيئات عمومية أو خاصة (بنوك شركات تأمين، صناديق التقاعد، صناديق التحوط ... إلخ)، تسهر على جمع المدخرات من أكبر عدد من الافراد وتوظيفها في شكل أوراق مالية، فهي اداة لمساعدة المستثمرين على تنويع توظيفاتهم من خلال محافظ مالية ضخمة ومتنوعة تلبي جميع متطلبات وتوجهات المستثمرين.

تزامت الشمولية مع بروز المستثمرين القانونيين، فهذه الأموال المختلفة الطبيعة والمصدر التي تسير الإدخار وبكمية كبيرة، فصناديق التقاعد تعتمد على مبدأ المردودية متوسطة وطويلة المدى والمضمونة، أما صناديق التغطية فتعمل على مبدأ التنويع وهذا بفرض مجموعة من قواعد الحكومة على الشركات التي تتعامل معها، فأي شركة تلجأ إلى الأسواق المالية تجد نفسها أمام المستثمرين المؤسستيون.[1]

2- المنتجات والأسواق المشتقة: تعتبر المشتقات المالية احد ملامح التطور في الأسواق المالية فقد بدا التعامل بها منذ 1973م، والذي اعتبر قمة ثورة على العقود المستقبلية بالنظر إلى المشتقات المالية على أنها أداة لتغطية مخاطر التغيرات السعرية وارتاحة فرض أفضل لتخطيط التدفقات النقدية وكذلك إتاحة فرص استثمار جديدة، إضافة إلى كونها أداة لتنبؤ واستكشاف السعر الذي سيكون عليه الأصل محل التعاقد في السوق الحاضرة، إضافة إلى كونها أداة لتحقيق سمة الكمال للسوق، وبمكن التعامل بالمشتقات المالية من خلال الأسواق المشتقة وهي نوعان:

- الأسواق المنتظمة: تتسم بتوحيد التعامل في عقود المشتقات كذلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة، والتي يمكن أن يحوزه العميل الواحد بالنسبة لأصل، تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتضمن تغطية مخاطر الطرفين وتحقيق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح ما بين 3 إلى 5% تودع لدى غرفة مقاصة.

[1] Pierre noél girand, la mondialisation émegences et fragmentations, édition sciences humaines, paris, 2012,pp 33-34.

➢ الأسواق بالتراضي: هي منافس للنوع الاول في مجال عرض المنتجات المالية في إطار اللامركزية بتقلص المسافات والمشاورات، وفي هذه الأسواق العمليات ليست نمطية، بل يتخذ قراراها بشكل مشترك بالإتفاق بين الطرفين المعنيين.[1]

المشتقات المالية هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات، وقيمتها السوقية تشتق أو تتوقف كليا على القيمة السوقية على الأجل الآخر يتداول في السوق الحاضر تحدد قيمتها بقيم واحد أو اكثر من الموجودات أو الأدوات او المؤشرات الأساسية المرتبطة بها وللمشتقات المالية أهمية اقتصادية نذكرها فيما يلي:

- التغطية ضد مخاطر التحوط مثل مخاطر تقلب اسعار صرف العملات، تقلب أسعار الفائدة.
- أداة اكتشاف السعر المتوقع في رأس المال الحاضر.
- إتاحة فرصة استثمارية للمضاربيين.
- تسيير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد.
- تحقيق سمة الإندماج في سوق رأس المال.

ثانيا: العناصر الأساسية للعولمة المالية:

تبرز العناصر الأساسية للعولمة المالية في عنصرين مهمين إثنين: هوما الإستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعرفه " UNICTAD " الأنكتاد على انه إستثمار ينطوي على علاقة طويلة الامد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين يطلق عليه البلد المضيف، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الاجنبي الذي يكون له الحق في إدارة اصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو إعتباريا[2].

أ مؤسسات الإستثمار الاجنبي المباشر: قد تكون مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد 10% أو اكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة الشركات المساهمة أو ما يعادل ذلك في حالة الشركات غير المساهمة، وهي:

[1] Albert minguet, des marchés financiers en pleine mutation titres à revenus fixes marchér dérives marché des changes, édition revue banque, paris, 05, p 25

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **المشتقات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م، ص 81.

- المؤسسات التابعة أو المنتمية Sudsidiaey: يملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة وله الحق بتشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها.

- المؤسسات الزميلة Associte: ويملك فيها المستثمر غير المقيم 10% إلى 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية

- الفروع Branches: مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة مملوكة بالكامل أو الشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. [1]

ب أساليب تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر: استثمار يقوم به الأجانب في عمليات انتاجية يأخذ شكلين هما:

- إنشاء مشروع جديد لم يكن سابقا ويطلق على هذا النوع الإستثمار في الحقول الخضراء.

- يكون من خلال شراء عمليات موجودة سواء من خلال برامج الخصخصة أو بواسطة الدمج والحيازة أو البدء بعملية جديدة على المواقع الذي كان مشغولا ويسمى هذا النوع بالإستثمار في الحقول السمراء، وللمستثمر الحق في إدارة موجوداته المالية حسب نسبة ما يمتلكه من رأس مال. [2]

ت رأس مال الإستثمار الاجنبي المباشر: رأس المال الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مصادر غالبا ما تتخذ المكونات الآتية:

- رأس المال حقوق الملكية وه مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء حصة من مشروع ما في بلد آخر غير بلده الأصلي والتي تمنح المستثمر درجة من السيطرة على إ دارة المشروع.

- الأرباح المعاد استثمارها: أرباح يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف وتمثل حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة أي نسبة إلى مشاركته السهمية. [3]

- مختلف معاملات الدين فيما بين الشركات: وهي معاملات الدين داخل الشركة سواء كانت قصيرة أو طويلة الاجل من الدول والشركات وحتى بين المستثمرين أنفسهم.

2 الإستثمار الأجنبي الغير المباشر:

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير السنوي 2007م، الكويت، ص 49، 50.

[2] Unictd,world investment report 1999, foreign direct investment and challenge of development united nation, new york,p103

[3] Unictd,world investment report 2004, new york and geneva, p-p 27 - 28

يشكل هذا الإستثمار العنصر الثاني من عناصر العولمة المالية ويعد أداة من الأدوات الإقتصادية المهمة لأنه يمثل الوحدات القادرة على جذب المدخرات ومن ثم توظيفها في مشروعات أكثر فائدة وأكثر طموحا عن طريق السوق المالية، ويهدف الإستثمار الأجنبي الغير المباشر علة أنه امتلاك الاجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والإستفادة من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الاسهم بشرط ألا يملك الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة ومراقبة المشروع وكذلك يتميز وكذلك يتميز بكونه قصير الأجل يمتد من يوم إلى السنة. [1]

المطلب الثاني: عوامل تطور العولمة المالية ومسرعة في تزايدها

- **التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف التواصل والنقل:** ساهم التقدم التقني بشكل كبير في نمو العولمة المالية وانتشارها بشكل كبير، وبواسطة هذا التقدم التكنولوجي تم تجاوز عقبة حواجز الزمان والمكان بين الأسواق المالية الدولية المختلفة. وقد ساهمت تطورات الإعلام الآلي والإتصال والبرمجيات التي سادت خلال سبعينات القرن العشرين في تطور اندماج الأسواق المالية وتسارع حركة العولمة كما حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والإتصالات، فأصبح بإمكان ملايين العمولات أن تتجاوز الحدود الجغرافية خلال دقائق، وهكذا بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل زادت مرونة سيولة الأسواق المالية وسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة. [2]

- **تطور أسواق العملات الأوروبية (الأورودولية):** سوق العملات الأوروبية مصطلح يشير إلى السوق العملات المقومة بعملات دول تودع خارج الحدود الوطنية تتميز هذه الأسواق بعدم الخضوع للقيود التي تعرضها السلطات النقدية الوطنية، يتم فيها الإقراض والإقتراض بمختلف أشكاله وبمعاملات اجنبية في غير دول الإصدار. [3]

فبعد أن كانت الأنشطة المصرفية التقليدية تقتصر على الخدمات التقليدية (تسوية المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية)، شهدت بداية الستينات تطورات في النظم المصرفية المحلية لنشأة هذه النظم شبكات وفروع ومكاتب خارج حدود الوطن والعمل في الأسواق الأجنبية (أسواق نقد عملات أجنبية، أسواق مالية) لتتنامى وتصبح سوقا عالميا، وتوسعت البنوك والمؤسسات العاملة فيها حتى بلغ عددها عام 1981م، نحو 600 مصرف في 85 بلدا تعمل في بلدان خارج المقر الرئيسي وتسيطر على 400 فرع تابع لها، ساهمت سوق العملات الأوروبية في تسريع ظاهرة العولمة المالية في جانبين، فقد أصبحت نواة التحرير المالي من جانب، لكونها تعمل بحرية بعيدا عن ضوابط السلطة النقدية،

[1] هناء عبد الغفار، **الإستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين "نموذجا"**، بيت الحكمة بغداد 2002م، ص 86.

[2] صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة جوان 2002م، ص211.

[3] Hanri bourguinatt finance international, édition press unversitaire de France. 1997, p 65.

وتعمل كذلك بأسلوب الأسواق المالية في جذب رؤوس الأموال الدولية، وتحرير سعر الفائدة كذلك، ومن جانب آخر توسع رقعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود لتشمل العالم. [1]

➢ **تطور سوق سندات اليورو دولار: الدولية:** نشأت هذه السوق عام 1963، ساهمت بشكل كبير في دفع وتنويع عمليات التدويل المالي واتساع نطاقها في العمليات التمويلية عبر الحدود الوطنية، وسوق سندات اليورو دولار الموجود خارج الولايات المتحدة، يتم التعامل فيه خارج إطار أنظمة وتعليمات السلطات النقدية الأمريكية وذلك على نقيض سوق سندات المقترضين الأجانب في أمريكا والذي يسمى سوق سندات اليانكي marqeq yanqees bonbs وفي بريطانيا buwlldog merqut في اليابان sanurai merqutوالتي تخضع القوانين والأنظمة المحلية لبلدانها، وتتميز سوق سندات الدولار الأمريكية بأهمية أكبر نظرا لما تتمتع به من حرية العمل والفوائد العالية المدفوعة على ودائعه مقارنة بودائع الدولار داخل سوق رأس المال الأمريكي[2]، يمكننا أيضا القول أنها عبارة عن سندات يصدرها المقترضون خارج حدود دولتهم الأم وفي أسواق رأس المال لدول أخرى وبعمله غير عمله الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للاكتتاب، فإذا قامت مؤسسة غير أمريكية بإصدار سندات مقومة بالدولار الامريكي وتم بيعها والإكتتاب فيها في أسواق رأس المال في نيويورك فإن هذه السندات يطلق عليها أورو سندات eura bond. [3]

➢ **تحرير القطاع المالي والمصرفي:** انبثق التحرير المالي عام 1971م، عقب انهيار النظام النقدي الدولي المدعى لنظام بروتين وودز، وتقويم أسعار صرف العملات الرئيسية، وبدأت عمليات التحرير المالي في الدول المتقدمة، لتكتمل توسيع أنشطة البنوك تدويلها ليشمل التحرير المالي العديد من الدول النامية، وجاء التحرير المالي كنتيجة لفشل سياسات الكبح المالي المتبعة من طرف هذه الدول من جهة، ومساهمة المؤسسات المالية الدولية في مقدمها صندوق النقد الدولي في التعجيل بعملية التحرير المالي من جهة أخرى، و من خلال البرامج الإصلاحية التي يقترحها. [4]

---

[1] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011م، ص 36.

[2] سمرد الكوكب الجميل، **والتمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ص ص33-38.

[3] سلامنة خالد، **أثر العولمة على إقتصاديات البلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية" دراسة حالة بلدان جنوب شرق آسيا في ظل الزمني 1997 والأزمة المالية العالمية 2008)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، علوم إقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2015م،

[4] آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية، على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، دكتورة جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2015م، ص ص 39-40.

والتحرير المالي هو إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وتحرير القطاع المالي ككل أيضا عن طريق قيامها بإزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة وخفض نسب الإحتياطي القانوني، وإزالة الحواجز المؤسسة التي تفضل بين السوقين المحلي والدولي للأوراق المالية، وقد ساعد إلغاء هذه القيود على إندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق العالمية. [1]

➢ **تطور ظاهرة التدويل : الإستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عملية ينفذها المستثمر لإكتساب أو توسيع أو تصفية فائدة تنتهي لشركة ما (مهما كان شكلها القانوني) كل هذا يؤثر على تسييرها أو قدرة ممارستها ويقع الإستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر بين الشركات المنتمية لنفس الشركة الأم أو بين عدة شركات (فروع، شركات كبيرة، شركات صغيرة)، بغض النظر عن نشاطها.

والإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدولة المضيفة على غرار الدولة المستثمرة نذكر منها:

- تعتبر مصدر لرأس المال والخبرة الإدارية.
- أحد وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ للسوق.
- نتيجة للمتغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الإقتصاد العالمي.
- مصدر للموارد المالية الخارجية لتنمية الدول النامية.
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كان أكثر استقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

➢ الخوصصة: تشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل كبير عمليات الخوصصة في الدول النامية والإشتراكية الأمر الذي دفعها إلى التسارع بشكل ملحوظ، وشكلت عمليات الخوصصة فرصا ذهبية للمستثمرين الأجانب الذين سارعوا بشراء وتملك الأصول العامة المباعة وبأسعار منخفضة وقد لعب تخفيض قيمة العملة، والإعفاءات الضريبية والإمتيازات التي تقررت لرأس المال الأجنبي، وتغير القوانين الذي يسمح للأجانب بإرتفاع نسبة ملكيتهم في المشاريع المحلية، لعب دورا محفزا لإستقدام المستثمرين الأجانب على المشاركة في عمليات الخوصصة، وقد فضلت الدول المستثمرين الأجانب على المستثمرين المحليين نظرا لإحتياجاتها للعملات الأجنبية وبذلك تكون العمليات ساهمت بقوة في تعزيز وتطوير العولمة المالية ووفرة فرصا كبيرة وواسعة للمستثمرين الأجانب بسبب إيرادات التحرير المالي الداخلي والدولي في الدول التي تطلق عليها مصطلح الأسواق الناشئة.[3]

---

[1] شذا جمال الخطيب سعقص الركيبي، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 2008م، ص 20.

[2] آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41- 42.

[3] رمزي زاكي، **العولمة المالية والإقتصاد السياسي رأس المال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999م، ص 93.

➢ تطور ابتكارات الهندسة المالية: إلى جانب الأدوات المالية التقليدية، ارتبطت العولمة المالية بظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي أدت إلى استقطاب العديد من المستثمرين، كالمشتقات والمبادلات والمستقبليات والخيارات ... كلها أدوات استثمارية تتطور من فترة إلى أخرى، بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الإختيارات عند إتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما انها لعبت دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.[1]

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية:

بعد الوقوف على ماهية العولمة المالية وأسسها وأسباب تناميها في العالم، ومظاهرها على أرض الواقع، نتطرق في مطلبنا هذا إلى مزايا وعيوب العولمة المالية كنقطة تقييم لظاهرة للعولمة المالية.

أولا: مزايا العولمة المالية: يرى داعي العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة نجملها :

1) تتيح العولمة المالية للقطاعين العام والخاص فرصة تمويل المشروعات والحصول على خدمات مالية بأقل تكلفة ممكنة، بأكبر درجة من المنافسة، وذلك نتيجة لزيادة حجم وسرعة الاموال المتدفقة حول العالم، من خلال زيادة قدرة المستثمرين المحليين على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، ويتيح تنوع الأدوات المالية بما يتفق والإحتياجات المختلفة لكل من المستثمرين أو المقتصرين، بحيث يؤدي التنوع في المصادر التمويلية إلى التغلب على نقص المدخرات المحلية وإنخفاض تكلفة الحصول على التمويل، ما يزيد من قدرة المستثمرين، على تنويع المخاطر الإستثمارية، وما يؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصاحبة لتلك المحافظ، مما يزيد من معدل العائد المتوقع عليها. [2]

2) تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية والأقل تقدما فالعولمة المالية تساهم في زيادة القدرة على الإستثمار والتي تكون ضعيفة بسبب ضعف و إنخفاض الدخول وضعف المدخرات المحلية الموجهة للإستثمار، وضعف النقد الأجنبي لدى معظم الدول النامية، وضعف القدرة التصديرية ما يجعلها عاجزة عن مواكبة الركب الصناعي ويعمق الفجوة بين الدول النامية وباقي الدول المتقدمة[3]. إذا العولمة المالية تسهم في زيادة اندماج الدول النامية في الإقتصاد العالمي.

3) المساهمة في تطور وإنتشار القدرات التكنولوجية في العالم:

[1] شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طبا، عمان، 2002م، ص 19.

[2] سليم حسيبة، **العولمة المالية وآثرها على الإقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الإقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي)**، دكتورة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، 2016م/2017م، ص 50.

[3] فلح حسن خلف، **العولمة الإقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، عمان، الطبعة الأولى، 2010م، ص 380.

- فالعولمة المالية تساهم في تعزيز القدرات التكنولوجيا وتطويرها من خلال التطورات التقنية بالذات المتطورة منها عالية المستوى التي رافقت تحقق العولمة المالية ولكي تتم بشكل واسع ومتزايد ومتسارع، خاصة في الدول المتقدمة التي تتوسع في استخدامها من خلال عولمة الإستثمار الذي يتم عن طريق شركاتها العملاقة و الذي يضمن استخدام التقنيات المتقدمة عالية المستوى على النطاق العالمي والذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القدرة التكنولوجية وتطوير بعض جوانبها في الدول الأقل تقدما.

- فالعولمة المالية ساهمت بشكل كبير في إتاحة قدر أكبر من الإنتشار التكنولوجي، والذي يبدأ من الجهات الأكثر تقدما إلى الجهات الأقل تقدما.[1]

4) تحسين نوعية المؤسسات عن طريق دفع العديد من الدول لتحسين هياكل حوكمة لشركات، بغية مواكبة المنافسة ومطالب المستثمرين، حيث يبدو أنه تلعب نوعية المؤسسات دورا مهما في تحديد نتائج التكامل المالي، وتحديد المستوى الفعلي كذلك للتكامل، كما تؤثر كذلك العولمة المالية بقوة في تكوين التدفقات الواردة للإقتصاديات النامية وتساعد نوعية المؤسسات الأفضل في إمالة هيكل رأس المال في البلد نحو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وأسهم رأس مال المحافظ، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من المنافع الإضافية للتكامل المالي. [2]

ثانيا: عيوب العولمة المالية:

يمكن إيجاز عيوب العولمة المالية في النقاط التالية:

- فرض سيطرة الإستثمار الأجنبي على الأسواق المحلية من خلال قوة تمارس سيطرتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وسحقها وتحويلها لمؤسسات تابعة لها، وتحوله لجزء من كيان عالمي، وفرض الوصاية الأجنبية بإعتبار العولمة مصدر أجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا فهي تعمل على إضعاف كل ما هو محلي وتهديم النظم المحلية[3]، أي فتح المجال أمام المنتجات الأجنبية ما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصناعية للدول النامية وتصبح سوقا مفتوحا لإستهلاك السلع الأجنبية

[1] سلامة خالد، **أثر العولمة المالية على إقتصاديات البلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

[2] نادية العقون، **العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012م/2013م، ص 49.

[3] محسن أحمد الخضيري، **العولمة مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، لبنان، 2002م، ص ص 129-134.

- صعوبة فرض ضرائب على العمليات المالية بسبب انتقال أموال المستثمرين إلى الأسواق أو صعوبة الإشراف على العمليات المالية ورفع قواعد التطبيق العالمي والتحكم في تدفقات رأس المال عبر الحدود.

- مشكلة هروب الأموال الوطنية نحو الخارج، فأصبحت مدخرات الدول النامية تفضل الإستثمار خارج حدورها، عكس الدول المتقدمة التي تشجع جذب الإستثمارات الأجنبية عن طريق ما تمنحه من مزايا وإعفاءات وإزالة للحواجز والعقبات والحواجز، فبفضل العولمة المالية سمحت هذه الدول لمدخراتها المالية بالخروج للإستثمار في الخارج. والحساب الصحيح لصافي أثر العولمة المالية مقدرة دولة ما في جذب إستثمار رؤوس أموال خارجية لا يكون دقيقا إلا بعد طرح المدخرات الوطنية التي انسابت للخارج من الإجمالي.

- إذن العولمة المالية أعطت الهروب الأموال الوطنية نحو الخارج مشروعية وحرية مما أدى لاستفحال هذه الظاهرة وتزايد آثارها السلبية سواء على ميزان المدفوعات أو قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي والإستثمار وخدمة الدين الخارجي، وصافي تدفق رؤوس أموال الأجنبية.[1]

- ظاهرة تبييض الأموال أو دخول الأموال القذرة وتعرف هذه الظاهرة على أنها توظيف لرؤوس الأموال ذات مصادر غير مشروعة قانونيا في النظام المالي والمصرفي يمثل أرباح تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والموارد المحضورة، ومع اندماج الأسواق المالية للبلدان النامية في الأسواق العالمية أصبحت البلدان النامية ملاذا لهروب كميات كبيرة من الأموال القذرة لتدعيم حجم إحتياطاتها الدولية ولخدمة أعباء الديون الخارجية وتمويل احتياجات التجارة الخارجية. [2]

- زيادة المخاطر النظامية على المستوى الدولي ونقصدها بالمخاطر النظامية ذلك الجزء من المخاطر المتعلق بظروف السوق، والتي تتعلق بالمتغيرات التي تؤثر على كل المنشآت المتواجدة في بلد ما دون استثناء مثل التضخم وتغيير سعر الصرف والبطالة، فانهيار بنك أو سوق مالي في اقتصاد كبير مثلا أمريكا أو اليابان سوف يخلف آثارا سلبية عميقة في العديد من الدول المنفتحة على هذا الإقتصاد، كما أن الأزمات المالية التي تصيب دولة صغيرة لديها إستثمارات أجنبية كبيرة سوف تؤدي إلى زيادة مخاطر الإستثمار الأجنبي في دول أخرى مشابهة لظروفها.

[1] سلامنة خالد، أثر العولمة المالية على إقتصاديات البلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] www.elbawaba.com. اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2023.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن العولمة ظاهرة واسعة ومتشعبة ويصعب تحديد الرسو على تعريف واحد شامل وملم، يكون جامع لكل نواحيها، ويرجع اختلاف الآراء في التحديد إلى تشعب الظاهر سواء من الناحية الفكرية كمصطلح أو من ناحية التطبيق في شتى المجالات والعولمة ليست بالظاهرة الحديثة إنما تتجذر لبداية القرن 15 وشملت جميع المجالات فنجد العولمة السياسية والعولمة الثقافية، والعولمة الإقتصادية بشقيها المالية والتجارية.

العولمة المالية حديثة البروز نسبيا، كانت بدايتها من بداية الستينيات هدفها الرئيسي جعل العالم سوق واحد يقوم على الترابط بين الأنظمة المالية العالمية أي أن العولمة تقوم على المبدأ الإقتصادي الذي يجعل العالم قرية موحدة، والتي أوصلت الواقع إلى نقاط منها السلبي ومنها الإيجابي المترتب عن مزايا وعيوب هذه الظاهرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الإلكتروني

تمهيد:

عرفت التجارة كباقي النشاطات تطورا كبيرا سواء من ناحية تطوير النشاط تحديدا أو من ناحية خلق فرص جديدة ومتنوعة نتيجة التقدم إلكتروني الحاصل الذي عرفه القرن العشرين خاصة، ومواكبة التطورات الحاصلة هو ما يفسر ظهور ما يسمى التجارة الالكترونية.

تعد التجارة الإلكترونية أبرز الظواهر الحديثة فهي تساهم بشكل كبير في تحويل العالم إلى سوق واحد يظهر بوجه متقدم ومتطور، يوفر لمرتاديه مجال العمل والتبادل بكل سهولة وبجهد أقل وفي وقت أقصر وتكلفة أقل.

وفي فصلنا هذا سنسلط الضوء على أهم زوايا هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى:

- **المبحث الأول: مفاهيم التجارة الإلكترونية**
- **المبحث الثاني: مجالات وأطراف التجارة الإلكترونية**
- **المبحث الثالث: التجارة الإلكترونية (متطلبات، مزايا، عيوب)**

المبحث الأول: ماهية التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية ظاهرة بارزة تمكن من الانتشار وغزو الظاهرة في فترة قصيرة، لتشكل إحدى أهم معالم العالم المالي الحديث. يتمحور هذا المبحث حول:

المطلب الأول: التجارة الإلكترونية

أصبحت التجارة الإلكترونية ظاهرة سائدة اليوم، فقد جعلت العالم سوق واحد تتعادل فيه الفرص والحظوظ لمختلف المستثمرين لاقتحام عالم المال وأسواق المال، ونظرا للتطور الحاصل في التجارة الالكترونية ظهرت العديد من التعريفات حسب اختلاف رؤى المفكرين نستعرض أهمها:

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية

وردت عدة تعريفات لوصف مضمون التجارة الالكترونية، وتبسيط مفهومها وفيما يلي نورد بعض هذه التعريفات.

- التجارة الالكترونية، عبارة عن عمليات متبادلة باستخدام التبادل الالكتروني للمستندات عبر البريد الالكتروني، الفاكس، وتحويل الأموال بواسطة الوسائط الالكترونية.[1]
- ويمكن القول كذلك أن التجارة الالكترونية هي " مجموعة المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد ".[2]
- من التعريفات الأكثر شيوعا كذلك " إن التجارة الالكترونية تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل إلكتروني بدلا من التبادل أو الاتصال المادي المباشر".[3]
- عرفها كذلك الأمريكي نيكولاس بيتر لي " على أنها تسويق المنتجات عبر شبكة الانترنت الدولية، وتفريغ البرامج الإلكترونية دون أن تذهب شخصيا إلى للمتجر أو الشركة، وعلاوة على ذلك فإن التجارة الإلكترونية تشمل على الاتصالات بين مختلف الشركات ما يسهل التبادل".

---

[1]- كتانة خيري مصطفى، **التجارة الالكترونية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة، 2009، ص 50.

[2]- بن وارث حكيمة، **دور أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي**، ماجستير، معهد العلوم اقتصادية وعلوم التسيير دائرة ما بعد التخرج، 2007، 2008، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 38.

[3]- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 125.

- ويعرفها الدكتور عربية زيادة التجارة الإلكترونية هي " التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الإلكتروني للبيانات متجاوزة عنصري المكان والزمان، وتغطي قطاعات عديدة من بائعي التجزئة إلى الوسطاء الماليين، وتضع قواعد جديدة لعمليات البيع والتسجيل والتخزين والتسليم".[1]

- والتجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة، ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الإلكترونية بشكل عام إلى ثلاث أنواع من الأنشطة.

1- خدمات ربط الانترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني.

2- التسليم أو التزويد التقني للخدمات.

3- استعمال الانترنت كواسطة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع والخدمات المسلمة بطريقة غير تقنية.[2]

- تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية "بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية".[3]

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " التجارة الإلكترونية تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تتم سواء بين الشركات أو الأفراد، تقوم على مبدأ تبادل المعلومات إلكترونيا، مع شمول الآثار المترتبة عن تبادل المعلومات والبيانات إلكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية باختلافها ".[4]

- تعريف الاتحاد الأوروبي " هي كل نشاط يتم بوسائل إلكترونية، سواء كان هذا النشاط بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منها على حدى وبين الإدارات الحكومية".[5]

---

[1]- أقاسم عمر، بوجمعة بلال، **مداخلة التجارة الإلكترونية وأهمية اعتمادها في الجزائر**، مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول التجارة الإلكترونية في الجزائر واقع وأفاق منعقد يوم 12-12-2007، ص 03.

[2]- ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع, عمان، الطبعة الثانية، 2014، ص 263.

[3]- أسرار محمد الجعفري، **تأثير التجارة الإلكترونية على مجتمع المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، 2003، ص 03.

[4]- السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 2008، ص 32.

[5]- علاوي محمد لحسن، مولاي لخضر عبد رزاق، **"آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية"**، الملتقى الدولي 4 حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص 04.

- يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بالرجوع إلى عدة مناظير نذكرها فيما يلي:

أ- وفق منظور الاتصالات "التجارة الإلكترونية تعتبر المقدرة على تسليم المنتجات أو الخدمات أو المعلومات أو إتمام عملية الدفع عبر شبكة الانترنت، الهاتف الخلوي".

ب- وفق المنظور الهيكلي "التجارة الإلكترونية تتضمن عدة وسائل مستخدمة مثل: البيانات، النصوص، صفحات الانترنت".[1]

ت- وفق منظور الأعمال التجارية "هي عملية تطبيق للتقنية الرقمية من اجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة".

ث- وفق منظور الخدمة " هي أداة موجهة لإشباع رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمات والإسراع بزمن تقديم الخدمة".

ج- من منظور الانترنت " التجارة الإلكترونية عبارة عن أداة شراء منتجات وتبادل المعلومات بصورة لحظية (أي أداة اختصار للوقت)"

ح- وفق منظور المجتمع " التجارة الإلكترونية أداة لجمع عناصر المجتمع للتعامل فيما بينهم".[2]

- من التعاريف السابقة نجد أن التعريف الأمثل للتجارة الإلكترونية هو:

- التجارة الإلكترونية هي عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الانترنت بدل التعامل المباشر، الأمر الذي يكون اختصارا للجهد والمال والوقت.

ثانيا: نشأة وتطور التجارة الإلكترونية

ظهرت التجارة الإلكترونية مع بداية سبعينات القرن العشرين، وترجع بوادرها إلى التعاملات التي كانت تتم بين منشآت الأعمال من خلال شبكات مغلقة يتم حمايتها عن طريق حقوق الملكية الفكرية، وابتكار نظام التحويل الإلكتروني للأموال (EFT)* الذي طبقته البنوك من أجل تبادل المعلومات بخصوص الحسابات عبر شبكة خاصة للاتصالات، إلى غاية ظهور التبادل الالكتروني للبيانات (EDI)* حيث أخذت تتعامل به المنشآت الكبيرة في شتى

[1]- محمد شايب، **أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والمقاصة كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي مالي إلكتروني بالجزائر**، دكتوراه، علوم اقتصادية، 2016-2017 جزائر، سطيف1، ص 55.

[2]- طارق طه، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة مصر 2005، ص 317.

المجالات.[1] كما ظهرت تطبيقات أخرى مثل بيع وشراء الأسهم، شراء تذاكر السفر عبر الانترنت، وعلى شبكات خاصة كانت تسمى تطبيقات الاتصال السلكية واللاسلكية.

وفي بداية التسعينات من القرن الماضي وتزامنا مع استخدام الانترنت، للأغراض التجارية والربحية انتشر مصطلح " التجارة الإلكترونية" بشكل جلي ومن ثم تم تطوير تطبيقات التجارة الإلكترونية بسبب تطوير الشبكات والبروتوكولات والبرمجيات، وزيادة حدة المنافسة.[2]

وفي عام 1994 تم إنشاء أول موقع لبيع الكتب عبر الانترنت من طرف المحلل المالي جيف بيزوس geff bezos بالتعاون مع Amazon.Com.[3]

وفي عام 1998 أثير موضوع التجارة الإلكترونية بصفة رسمية في منطقة التجارة العالمية باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع المجلس العام.[4]

لتظهر في عام 1999 تطبيقات جديدة للتجارة الإلكترونية وتنتقل من منظمات الأعمال الكبيرة للمستهلكين، المتوسطة والكبيرة لديها موقع إلكتروني.[5]

المطلب الثاني: خصائص وأسس التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية ظاهرة اقتصادية حديثة ومتطورة تقوم إمكانية تطبيقها واستمراريتها على مجموعة خصائص تتميز بها وأسس ترتكز عليها نوضحها في هذا المطلب:

أولا: خصائص التجارة الإلكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص أهمها:

---

[1] P- Champsaur, E-Commerce, INSEF, Paris,2000, P 9.

[2] هماني وجيه العطار، **التجارة الإلكترونية**، الأكاديميون لنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016، ص 9.

[3] J-Perry et al, E-Commerce, goulet, Cande, 2002, p 2.

[4] السيد عليوة، **التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي**، دار الأمين، مصر، 2002، ص 18.

[5] سناء جودت حلف، محمد جودت نور، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار الحامد لنشر والتوزيع، 2009، ص 26.

❖ **تجارة دولية:** فهي من خلال هذه الخاصية تجارة عابرة للحدود تتم من خلالها المعاملات بين الأشخاص دون اعتبار لجنسيتهم أو مكان تواجدهم، ويطرح هذا الأمر عدة إشكالات خاصة من الناحية القانونية، كقانون النزاع بين المتعاملين.

❖ **اعتماد الوسيط الإلكتروني:** يتم التعامل بين المتعاملين في هذه التجارة من خلال وسائط إلكترونية كأجهزة الكمبيوتر التي تكون موصولة بمختلف الشبكات التي تتمثل أساسا في الشبكة العالمية المفتوحة وهي الانترنت أو الشبكات الخاصة المغلقة وهي الانترنت Intranet أو الإكسترانت Extranet، وقد يكون هذا الاعتماد كليا بدءا من عرض المنتوج إلى غاية تسليمه، وذلك بالنسبة لبعض السلع والخدمات كبرامج الكمبيوتر، الأفلام، الكتب، التقارير، الأبحاث... أو جزئيا لباقي المنتجات المادية أو الخدمات التي تستدعي التعامل المباشر.[1]

❖ **غياب المستندات الورقية في المعاملات:** يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة من التفاوض والتعاقد والدفع إلى غاية الاستلام (يمكن الاستلام إلكتروني في حالة ما يكون المنتج قابل للترقيم)، دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق، وهنا تظهر مشكلات جديدة في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات وإثبات صحة التوقيعات، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وهذا دفع بالمنظمات الدولية وحكومات متعددة إلى وضع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مسألة الأمان في إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية خاصة وأن البعض قد اختص في الدخول إلى برامج أجهزة الحاسوب واختراقها والتغيير في المحتوى الرسائل أو إرسال وسائل أخرى مغلوطة ينتج عنها نتائج بالغة الخطورة.[2]

❖ **السرعة في إنجاز العملية التجارية:** تتم التجارة الإلكترونية بالسرعة الفائقة أي سرعة التعاقد وسرعة التسليم لكثير من الصفقات، واختزال الوقت. فالسلعة أو الخدمة المعروفة على الانترنت لا تحتاج أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته، بل بالعكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام الأسواق والتعامل مع مستخدمي الانترنت من كل أنحاء العالم.

❖ **الإثراء:** أي تحقيق التوافق بين عدد الزبائن المتعامل معهم، ومدى القدرة على التفاعل معهم وتزويدهم بالخدمات والمعلومات التي يحتاجونها، ففي ظل التجارة التقليدية فقيود التكلفة ومحدودية الموارد لدى المؤسسة تجعل

---

[1]- بن وارث حكيمة، **دور أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة "مع الإشارة للعالم العربي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مناجمنت مؤسسة، معهد العلوم اقتصادية وعلوم التسيير دائرة ما بعد الشرح، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي،2007-2008، ص 46.

[2]- بن وارث حكيمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46-48.

العلاقة عكسية بين عدد الزبائن الذي تسعى المؤسسة للوصول إليهم ومستوى المعلومات والخدمات التي يمكن أن تقدم لهم، وذلك عكس تطبيقات التجارة الإلكترونية التي بفضل التكنولوجيا جعلت العلاقة بين الخدمات والمعلومات المقدمة للزبائن والعدد المرغوب في الوصول إليه علاقة طردية.[1]

❖ **التفاعلية:** بإمكان الزبون بواسطة صفحات الويب الاتصال الفوري بالمؤسسات على نطاق واسع وعالمي، مما يزيد من إدراكه للمنتج وتعزيز ولائه وثقته بعملية الشراء، بالإضافة إلى تقليص تكلفة بحثه عن منتجات وتقييمها لاختيار الأفضل للاستهلاك.

❖ **كثافة المعلومات:** نقصد بها كمية ونوعية المعلومات المتاحة أمام الأطراف المتعاملة في السوق (زبون، مؤسسة، منافسين...)، فقد ساهمت التجارة الإلكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات، معالجتها تخزينها، وإيصالها للمستفادين، ما زاد من كثافة المعلومات المتوفرة، وزيادة دقتها وموثقتيها، فأصبحت التكاليف والأسعار أكثر شفافية إلى الحد الذي أصبح فيه بإمكان الزبائن التعرف على مختلف الأسعار السائدة في السوق.

❖ **الفردية والتوجه نحو الزبون:** بالموازاة مع تفاعلية وكثافة المعلومات تساعد التجارة الإلكترونية في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الزبون، احتياجاته وسلوكياته الشرائية في الماضي، تخزينها واستعمالها مباشرة في بناء رسالة تسويقية تستهدف أفراد محددين وتكييف المنتجات مع رغبات المستهلك وسلوكياته السابقة .[2]

ثانياً: أسس التجارة الإلكترونية

تقوم التجارة الإلكترونية على مجموعة من الأسس ليستطيع موفر الخدمة القيام بنشاطه التي لا تقوم التجارة الإلكترونية إلا بتوفرها نلخصها في ما يلي:

أ- الأسس التكنولوجية: يقصد بالأسس التكنولوجية جميع القواعد والعناصر وجميع التقنيات الإلكترونية المرتبطة بالحاسوب، لازم توفرها أي جهاز مؤهل تكنولوجيا لممارسة هذه التجارة سواءً من طرف المنتج أو المستهلك، كما لابد من توفر موقع افتراضي لصاحب الخدمة ليتمكن من توفير المعلومة حول منتوجه.

- **الحاسوب (الجهاز):** هنا نخص الدراسة للبرنامج وليس لجهاز الحاسوب، تحديدا والذي عرفته المنظمة الدولية OMPIالتي تعمل من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية بأنه " مجموعة معارف أو معلومات يعبر عنها في شكل

[1] غرزولي إيمان، **العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، "دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف"، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2017-2017، ص 20

[2]- غرزولي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-21.

شفوي أو مكتوب أو بياني أو غيره ويمكن نقلها وتحويل صورتها بفك رموزها بواسطة آلة يمكن أن تنجز مهمة أو تحقق نتيجة محددة بواسطة جهاز إلكتروني يمكنه القيام بعمليات معقدة تهدف لغايات عملية".[1]

- **شبكة المعلومات (الانترنت)**: تعتبر شبكة الإنترنت من أهم وسائل التجارة الإلكترونية إذ تعتبر من الوسائط الفنية والتقنية عن طريق ربط عشرات ألآلاف من الحواسيب، وتمكن مستخدمو الحاسوب في جميع أنحاء العالم من إرسال واستقبال الرسائل وتبادل المعلومات بأشكالها المختلفة.[2]
- **الموقع الافتراضي**: بالإضافة إلى جهاز (الحاسوب) وشبكة الإنترنت لابد للمتعامل التجاري آن تتوفر فيه إمكانية الولوج إلى عالم الإنترنت والقدرة على الاستخدام من خلال الدخول على إحدى المواقع الافتراضية المتوفرة على الشبكة، أو عن طريق اتخاذ مكان وموقع خاص به على شبكة الإنترنت فينف بهذا الموقع الذي يصبح بمثابة محله التجاري وموطنه المختار لممارسة أعماله التجارية عبر الحاسوب.[3]

ب- الأسس القانونية والتجارية: تتجسد الأسس القانونية من خلال توجيه الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية دوليا وإيجاد تشريعات محلية مرنة تتلاءم مع خصائص التجارة الإلكترونية.

أما عن الأسس التجارية فيقصد بها المعايير ذات الطابع التجاري التي تستند إليها التجارة الإلكترونية والمتمثلة في:

- ضرورة وجود موقع على الإنترنت يبين فيه الشكل التجاري واسم الميدان، وغالبا ما يكون العنوان الإلكتروني اسم الشركة أو المؤسسة فتكون بمثابة العلامة التجارية للشركة تحتفظ به هذه الأخيرة في بطاقات التعامل مع أجهزة الرقابة القضائية والضريبة، ومع الزبائن كما يتوجب عليها إظهارها داخل محتوى كل الوثائق التجارية التي تتعامل بها، ومن المهم وجود شروط متعلقة بقدرات الممارسة أي السجل التجاري والرقم الجبائي.
- توجيه المستهلك بنوعية الخدمات المقدمة وجميع المسائل التي تضمن حمايته.[4]
- وجود أنظمة رسمية للمراقبة القانونية قصد حماية عمليات التجارة الإلكترونية أي ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.[5]

---

[1]- عامر محمود الكسواني، **التجارة عبر الحاسوب**، عمان، دار الثقافة لنشر والتوزيع، طبعة 1، 2008، ص 59.

[2]- إلياس ناصيف، **العقد الإلكتروني في القانون المقارن**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، 2009، ص 22.

[3]- عامر محمود الكسواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

[4]- أسيا بوعمرة، **النظام القانوني للتجارة الإلكترونية**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012-2013، ص 65.

[5]- إبراهيم نعيم الظاهر، **الحكومة الإلكترونية**، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2014، ص 05.

- ضرورة وجود موقع على الإنترنت يبين فيه الشكل التجاري واسم الميدان، وغالبا ما يكون العنوان الإلكتروني اسم الشركة أو المؤسسة فتكون بمثابة العلامة التجارية للشركة تحتفظ به هذه الأخيرة في بطاقات التعامل مع أجهزة الرقابة القضائية والضريبة، ومع الزبائن كما يتوجب عليها إظهارها داخل محتوى كل الوثائق التجارية التي تتعامل بها، ومن المهم وجود شروط متعلقة بقدرات الممارسة أي السجل التجاري والرقم الجبائي.
- توجيه المستهلك بنوعية الخدمات المقدمة وجميع المسائل التي تضمن حمايته.
- وجود أنظمة رسمية للمراقبة القانونية قصد حماية عمليات التجارة الإلكترونية أي ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

المطلب الثالث: أشكال وأبعاد التجارة الإلكترونية

أولا: أشكال التجارة الإلكترونية

تتم التجارة الإلكترونية بعده أشكال وذلك وفقا للوسائل التكنولوجية أو الإلكترونية المستخدمة لإجراء المعاملة التجارية وعلى هذا الأساس نذكر بعض هذه الأشكال فيما يلي:

أ- التسوق عبر التلفزيونات Tv shopping: أول صور التجارة الإلكترونية، تتم عن طريق عرض الشبكة لمنتوجها عبر شاشة التلفاز بحيث يستطيع العملاء مشاهدته ليقوم الراغب في الشراء بالتواصل مع الشركة للحصول على المنتوج وهي أول صورة ظهرت لتجارة الإلكترونية.

ب- التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت I.Commerce : هي الأكثر شهرة وخاصة التسوق عبر الإنترنت Online shopping والتجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت I Commerce تقتصر على ممارسة المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت ضغطا.

ج- **التجارة الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة أو ما يسمى التجارة المحمولة Mobile Commerce) (M Commerce** :تتم باستخدام الأجهزة المحمولة التلفون المحمول، الكمبيوتر المحمول....، يعتمد هذا النوع من التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت أيضا.

ح- التجارة الإلكترونية الصوتية أو التجارة الصوتية (voice Commerce) v Commerce

يعتمد هذا النوع على استخدام خاصية الرد الآلي على المكالمات الهاتفية و المعروفة من قبل، توفر هذه الخاصية للطالب العديد من الاختبارات للحصول على المعلومة التي يريدها. وفي حالة التجارة الصوتية تتم خدمة العميل عن

طريق قيامه بالطلب للخدمة صوتية، فبمجرد تعرف على الأجهزة الصوتية على صوته من خلال بصمة الصوت يتم تحديدها للعميل.[1]

المطلب الرابع: أصناف التجارة الإلكترونية

إن التصنيفات الأكثر شيوعا للتجارة الإلكترونية هو تصنيفها حسب الجهات المشاركة في تطبيقها، أي حسب هوية الأطراف المعنية بالتعامل التجاري، وفق معيارين أساسيين هما معيار طرفي العلاقة التعاقدية ومعيار محل وهدف التبادل الإلكتروني ووفقا لهذه المعايير نصنف التجارة الإلكترونية إلى:

أ- التجارة الإلكترونية من الأعمال إلى المستهلك (B2C) Business To consumer

تشير إلى التبادلات بين المنظمات والزبائن، حيث تقوم الشركة بعرض وتسويق منتجاتها وخدماتها للزبائن وبيعها وتقديم الدعم والخدمات والإجابة على استفساراتهم إلكترونيا، وتتمثل ببيع التجزئة الإلكتروني، ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي حيث يقوم الفرد بطلب المنتج من موقع المنظمة على شبكة الإنترنت ويدفع ثمنها بالبطاقة مثلا، ثم يحصل على المنتج مباشرة أو عن طريق البريد التقليدي إذا كان المنتج غير قابل للتسليم إلكترونيا.

على الرغم من أن هذا النوع من التجارة لا يزال مجبورا بالمقارنة مع النوع الأول (من الأعمال إلى الأعمال) إلا أن المنظمات تسعى إلى الاستفادة من الفرص إستراتيجية التي يمكن توفرها من هذا النوع وخاصة المنظمات التي لها سمعة تجارية جيدة، إذ يمكنها استغلال هذه السمعة في كسب التعامل التجاري على مستوى الأفراد في كافة أنحاء العالم.

ب- التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال B2B: Business To Business

يعتبر هذا النوع أساس التجارة الإلكترونية، فظهورها يعود إلى التعاملات التجارية التي كانت تتم بين منشآت الأعمال الكبيرة من خلال التحويل الإلكتروني للأموال(Eft)، والتبادل الكتروني للبيانات(EDI)، وتتمثل في قيام المنشآت الحصول على احتياجاتها من بعضها البعض كإرسال منشأة ما طلباتها من المواد الأولية لمورديها عبر شبكة الإنترنت، وقد يكون هذا داخل دولة واحدة أو بين مختلف الدول على اعتبار أن التجارة الإلكترونية عابرة للحدود،

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الإلكترونية**، دار الجامعة الإسكندرية، طبعة الأولى، 2014، ص 75-76-77.

وهنا تلعب هذه التجارة دورا مهما بالنسبة للمنشآت التي تشترك في عملية إنتاجية واحدة وتكون موجودة في عدة دول أو ما يعرف بتدويل الإنتاج، إذ يمكنها أن تعتمد على مختلف الوسائط الإلكترونية للإتصال فيما بينها.[1]

ت- التجارة الإلكترونية داخل المنظمة Intra Business

تتضمن استخدام المنظمة للتكنولوجيا الرقمية للقيام بنشاطاتها كتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بين وحدات المنظمة ودوائرها، ودعم فرق العمل عبر وظائف الأعمال، وتوزيع المراسلات والتصاميم الداخلية، وتتضمن تقديم عروض لبيع منتجات المنظمة لأفرادها أو أية عروض أخرى وتتم هذه الممارسات داخل المنظمة عبر شبكة الإنترنت.[2]

ث- التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال أو العملاء وبين الحكومة Custoner to Government/ Business Government

يرمز لها برمزي B2G C2B، وهي ما يطلق عليها الآن الحكومة الإلكترونية E Government، وهي تتضمن جميع التعاملات التي تتم بين الشركات والحكومة وكذلك بين الأفراد والإدارات الحكومية المختلفة والإجراءات واللوائح والرسوم والنماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات وكذلك الأفراد أن تطلع عليها وتقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة إلى التعامل مع مكتب حكومي، وتشمل كذلك تنفيذ بعض المعاملات المالية أيضاً إلكترونية مثل دفع الضرائب أو تسديد الرسوم أحد الخدمات الحكومية باستخدام شبكة الإنترنت ... الخ

ج- التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال أو العملاء أو الحكومة أو البنوك Government to Business To Bank ،Bank Custon To Bank

ويرمز لها ب B2 Bank, c To Bank, G2 Bank تتضمن حميع المعاملات البنكية التي تتم بين البنوك وعملائها سواء كانت شركات أو أفراد وكذلك معاملات بين البنوك والحكومات من خلال شبكة الإنترنت وهذا المجال يطلق عليه حاليا البنوك الإلكترونية E Bank، ويشمل ذلك إمكانية تعرف عملاء البنوك على

[1] - بشير عباس العلاق، **تطبيقات الانترنت في السوق**، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 154.

[2]- محمد عبد حسن طائي، **التجارة الإلكترونية"المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، مرجع سبق ذكره، ص32.

الخدمات التي يقدمها البنك الخاص بها وإستغلال تلك الخدمات من خلال شبكة الإنترنت ومن أمثلة الخدمات دفع وتسديد الفواتير، التحويلات المالية، تبادل الرسائل الإلكترونية بين البنك وعملائه...الخ.[1]

وحسب مصفوفة Coppel الموضحة في الشكل رقم (1) والتي توضح تطبيقات الإنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات، فإن التجارة الإلكترونية يمكن أن يتسع مفهومها عبر. الزمن ويمتد ليشمل إمكانيات أخرى مثل:

1-التعاملات بين الأجهزة الحكومية فيما بعضها البعض (G2G) كأن تؤجر وزارة ما ممتلكات خاصة بها لهيئة حكومية باستعمال وسائط إلكترونية

2- التعاملات بين المستهلكين أنفسهم (C2C)، وخير دليل على ذلك المواقع التي أنشأتها شركة Eboy.com التي تمكن المستهلكين من تبادل عدد غير محدود من السلع والخدمات

الشكل رقم 01: تطبيقات الإنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات

	حكومة	منشأة	مستهلك
حكومة	حكومة لحكومة G2G	حكومة لمنشأة G2B	حكومة لمستهلك G2C
منشأة	منشاة لحكومة B2G	منشأة لمنشأة B2B	منشاة لمستهلك B2C
مستهلك	مستهلك لحكومة C2G	مستهلك لمنشأة C2B	مستهلك لمستهلك C2C

المصدر: إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2003، ص15.

[1]- عبد المطلب عبد حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 74-75.

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الإلكترونية

المطلب الأول: متطلبات التجارة الإلكترونية

أولا: البنية التحتية الإلكترونية

لا يمكن أن تقوم التجارة الإلكترونية بدون وسائل إلكترونية، فيرون الوسائل الإلكترونية تتحول إلى تجارة تقليدية في شكلها المادي، فتعني الوسائل الإلكترونية كل الوسائل التكنولوجية المدمجة في أنظمة الكمبيوتر والتي تضمن عملية الاتصال والربط وتبادل البيانات وتحقيق عملية الدخول إلى النظام.[1]

بالإضافة إلى رأس المال البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات، فهذه المكونات تمثل البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.

ويعتبر انتشار الانترنت عاملا في الدخول لتجارة الإلكترونية، كما يعتمد انتشار الانترنت على توفر عناصر أساسية منها توفر أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والهواتف والحواسب المضيفة، وإمكانية الدخول إلى الانترنت من خلال معرفة عدد المستخدمين والمشتركين والمستخدمين المحتملين.[2]

ثانيا: التشريعات والأنظمة التجارة الإلكترونية: تتضمن التشريعات والقوانين المنظمة التجارة الالكترونية التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر الإنترنت. وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها. كما يتكفل هذا الإطار القانوني بإيجاد الجانب – بالإضافة إلى إجراء تعديلات تشريعية والأدوات القانونية التي تتناسب مع التعاملات الالكترونية مثل وسائل التعاقد عبر شبكة الإنترنت أو عبر البريد الالكتروني، والشروط اللازمة لذلك، وفض النزاعات بين المتعاملين، والتعامل مع وسائل الإثبات للأطراف المتنازعة تجاريا عبر شبكة الإنترنت. وتشمل أيضا هذه التشريعات القضايا المتصلة المتعلقة بحقوق

[1] –طرشي محمد، بوخليج نبيل، **التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، 2018، ص39.

[2] –ربحي محمد مصطفى عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص267-268.

الملكية الفكرية، والجرائم الالكترونية وتحديد منظوم الضرر الناجم عن تلك الجرائم، والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية وما هي صيغة الإيجاب والقبول الكترونيا.[1]

ثالثا: متطلبات متعلقة بموقع القطاع الخاص حسب ما ورد نموذج التجارة الأمريكية لعام 1992 الذي تضمن خمسة مبادئ لتنمية وتطوير التجارة الالكترونية وهي:

- إلزامية تولي القطاع الخاص الدور الريادي والقيادي، حيث يتم تطوير الانترنت على ضوء اقتصاديات السوق دون الخضوع لقيود تنظيمية.
- إلزامية أن يكون التدخل الحكومي قائم على دعم بيئة قانونية قوية وثابتة وذلك بتأمين المنافسة – وحفر الفيش وتقوية الشفافية والمساعدة في حل النزاعات.
- إلزامية إدراك الحكومات خصائص الإنترنت المتميزة من حيث كونها ذات طبيعة غير مركزية وهي في هذا ما يجعلها تتميز عن حركة الاتصالات التي سبقتها ومثل هذا الأمر يحتاج إلى مراجعة تشريعية كاملة لكافة التشريعات التي تحكم الاتصالات توصلاً إلى تعديلها بما يتوافق مع الإنترنت، أو إصدار الجديد وإلغاء القديم.[2]

رابعا: توفر الكوادر البشرية تشمل الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية كما تتطلب التجارة الالكترونية كذلك ما يسمى بالاستعداد الالكتروني أي المجتمع القادر و الذي لديه الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت . ويرتفع هذا الاستعداد الالكتروني لأي مجتمع من خلال تطوير نوعية الأنظمة التعليمية وتوسيع دائرة القرص الأفراد المجتمع للاستفادة منها حتى يصبح مجتمعا ذا معرفة وثقافة تكنولوجية، بالإضافة إلى توفير الفرص للمؤسسات والمعاهد التعليمية والمدارس لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات.[3]

[1] – ربحي مصطفى عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص 268.

[2] – طرشي محمد، بوخليج نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[3] – ربحي مصطفى عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص 269.

المطلب الثاني: مجالات استخدام التجارة الإلكترونية

تستخدم التجارة الالكترونية في بعض المجالات مثل تجارة التجزئة/ البنوك والتمويل التوزيع، التصميمات الهندسية، التعاملات التجارية، النشر، خدمات متخصصة، التجارة الدولية.

وفيما يلي بعض هذه المجالات.

أولا: تجارة التجزئة Retail: نشاط اقتصادي يستهدف فيه الأفراد عبر شبكة الاتصالات، يتناول هذا النوع من التجارة السلع والخدمات التي يطلبها الأفراد بالدرجة الأولى كعرض الرحلات السياحية أو تقديم البرمجيات المختلفة وبيع الكتب والمجلات، حيث يتم البحث عن الخدمة أو المحتوى ومعرفة السعر. تتم عادة عملية الدفع في المقابل الكترونيا، سواء ببطاقة الائتمان أو غيرها من طرق الدفع التي تم استحداثها لمثل هذا الغرض.[1]

ثانيا: الخدمات المصرفية الإلكترونية: تعتبر الخدمات المصرفية الإلكترونية من أقدم مجالات التجارة الإلكترونية حيث بمقتضاها تقوم البنوك بتسوية العمليات المالية بين المتعاملين عبر الوسائل الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر أي تقدم بعملية التحويلات المالية الكبيرة، لم يعرف هذا النوع رواج كبيرا. بل كان مقتصرة على المؤسسات المالية العملاقة.[2]

ثالثا: البنوك والتمويل finance: تقدم البنوك الخدمة الإلكترونية كالاستعلام عن الحساب ومتابعة أسعار البورصات والبيع والشراء للأسهم.

رابعا: التوزيع Distribution: مثال ذلك توزيع المنتجات الإلكترونية من برامج وأجهزة حاسب آلي، توزيع الصور والأفلام، الشرائط الموسيقية.[3]

[1] – سالم عرفة، **إدارة أسواق التجزئة**، عمان، دار الراية للنشر والتوديع، الطبعة الأولى2010، ص21.

[2] –عبد الكريم بريشي، **التجارة الإلكترونية في الجزائر واقع وأفاق**، مداخلة بعنوان: آليات تطبيق التجارة الالكترونية ومزايا ها على الاقتصاد الجزائري، إشكالية الاعتماد الجامعة الإفريقية أحمد دراية بأدرار، 2007– 2008 – كلية العلوم الإنسانية قسم علوم التسيير.

[3] – سيد سالم عرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

خامسا: الخدمات التي لا تسلم إلكترونيا: تتمثل في الخدمات التي تتم عبر الإنترنت بشكل كبير لحجز تذاكر السفر وحجز أماكن في الفنادق، لكن الممارسة الفعلية تتطلب حضور العميل، لذا الصفقة. تتم بطريقة الكترونية بينما تجسيدها يكون ماديا.[1]

سادسا : التصميمات الهندسية Enginering design: هي إنجاز أبحاث ودراسات لحساب شركات حسب الطلب، بغض النظر عن مكان تواجد الشركة التي تطلبي الدراسة أو التصميم الهندسي، تصميم المواقع على الشبكة الالكترونية وتقديم الخدمة الدائمة كالصيانة وغيرها، تصميم المنية بات الجديدة، من ثلاث مجموعات عمل متنوعة وموزعة في أنحاء جغرافية متباعدة وبدون التواجد في المكان نفسه، مثل إنتاج الحاسبات الإلكترونية وتطويرها في أنحاء متفرقة من العالم الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، تصميم حاسبات يعمل أعضائه في مواقع جغرافية متباعدة.

سابعا: التعاملات التجارية Business support :مثال ذلك نظام التبادل التجاري بين الشركات حيث تقوم بعرض معلومات الكترونية للمنتجات، والقيام بعملية التبادل بمراحلها المختلفة. ودعم نظم الدفع المختلفة وتبادل المستندات التأمين، تقديم خدمات ما بعد البيع.[2]

المطلب الثالث: أطراف وخطوات التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية أسهل طريقة للشراء، حيث تمكن العميل من التسوق في أي مكان وفي أي وقت، فقط يتوفر اتصال بالإنترنت ووسيلة دفع كبطاقة الائتمان، ولقيام العميل بذلك هناك عدة خطوات للشراء عبر الإنترنت كما لهذه العملية أطراف معينة كذلك نذكر ذلك فيما يلي:

أولا: أطراف التجارة الإلكترونية

أطراف التجارة الإلكترونية هي نفسها أطراف التجارة التقليدية ويكمن الفرق فقط في استخدام الانترنت.

[1] – عبد الكريم بريشي، **مرجع سبق ذكره**.

[2] – سيد سالم عرفة، **مرجع سبق ذكره** ، ص24-25.

أ- البائع "التاجر": هو صاحب موقع الكتروني على شبكة الإنترنت يتخذه كواجهة لعرض منتجاته والتعريف بها التسويق لها، حيث يعرف هذا الموقع التفاعل بين البائع والمشتري، ويستطيع البائع من خلال هذا الموقع تقديم معلومات تفصيلية على السلعة أو الخدمة (صورها – تكاليفها – طرق دفع الثمن)، وتلقى العروض حول من السلعة.

ولكي يتمكن البائع من النجاح في إدارة موقعه وتحقيق ربح من تجارته وجب عليه تجنب نقاط تؤدي إلى عدم فعالية ونجاح موقعه من بينها:

– عدم توفر معلومات كافية حول المنتوج أو القادمة.

– المنتجات المعروضة لا تتماشى مع رغبات المستهلكين.

– أسعار مرتفعة.

– تصميم سيء وغير جذاب وغير ملائم للموقع.[1]

ب- المستهلك: يعتبر المستهلك الشخص الذي يتجول في الإنترنت و يزور مختلف مواقع الويب التجارية بحثا عن السلع والخدمات التي تشبع حاجياته، أي أن المستهلك هو كل من يتعاقد إلكترونيا قصد إشباع حاجاته.[2]

ت- البنك: كسائر القطاعات عرف قطاع البنوك بعض التحولات من خلال إدخال التقنيات الحديثة عليه، واستخدام الشبكة العالمية لإتمام إعمالها والتوجه إلى ما يعرف ب البنوك الإلكترونية، وهناك عديد المصطلحات التي تستخدم للإشارة إلى جمع البنوك، من بينها البنوك الافتراضية، وبنوك الإنترنت البنك على الخط.

ث- يمكن كذلك تعريفها على أنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية [3] بمعنى أن البنوك الإلكترونية هي سوك قامت بإنشاء مواقع لها على شبكة الشبكات، ليس بغرض الإعلان عنها

[1] – سمية دمش، **التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي 2010 – 2011 ، ص65.

[2] –نضال إسماعيل برهم، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2005، ص 132.

[3] – بريش عبد القادر، زيدان محمد، **دور البنوك الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية**، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، كلية العلوم اللإقتصادي وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 06-07 مارس 2004.

إنما بغية إيجاد الطرق التي تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية لمتعامليها بدل الانتقال شخصيا للبنك. [1]

توفر البنوك الإلكترونية تشكيلة متنوعة من الخدمات من بينها.

☜ **خدمة معرفة الرصيد:** هي أبسط خدمة توفرها البنوك تبع من خلال دخول المستخدم إلى حسابه المصرفي عن طريق كلمة مرور خاصة يزوده بها البنك .

☜ **خدمة بسداد المدفوعات والفواتير نيابة عن المتعامل:** حيث تقوم المؤسسات المعنية بفواتير الماء والكهرباء والهاتف حسابات لدى البنك، يقوم المتعاملين بإيداع قيمة الفواتير فيها.

☜ **خدمة البطاقات الائتمانية** حيث تقوم البنوك بمنع بطاقات بنكية للمتعاملين لتسوية مدفوعا تهم، بعد أن تتعرف على ظروفهم. وتتأكد من قدرتهم على تغطية الائتمان في الوقت المحدد.

☜ **خدمة التحويل الإلكتروني للأموال:** تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل وتسريع المدفوعات عبد العالم من خلال شبكة تضم عدد كبير من المصارف المسؤولة عن تداول الأموال.

☜ **خدمة أجهزة الصراف الآلي:** وتمكن هذه الخدمة المتعاملين من القيام بمختلف عمليات السحب والإبداع من وحدات حاسوب طرفية معفى منتشرة في أماكن عديدة، وهذا بعد إدخال بطاقة ورقم خاصين بالعميل[2].

ثانيا: خطوات التجارة الإلكترونية

1-العرض (الإيجاب) : يقوم المنتج في هذه الخطوة بعرض سلعته أو الخدمة التي يستطيع تقديمها وتسويقها حسب الطلب من طرف المستشرين وفي السوق سواء في الداخل أو في الخارج بناءً على الدراسة السوقية، في الوقت الذي يروج فيه لسلعته من خلال وسائل الإعلان المختلفة بطريقة سهلة وواضحة ومفهومة للمستهلكين، محاولاً إقناعهم وحثهم على شرائها وقد يستخدم المنتج أو البائع الوسائل الإلكترونية في عملية الإعلان والترويج هذه.

2-الطلب (القبول) : إذا توصل المتعاملون – مستهلك مع بائع أو بائع مع منتج أو منتج مع مورد مواد أولية – إلى اتفاق، يكون قد التقى العرض بالقبول وانعقاد العقد، ومن ثم يصدر المشتري قراره بالشراء إلكترونيا من خلال

[1]– يونس أحمد أبوقارة، **التسويق الإلكتروني، عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص176.

[2] – سمية ديمش، مرجع سبق ذكره، ص66.

وسائل تكفل الأمان والحفاظ على السرية وكذلك المصداقية ، فإذا ما تحقق ذلك قد يصاحب الأمر بالشراء إصدار أمر بالدفع وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.[1]

ويمكن التعبير عن هذا القبول بعدة طرق منها:

- ملء استمارة الكترونية على الموقع واللمس (النقر) على الزر المناسب في مكان معين على شاشة الحاسوب.
- إرسال فاكس
- تحرير رسالة الكترونية، وإرسالها عبر البريد الإلكتروني.

لا يمكن اعتبار مجرد زيادة الشخص للموقع قبول أو طلب، فلا يمكن للمؤسسة أن تبدأ بعملية التوريد لسلعة ما بمجرد دخول الزائر، فقد لا يكون مقتنع وإنما ترك معلومات من قبل عند شراء سلعة أخرى.[2]

كما أن القبول عن طريق النقر على الزر لا يكون مقبولا إلا إذا كان حاسما، أي إذا اتخذ صاحب الموقع احتياطاته، وذلك بتنبيه الزائر للموقع على الأقل مرتين، فيجب أن تتضمن عبارات التعاقد رسالة قبول نهائي مثل: هل تؤكد القبول؟ والإجابة على ذلك نعم أو لا، وفي الحقيقة هذه التساؤلات حول القبول ليست خاصة بالتجارة الالكترونية فقط ولكن تخص المخاطر المترتبة عن البيع بالمراسلة أو عن بعد، وبالتالي الإمضاء الإلكتروني هو الإثبات الوحيد المؤكد للقبول.

وبعد اقتناع المشترى بالعرض وإصداره الأمر الشراء، يقوم بتسوية المدفوعات الكترونيا وهذا بإصدار أمر الدفع باستخدام أحد الوسائل التالية:

- الدفع النقدي عند الاستلام.
- الدفع باستخدام البطاقات البلاستيكية.
- الدفع باستخدام النقود الإلكترونية "الميكروكاش" .
- الدفع باستخدام الشبكات الالكترونية.[3]

3-التنفيذ (التسليم): تشمل هذه الخطوة تنفيذ بعض الالتزامات المقابلة كقيام المنتج أو البائع بإعداد السلعة أو الخدمة وتهيئتها حتى تكون صالحة للتسليم أو التقديم بالشكل أو الأسلوب المتفق عليه من قبل المتعاقدين، بعد ذلك

[1] بن وارث حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[22] – سمية ديمش، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

يقوم المشتري أو بنكه بتنفيذ الأمر بالدفع، وأخيرا يحصل المشتري على السلعة أو الخدمة موضوع الاتفاق، ويختلف تسليمها حسب طبيعتها إذا كانت سلعة مادية أو غير مادية، أو إذا كانت خدمة مباشرة أو تقدم عن بعد.[1]

المطلب الرابع: دوافع ومعوقات التجارة الإلكترونية

للتجارة الإلكترونية مجموعة دوافع أدت لظهورها وتدفع بها للتقدم والتطور مع مرور الوقت ومع التطور الراهن، وفي المقابل كذلك لديها مجموعة عوائق تعرقل وتبطئ هذا التطور المرجو نوجزها في مطلبنا هذا:

أولا: دوافع التجارة الإلكترونية.

التجارة الالكترونية كانت نتيجة أهداف معينة دافعة لها أدت إلى ظهورها وتطويرها من أجل تحقيق متطلبات معية بحكم التقدم التقني الحاصل، نذكر فيما يلي بعض دوافع التجارة الالكترونية:

1- تسير المعاملات التجارية: تسمح التجارة الالكترونية بتأدية جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، حيث تسمح الشبكات باختزال الوقت والمسافات والآثار السلبية لهما على الاقتصاد، وتشمل كذلك المعاملات التجارية الالكترونية على منتجات مادية وغير مادية على حد سواء، ما يؤدي إلى تقليص تكاليف المعاملات، كما يجب أن تستجيب التجارة الالكترونية إلى مجموعة كبيرة من الشروط التكميلية لنقل علاقات السوق الحالية إلى سوق الإلكترونية، والسماح بإنشاء علاقات تجارية جديدة مما يستوجب تلاءم أكثر في التشريعات وطرق جديدة في التسيير التنظيمي داخل المؤسسات، ضرورة
التسيير يشكل واحد من الاهتمامات الرئيسية للتجارة الإلكترونية والدافعة لها.[2]

2- الفعالية التجارية: الرغبة في الوصول إلى مستوى عالي من الشجاعة في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعة مهما، وجميع الطرق العصرية في تسيير الإنتاج تتطلب تدفق عالي للمعلومات بسلاسل التموين وقد قامت بعض

[1]- لزهر بن سعيد، **النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية**، بدون طبعة، الجزائر، دار حومة للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 16.

[2] - إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، بدون طبعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 45.

المؤسسات الدولية باعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار برامج موجعة تسمح بمواجهة التحديات المنتظرة أكثر فأكثر.[1]

وتمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج المعلومات وحجزها وحفظها بطريقة البنية بحيث أن المعالجة تتم بصفة متطورة والتوزيع يتم بصفة سريعة هذه المعلومات المجتمعة يمكن أن تستعمل فيما بعد في تقييم السوق، وتستعمل كذلك في التخطيط والتطوير والتحسين.

3-تطوير أسواق جديدة: تجاوبا مع التكنولوجيا الجديدة استخدمت عديد المؤسسات العلاقات التجارية الإلكترونية وكذلك مؤسسات أخرى اعتمدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار سياسة المحاكاة لبعض منافسيها المستخدمين لهذه التكنولوجيا المتطورة، وتدريجيا اعتمدت كذلك حركة أكثر فعالية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة خصوصا مع إدراك هذه المؤسسات لكيفية تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إجراءاتها التجارية من اجل الموقع الاستراتيجي الملائم في هذه المنافذ الجديدة بدافع تطوير أسواق جديدة.[2]

ثانيا: معوقات التجارة الإلكترونية

اعتبرت التجارة الالكترونية بعض المعوقات التي قد مؤثر في تطورها حسب سيرها، نحصرها أهمها فيما يلي:

1- الحوار القانونية: عدم مرونة او وجود قوانين ولوائح منظمة للتجارة في الدولة، وعدم ملائمتها لممارسة التجارة الالكترونية، فتعديل القوانين يرتبط أساسا بإرادة الدولة في عزمها لتبني حلول التجارة الالكترونية.

2-الحواجز التقنية: ضعف الهيكلة التحتية للاتصالات في الدولة وعدم قدرتها على مواكبة متطلبات تقنيات المعلومات التي تشتمل على الاتصالات وما يرتبط بها من تجهيزات وبرامج وأنظمة ما يحد من أمن الشبكة المالية وتعيق سرعة نقل البيانات في الشبكة التجارية، وبالتالي الفشل في إقامة التجارة الالكترونية.

3-الحواجز الثقافية: التسوق الإلكتروني غير منغرس في عادات المجتمع فالمستهلك من مطبعه يرغب في معاينة البضائع والخدمات عن قرب وخروجه إلى التسوق يعد بمثابة نزهة له، إضافة إلى المخاوف من عدم مطابقة المنتوج للطلب أو أي نقص من أي شكل كان.

---

[1] -لزهر بن سعيد، **النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية**، بدون طبعة، الجزائر، دار هومة للنشر، ص16.

[2] إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46 47.

4-الحواجز الاقتصادية: تتمثل في:

- عدم اكتمال المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية لدى المؤسسة.
- ارتفاع تكلفة منتجات المؤسسة من غيرها.
- عدم مطابقة جودة المنتجات للمواصفات العالمية.
- غياب خبرة المؤسسة لمتطلبات التسويق الخارجي والإنتاج.
- عدم الاستفادة من برامج تمويل الصادرات الي تقدمها المنظمات الإقليمية والدولية التي تشترك فيها الدولة التي تنتمي لها المؤسسة.
- الخوف والرهبة من ولوج عالم التجارة الإلكترونية حيث يؤثر ذلك على أسلوب معالجتها لأمور التجارة الإلكترونية، خاصة مع وجود شركات وتكتلات عملاقة في السوق الدولية.
- عدم الانتباه للمشاكل الخارجية التي لا تعود للمؤسسة لكن تصادفها في مجال التجارة الالكترونية مثل: مخالفة البضاعة للمواصفات، تدخل وسطاء غير أمناء.
- عدم استيعاب التأخر الذي قد يلم بالمؤسسة لعدم مواكبة التطور التقني الحاصل.[1]

رغم هذه العوائق المتعددة إلا أن التجارة الإلكترونية اكتسحت لتصبح حقيقة قائمة ذات إمكانيات غير محدودة.

المبحث الثالث: وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية

أولا: النقود الإلكترونية

تعتبر النقود الإلكترونية وسيلة الدفع. المستخدمة في مجال التعامل مع البنوك، وتعكس النقود الالكترونية مستوى التطور الذي وصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المصرفية، ومدى قدرة وسائل الدفع على مواكبة المقومات. حاصلة في مجال الإلكترونية. وبعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية المعتاد تداولها ونستطيع توضيح كيفية استخدام النقود الالكترونية من خلال الخطوات التالية:

1. يقوم الفرد بشراء النقود الإلكترونية من أحمد البنوك المصدرة لها وبالقدر الذي يحتاجه.

[1]- إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 57-59.

2. يحصل الفرد المشتري على برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الإلكتروني ويعمل هذا البرنامج على حساب الوحدات المشتراة والمصروفة من النقد الالكتروني والرصيد المتبقي منها.

3. عند قيام الفرد بالتسوق الالكتروني من مراكز السوق الالكتروني وتسديد أثمانها تقوم الكترونيا، فإن برنامج إدارة النقد الإلكتروني يحسب الرصيد المتبقي من النقد الإلكتروني ومندى كفايته السداد مقابل المنتجات المشتراة ثم يقوم بإرسال الوحدات اللازمة للوفاء بثمن المشتريات إلى البائع عن طريق البنك المصدر للنقد الالكتروني.[1]

4. عند تلقي البنك المبلغ المدفوع بالنقود الإلكترونية وتأكيده من صحة ذلك يقوم بإشهار البائع بذلك ويضيفه إلى حسابه البنك.

5. يتلقى البائع إشعار الإسلام من البنك الإلكتروني عن طريق برنامج إدارة النقد الإلكتروني الذي لديه، وتضاف وحدات النقد المقبولة كسداد الائتمان البضائع المباعة إلى حساب البائع في البرنامج الخاص به. ويقوم البائع بإشعار المشتري الكترونياً بإسلامية قيمة البضائع الساعة بوحدات نقدية الكترونية، وسوره يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني هذه الموحدات النقدية من محفظة المشتري ويتم تنفيذ الصفقة.[2]

- **خصائص النقود الالكترونية** ويمكننا إيجاز خصائص النقود الالكترونية فيما يلي:

1/ تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

2/ لا تخضع للحدود: ويمكن تحويلها من أي مكان إلى آخر في العام وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الإنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية.

3/ بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تعني عن ملك الاستمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف.

4/ تكميل عمليات الدفع: تجرى حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع العملية على العكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية.

[1]– هبه مصطفى كافي، تقييم ومراجعة مصطفى يوسف كافي، **التجارة الالكترونية**، ألفا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 129.

[2] – هبة مصطفى كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص129.

5/تشجيع عمليات الدفع: الآمنة تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقد الالكترونية أجهزة خاصة دعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة Setecute électronique Transactions كما تستخدم مستعرضات الشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية.[1]

ثانيا: الشيكات الالكترونية

الشيك الالكتروني: هو المكافئ الالكتروني للشركات الورقية التقليدية أو التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك المالية لحساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليدرك بذلك على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[2]

- **خصائص الشبكات الالكترونية**

تتميز الشيكات الإلكترونية بما يلي :

1/ يوفر التعامل بالشركات الإلكترونية حوالي 05 % من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.

2/ تصرف الشيكات الالكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية بطريقة آمنة عبر البريد الإلكتروني.

3/ تسوية المدفوعات من خلال الشبكات الإلكترونية في 48 سماعة فقط مقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول.

ونستطيع كذلك توضيح كيفية استخدام الشيكات الإلكترونية فيما يلي:

[1] – منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، **الشركات الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية 2005، ص70.

[2] –هبة مصطفى كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

– عند ما يقوم المشتري بدفع قيمة المشتريات فانه يقوم بتحرير شيك الكتروني بقيمة ما تم شرائه لصالح البائع و يوقعه بنموذج توقيعه الالكتروني ويرسله عبر البريد الإلكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره بالتوقيع على نفس الشيك بنموذج توقيع الإلكتروني ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الإلكتروني والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الإلكترونية وبصماتها بما هو مخزن لديه من التوقيعات الالكترونية لكل من البائع والمشتري وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى الحساب الجاري للبائع.[1]

ثالثا: المحفظة الالكترونية

يمكن تعريف المحفظة الإلكترونية على أنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن تعريفها كذلك على أنها عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة حوسبية، يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخص بحيث يتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الإنترنت باستخدام برامج معينة.[2]

- خصائص المحفظة الالكترونية:
- سهلة الاستعمال.
- تقليص خطر السرقة.
- إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي.
- سهولة الدفع من خلال عدة عمليات دون القيام بعمليات الصرف (في حالة المحفظة الالكترونية متعددة العملات الصعبة).

المطلب الثاني: متطلبات نجاح التجارة الالكترونية

1) **زيادة القطاع الخاص:** تقوم التجارة الالكترونية على إطلاق قدرات وطاقات مؤسسات الأعمال لتقديم خدمات جديدة ومتطورة للمستهلك أو أن تتنافس عالميا، وتعد زيادة القطاع الخاص محورا أساسيا في تحقيق ذلك بما يملكه من آليات ونظم عمل تتناسب مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

2) **التحفيز الحكومي:** إن تقليل التدخل الحكومي في كافة الأنشطة التجارية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة هو اتجاه رئيسي لأسلوب العمل.

[1]– محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2006، ص470.

[2] –إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72–73.

3) **تطوير البيئة التشريعية والقانونية:** إن التشريعات القانونية والقوانين يجب أن توازن بين المصالح المختلفة بين المنتجين والمستهلكين وفي إطار من الحفاظ على قيم المجتمع ومبادئه وسلامه الاجتماعي.

4) **إتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع:** ضرورة إتاحة الفرص المتكافئة للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التجارة الالكترونية لمختلف قطاعات العمل من خلال وضع آليات ونظم تحقق التغلب على هذه الفروق.

5) **دعم وتشجيع المنشآت المتوسطة والصغيرة للمشاركة:**

- تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد وبعد التحول إلى التجارة الإلكترونية أجد الفرص حارة تم استغلالها جيدا أن تنمى من قدرة هذه المؤسسات على النمو والتنافس.
- تحتاج هذه المؤسسات لدعم وتشجيع واهتمام خاص حتى تتمكن من تبني هذه التقنيات ووضعها موضع الاستخدام فو المردود الاقتصادي.

6) **الحفاظ على مبادئ وقيم وثقافة وهوية المجتمع:**

إن الحفاظ على قيم ومبادئ متوالية المجتمع وثقافته وهويته هو أحد الثوابت الأساسية في التوجه نحو تطبيقات التجارة الالكترونية، ويجب أن تتعاون جميع مؤسسات المجتمع في تأصيل المحافظة على هذه المبادئ والقيم من خلال الالتزام بقواعد محددة Code Of Ethics يتم صياغته بالمشاركة العامة.

7) تحقيق التوازن في تحقيق الخصوصية والسرية بين مقتضيات التجارة الالكترونية وحماية المجتمع.

التوسع في تطبيقات التجارة الالكترونية قد يفتح السبل لإساءة استخدام هذه النظم في تنفيذ أنشطة هدامة أو تتنافى مع مبادئ وقيم المجتمع، لذا وجب خلق سياسة محددة تتضمن أمن وحماية المجتمع وتحقق مستويات مناسبة من الخصوصية والسرية اللازمة التنفيذ المعاملات التجارية باستخدام وسائل وآليات التجارة الإلكترونية.

8) **حماية الملكية الفكرية:** وضع وتطبيق نظم ملائمة للحماية الفكرية تضع في اعتبارها التطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الحديثة.

9) **تأصيل ودعم التعاون الدولي:** يعتمد نجاح التجارة الإلكترونية على وجود تعاون وتنسيق مستمر بين كافة الجهات والمؤسسات والدول، ويقتضي تحقيق التعاون الدولي لنتائج ملموسة أهمية وضع مصلحة الدول النامية والدول الفقيرة في الاعتبار عند وضع أي إقرار أو سياسات جديدة.[1]

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 01، ص 111-112-113.

المطلب الثالث: أساليب قياس حجم وآثار التجارة الالكترونية

بعد التعرف على متطلبات نجاح وتحقيق التجارة الالكترونية هناك عدة أساليب كذلك يمكن اعتمادها لقياس حجم وآثار التجارة الإلكترونية وأهمها:

- نتائج الدراسات والبحوث الصادرة من قبل الجهات المختلفة والتي لها علاقة بالتجارة الالكترونية.
- الإحصائيات الدورية (السنوية، الشهرية، الأسبوعية، اليومية).
- المنتجات الميدانية التي تنجز من قبل الأطراف المختلفة.
- التقارير المعدة من قبل وحدات ونظم المعلومات في المنظمات المختلفة.
- الأرقام الواردة في الميزانيات العمومية وغيرها من القوائم المالية.
- تقديرات الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة.[1]

المطلب الرابع: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية

أولا: مزايا التجارة الالكترونية

يمكن إبراز مميزات التجارة الالكترونية التي تهمنا الآخر فهي فيما يلي:

1. تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعا في وقت واحد وبأقل تكلفة. حيث تساعد على تخطي حواجز الزمن والتعامل مع العملاء على مدار اليوم وفي توفر بذلك فرص وإمكانيات لا نهائية لعرض السلع والخدمات من المكان نفسه إلى كل الناس بحدود الحيز أو المساحة والوقت.
2. السرعة وتقليل تكلفة إنشاء المتاجر الالكترونية مقارنة بالمتاجر التقليدية مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الصفقة التجارية.[2]
3. استمرار وجود المعلومات طوال الـ 24 ساعة بدون انقطاع أمام أي شخص يستخدم الانترنت، وإتاحة كافة المعلومات عن المنتج أو الخدمة.
4. تطوير الأداء التجاري والقومي تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين وهي خدمة كبرى

[1]- الطائي محمد عبد حسن، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 90.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

للمؤسسات في تقييم كفاءة وفعالية الموظفين والبنية التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.[1]

5. تقليل مخاطر تراكم المخزون وذلك بما تتيحه للشركات من خفض الوقت المطلوب لمعالجة المعلومات الخاصة بالطلبيات وبالتالي الوفاء بها بكفاءة زمنية أفضل. وإتباع أساليب جديدة وسريعة لإدارة المخزون من السلع والبضائع، كذلك تخفيض التكاليف الكمية سواء كانت تكاليف المراسلات البريدية أو تكاليف التشغيل أو الإعلان أو تكاليف التوزيع والتصميم والتصنيع حيث تبلغ نسبة ما توفره من نفقات.

6. الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين ونقضه الوقت المطلوب للاستلام والاستجابة وإتاحة الفرصة لهم للتعرف على مزايا المنتجات الوطنية بشكل مباشر للمستهلك العالمي تفتح المجال بخروج المنتجات من المحلية.

7. تحقيق ما يسمى بديمقراطية التسوق. أي تساوي الفرص رغم حجم الشركة.

8. تغيير صورة الشركة من شركة ضخمة المباني ومكتفية بالعمال تعقيدات مختلفة إلى شركات صغيرة يعمل بها عدد قليل من مهرة العاملين. [2]

ثانيا: عيوب التجارة الالكترونية

بالرغم من المزايا التي تكسبها التجارة الالكترونية لمعتمديها، فهي لا تخلو من العيوب والسلبيات نوجز أهمها فيما يلي:

1. فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجد هما المستهلك في ممارسة عملية التسوق من خلال التفاعل بين البائع والمشتري، والتسوق التقليدي يعتبر لبعض المستهلكين الفرصة الوحيدة للتنزه أو التسلية أو الترفيه أو كسر حالة الملل.

2. غياب فرص تعلم مهارات البيع والشراء والتعامل مع الآخرين. والتي يكسبونها من عمليات التسوق.

3. الإندفاع نحو شراء سلع لا يحتاجها الفرد نتيجة جاذبية الإعلانات وسهولة الشراء والدفع.

4. هدر الوقت، فالبعض يقضي وقتا طويلا أمام أجهزة الانترنت للبحث عن سلعة معينة ومقارنتها بالسلع الأخرى الأمر الذي يزيد لديهم حالة العزلة العائلية، وفي حالات يؤدي الاستخدام المفرط للإنترنت احتمال الإصابة بأعراض إدمان الإنترنت أو حدوث مشكلات جسمية أو اجتماعية أو مهنية أو نفسية دائمة أو متكررة .[3]

---

[1] – هبة مصطفى كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[3] – إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص

5. غياب التعامل الورقي قد يهدد مصالح العملاء والشركاء والبنوك نتيجة إمكانية حدوث تزوير أو تلاعب بالبيانات أو الفواتير أو المستندات عند الطلب.[1]

6. مشاكل القرصنة والفيروسات وبسرعة التقدم التكنولوجي الذي سابق الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية.

[1] – محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 169.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم التطرق إليه في جدا الفصل نجد أن التجارة الإلكترونية أصبحت واقعا يفرض نفسه عالميا، وإلى جانب كون التجارة الالكترونية ظاهرة عالمية فهي أيضا ظاهرة دائمة التجدد تتماشى سرعة تطورها مع التقدم التقني والرقمي الحاصل والمستمر، وقد أعطت وجها وشكل آخر العمليات التبادل. التجاري سواء الخدماتي أو السلعي فهي تلعب دور مهما وتمثل في مجال المال الأعمال.

أعطت التجارة الالكترونية للعمليات التجارية صيغة العالمية بالاعتماد على الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة بما لها من مزايا ورغم سلبياته.

الفصل الثالث: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر (2010-2020)

تمهيد الفصل:

تبنت منظمات الأعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال سعيا منها إلى تحقيق التميز في ميادين نشاطها تماشيا مع عالم الأعمال المعاصر، الذي يتميز بسرعة التغيير وحدة المنافسة بين المنظمات التي تسعى دائما إلى مواجهة التحديات في بيئة الأعمال من أجل تلبية حاجيات زبائنها المتغيرة باستمرار بسبب المد العولمي الذي أثر بشكل كبير على أذواق ورغبات الزبون وتوجهاته، الأمر الذي أجبر المنظمات على مسايرة والتكيف مع الوضع الجديد، باعتبار الزبون سبب وجود هذه المنظمات. مستخدمة في ذلك التكنولوجيات والوسائل الحديثة التي تسهل وتسرع في تحقيق الهدف بكفاءة وفعالية.

وقد أدت مظاهر العولمة إلى إحداث ثورة رقمية هائلة في مختلف المجالات والميادين العامة، بما فيها التجارة حيث سعت هذه الأخيرة إلى إحداث نقلة نوعية أدت بها إلى اتساع قدرتها لتشمل بلدان العالم في سوق عالمي الكتروني هادف إلى ترقية التجارة في مختلف الاقتصاديات الحديثة. وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التعرض إلى مايلي:

- **المبحث الأول: واقع التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي**
- **المبحث الثاني: ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر**
- **المبحث الثالث: ترقية التجارة الإلكترونية في الجزائر ومعوقات نجاحها.**

المبحث الأول: واقع التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي

في إطار الدولة الحديثة وبروز مفاهيم جديدة خاصة منها العولمة وانفتاح الدول على بعضهم البعض، أصبحت الدول ملزمة على تحيين المفهوم التقليدي للتجارة، خاصة وأن الدول أصبحت عاجزة على تلبية كل متطلبات الحياة، لذلك كان لابد عليها من عولمة قطاع التجارة ودفعه نحو العالمية وهو ما تسعى إليه دول العالم العربي.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع التجارة الإلكترونية في دول العالم العربي وفقا لتقارير بيفورت لسنة 2016-2017م

بالنظر إلى دول العالم العربي فإنها لا تزال بعيدة عن الاستخدام الجيد للتجارة الإلكترونية لذلك صعب من مهمة الحصول على مؤشرات واضحة وإحصائيات دقيقة لقياس حجم التجارة الإلكترونية العربية، ففي السنوات الأولى لظهور التجارة الإلكترونية كانت نسبتها في الدول العربية ضئيلة جدا مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة فقد كانت تمثل 0.011 مليار دولار أمريكي سنة 1997م، ثم انتقلت إلى 3 مليار دولار أمريكي سنة 2001م، ليقفز ذلك الحجم إلى 32 مليار دولار أمريكي سنة 2006، وبالرغم من انخفاض مستوى حجم التجارة الإلكترونية في هذه الدول مقارنة بالقيمة الإجمالية في العالم المتقدم إلا أنها في تزايد مستمر وهذا إن دل على شيء إنما يدل على بوادر الاهتمام بهذه التقنية في الدول العربية، فقد تضاعفت بحوالي 2738 مرة خلال عشرة سنوات فقط.

وتختلف الدول من حيث مستوى تقدمها ومستوى استخدامها للأنترنت ومن المؤكد أن احتياجات دول العالم العربي وتطلعاتها في التحول إلى التجارة الإلكترونية تختلف وبشكل كبير عن احتياجات وتطلعات الدول المتقدمة لذلك فبرغم من الجهود المبذولة من طرف بعض الهيئات المتخصصة في قياس وتحديد مؤشرات وإحصائيات حول التجارة الإلكترونية في العالم العربي إلا أن الآليات المستخدمة لجمع المعلومات لا تزال ضعيفة وتتطلب مزيدا من الجهود المبذولة.[1]

ولكي نتعرف بدقة على واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي نعتمد على مؤشر مهم وهو مؤشر عدد مستخدمي الأنترنت والذي يعكس بشكل غير مباشر واقع التجارة الإلكترونية، فالمنطقة العربية تشهد نموا متواصلا

[1] جعيجع نبيلة، **التجارة الإلكترونية في العالم العربي وأهم المعوقات التي تحد من تطويره**ا، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد4،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، ص282.

ومتسارعا وبمعدلات ضخمة نحو الاعتماد على التجارة والخدمات الإلكترونية وسط معدل نمو في المدفوعات الإلكترونية يتضاعف سنويا، والجدول الموالي يوضح إحصائيات عدد مستخدمي الأنترنت في العالم العربي لسنة 2010-2016.

الجدول رقم 1: عدد مستخدمي الأنترنت في العالم العربي لسنة 2010–2016م.

المنطقة/ الدولة	عدد مستخدمي الأنترنت سنة 2010	عدد مستخدمي الأنترنت سنة 2016	نسبة الوصول إلى الأنترنت	الترتيب
مصر	18000000	39000000	%41	1
السعودية	11000000	24000000	%74	2
المغرب	17000000	21000000	58%	3
الجزائر	4500000	17000000	%43	4
السودان	5700000	11000000	28%	5
الإمارات العربية المتحدة	5600000	8400000	%91	6
العراق	770000	7900000	21%	7
اليمن	2900000	6800000	%25	8
الأردن	2000000	5900000	62%	9
سوريا	4400000	5900000	%32	10
تونس	3900000	5700000	50%	11
لبنان	1900000	4600000	76%	12
الكويت	1800000	3200000	78%	13
عمان	1100000	3100000	%70	14
فلسطين	1500000	2900000	%61	15
قطر	1200000	2400000	94%	16
البحرين	700000	1400000	98%	17
ليبيا	860000	1300000	20%	18
موريطانيا	140000	770000	%18	19
الصومال	140000	270000	%1.9	20
جيبوتي	55000	120000	13%	21

جزر القمر	35000	63000	7.9%	22
المجموع	83500000	162100000	–	–

Source : **International telecommunication union adoption et perspective des Ticdans la region des etats arabe sur http://itu.int/dms_pub**

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد مستخدمي الأنترنت في الوطن العربي قد تطور بشكل ملحوظ من السنة 2010 إلى سنة 2016 حيث بلغ حوالي 83مليون مستخدم في سنة 2010 ثم تطور إلى أن وصل 162 مليون مستخدم أي تزايد بنسبة أكثر من 50% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الاهتمام المتزايد من طرف الدول العربية بتقنية الأنترنت واستخدامها في جميع المجالات، وقد احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد مستخدمي الأنترنت نظرا لكون مجتمعها يتكون من عدد كبير من السكان حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنت 39 مليون مستخدم سنة 2016، في حين عدد مستخدمي الأنترنت سنة 2010، بلغ 18 مليون فقط أي تزايد بنسبة 46%، تليها في المرتبة الثانية السعودية حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنت سنة 2016 بلغ 24 مليون مستخدم، وارتفع هذا العدد عن سنة 2010 بنسبة 45% وفي المرتبة الثالثة تأتي المغرب ثم تليها الجزائر...الخ.

أما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد اعتمدنا على التقرير الذي تعده بوابة الدفع العربية بايفوت فيما يخص سنة 2016، الذي يعتمد على رصد وتحليل عمليات الدفع الإلكتروني والتطورات المرتقبة في الدول العربية السبعة الرئيسية في هذا المجال وهذه الدول هي: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، مصر، الكويت، لبنان، قطر، الأردن.

فبالنسبة للدفع الإلكتروني فقد تم شراء ما قيمته 30.4 مليار دولار من الحاجيات والخدمات عبر الأنترنت في سبعة دول شملهم تقرير بيفورت لسنة 2016، وذلك بزيادة قدرها 22% عن عام 2015، حيث كانت قيمته 24.9% مليار دولار، ففي السعودية تمثل نسبة 27% من بين مستخدمي الأنترنت في المملكة يعتمدون على الدفع الإلكترونية وهي الأسرع نموا بالنسبة لعمليات الدفع الإلكتروني على مستوى قطاع شركات الطيران وخدمات السوق، بينما ترتفع النسبة في الإمارات إلى 67% من بين 8 ملايين و400 ألف مستخدم، وهي الأسرع نموا في مجالات الترفيه والمؤتمرات والحفلات وفي الكويت تصل النسبة إلى 30 % من بين 3 ملايين و200 ألف مستخدم، أما مصر فهي الأسرع نموا فيما يتعلق بمعدل النمو في مجال التسويق الإلكتروني بالرغم من أن حجم التجارة الإلكترونية العالمي وصل إلى أكثر من 23 تريليون دولار عام 2016، ولكن مازال نصيب دول الوطن العربي ضعيف جدا من حجم التجارة الإلكترونية العالمية ويقدر بحوالي 15 مليار دولار في المنطقة العربية عام 2015.

ونظرا لنمو شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت وزيادة تأثيرها على قرارات الشراء والتسوق نتيجة التفاعل المتزايد بين مستخدمي تلك الشبكات فإن ذلك ساهم في نمو وتطور التجارة الإلكترونية في البلدان العربية.

المطلب الثاني: إظهار نمو وتطور التجارة الإلكترونية في بعض دول العالم العربي

سنتطرق إلى عدة نقاط يتم من خلالها إظهار واقع التجارة الإلكترونية في بعض دول العالم العربي وذلك من خلال:[1]

1. نسبة الإقبال على البنوك الأرضية منذ تطور الدفع الإلكتروني:

يظهر التقرير في هذا الجزء أن نسبة الإقبال على البنوك التقليدية أو الأرضية كانت بنسبة 100% في عام 1992 ثم، انخفضت عام 2012 لتصل إلى 50% من عدد مرتادي البنوك للقيام بمعاملات بنكية، أي النصف، وذلك بالطبع يرجع إلى ظهور طرق الدفع الإلكتروني المتعددة والبسيطة والتي توفر الوقت والجهد.

2. بطاقات الدفع الإلكترونية الأكثر استخداما في العالم العربي:

يتناول التقرير في هذا الجزء بطاقات الدفع الإلكتروني التي تعد إحدى أهم أدوات التجارة الإلكترونية، ويظهر التقرير أن البطاقات الأكثر استخدما في العالم العربي تتصدرها بطاقات فيزا، ثم تليها بطاقات ماستر كارد، ثم تليها بطاقات دفع أخرى.

3. الدول العربية الأكثر إصدارات لبطاقات الدفع:

يظهر هذا الجزء من التقرير ترتيب الدول العربية الأكثر إصدارا لبطاقات الدفع بأنواعها سواء المدفوعة مقدما أو البطاقات الائتمانية، وتظهر في مقدمة الدول العربية المملكة العربية السعودية، ثم جمهورية مصر العربية، ثم الإمارات العربية المتحدة، ثم الكويت، إلى آخر القائمة.

4. وسائل الدفع المفضلة وأكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما:

تأتي في مقدمة الدول العربية المدروسة في هذا التقرير دولة الإمارات العربية المتحدة، فما نسبته 78% من مستخدمي التجارة الإلكترونية يفضلون الدفع نقدا، و22% يفضلون الدفع بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني،

[1] جعيجع نبيلة، **التجارة الإلكترونية في العالم العربي وأهم المعوقات التي تحد من تطويره**ا، مرجع سابق، ص285.

وفيسبوك هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما، يليه تويتر ثم لينكد إ،، ثم تليها المملكة العربية السعودية، 76% من مستخدمي التجارة الإلكترونية يفضلون الدفع نقدا و24% يفضلون الدفع بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني، وفيس بوك وهو موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما، وتعد الدولة العربية الأكثر استخداما لموقع التواصل الاجتماعي تويتر.

وتأتي بعدها في المرتبة الثالثة جمهورية مصر العربية، 80% مستخدمي التجارة الإلكترونية يفضلون الدفع نقدا و20%يفضلون الدفع بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني، وفيس بوك أيضا هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما وهي الدولة العربية الأكثر استخداما لفيس بوك.

وفي المرتبة الرابعة تأتي دولة الكويت، 79% يفضلون الدفع نقدا و21% يفضلون الدفع بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني، وفيس بوك هو أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما.

5. الدول العربية الأكثر استخداما للأنترنت بواسطة الهاتف الذكي:

يظهر هذا الجزء من التقرير الدول العربية الأكثر استخداما للأنترنت عن طريق الهاتف الذكي، وتأتي في المقدمة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر كذلك من الدول الأولى عالميا في معدل استخدام الأنترنت عبر الهاتف الذكي، ثم تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية وهي كذلك واحدة من أكثر دول العالم استخداما للأنترنت عبر الهاتف الذكي، ثم تأتي مصر والكويت في المرتبة الثالثة والرابعة بالتساوي.

أما فيما يخص تقرير شركة بيفوت لسنة 2016 فقد قسمها إلى عدة عناصر نتطرق إلى أهمها:

✍ **من ناحية الاتجاهات:** توسع سوق التجارة الإلكترونية في سنة 2016 بنسبة 23.3% بقيادة المملكة العربية السعودية وكذلك حققت الإمارات ومصر نمواً كبيراً وبعدها جاءت لبنان وقطر، وحسب التقرير الذي أعدته شركة بيفورت سنة 2016 تبين أن التجارة الإلكترونية في السعودية تعتمد على حجوزات تذاكر الطيران بينما مصر والإمارات في الترفيه وكان النمو في قطاع الطيران في لبنان والكويت وقطر بمعدلات أقل، ومن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط نموا إيجابيا مع مرور الوقت وحتى عام 2023 خصوصا في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، ومع دخول المزيد من الأشخاص في عالم الأنترنت، فإنه يتوقع تقرير بيفورت أن تشهد السعودية معدلات نمو مرتفعة، أما بالنسبة للدول الأصغر حجما مثل لبنان وقطر فإنها ستشهد نموا متوسطا.

ولقد شهدت مصر أكبر تحسن لها في قطاع التجارة الإلكترونية حيث ارتفع بنسبة 16% عن عام 2016، وهذا يعتبر أمرا إيجابيا لأن الناس في مصر أصبحوا أكثر تقبلا لاعتماد خدمات التجارة الإلكترونية في حياتهم اليومية.

وشهد قطاع الطيران نموا في كل من عدد المعاملات التجارية والحجم الكلي، كما أن إجراءات العمليات التجارية تغير بشكل مهول على مدار العام في هذا القطاع في عام 2014، أما في 2015 فقد كانت العمليات التجارية موزعة بشكل أفضل.

✍ **من الناحية الديمغرافية:** ركز التقرير لسنة 2016، على دراسة أسواق الإمارات، السعودية، مصر، الكويت، لبنان، الأردن وقطر، حيث يلاحظ أن استخدام الأنترنت عبر الهواتف الذكية هو الأكثر انتشارا في السعودية، بينما في مصر فإن ثلاثة أرباع المشترين عبر الإنترنت يعتمدون على أجهزة الكمبيوتر، ولا تزال بطاقات الائتمان عائق أمام الشراء من الإنترنت ل40% من المشترين، وبما أن عدد السكان الكلي في العالم العربي يتواصل في النمو حيث تقدر نسبة الارتفاع ب2.1% فإن مستخدمي الأنترنت مستمر أيضا في النمو السريع بنسبة تصل إلى 13.1% عن عام 2014 ومازالت مصر تحتل المركز الأول في كونها سوق الإنترنت الأكبر في المنطقة تليها المملكة العربية السعودية والمغرب، ولايزال انتشار الأنترنت في ثلاثة أربعا الدول العربية منخفض نسبيا بحيث تصل نسبتها 35% في مصر، ونسبة65% في المملكة العربية السعودية.

✍ **من ناحية الدفع الإلكتروني:** تشهد المنطقة العربية نموا متواصلا ومتسارعا وبمعدلات ضخمة نحو الاعتماد على التجارة والخدمات الإلكترونية وسط معدل نمو في المدفوعات الإلكترونية يتضاعف سنويا ففي السعودية يصل عدد من يعتمدون على الدفع الإلكتروني إلى 25% من بين مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية، وعددهم 12 مليون مستخدم، بينما ترتفع النسبة في الإمارات إلى 67% من بين 5 ملايين و600 ألف مستخدم وفي الكويت تصل النسبة إلى 30% من بين مليوني مستخدم، وفي مصر 7% فقط من بين 38 مليون مستخدم، وقد ساهم انتشار الهواتف المحمولة الذكية في لعب دور رئيسي في نمو الاعتماد على الدفع الإلكتروني حيث أصبحت الهواتف المزودة بخدمة الإنترنت متاحة بشكل أكبر في المنطقة.

ويتميز السوق السعودي عن غيره من أسواق المنطقة بالانتشار الواسع لبطاقات الدفع المصرفية، حيث يأتي في المقدمة في هذا الصدد بإجمالي 12.3 مليون مستخدم لبطاقات الائتمان والخصم المصرفية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في الدول العربية

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه الدول العربية التي تطبق التجارة الإلكترونية في النقاط التالية:[1]

- افتقار سوق التجارة الإلكترونية العربية إلى الكثير من العوامل، كونه سوق جديد يفتقر إلى الخبرات في هذا المجال، بالإضافة إلى نقص ثقة ووعي المستهلك بالشراء وفقا لهذا النمط الجديد.
- ضعف الإقبال من قبل شركات الاستثمار في التجارة الإلكترونية؛
- تقاعس القطاعات الحكومية والبنكية وكذلك قطاع الخدمات اللوجيستية في دعم هذا النوع من التجارة؛
- فشل بعض التجار في خوض التجربة نتيجة تعاملهم معها بنفس عقلية التجارة التقليدية؛
- تخوف الأفراد العاملين داخل الشركة من فقدان وظائفهم مما يعرقل من هذا التحول؛
- التركيز على جانب التقنية من قبل التاجر وليس على المنتج أو العملاء المستهدفين؛
- عدم إلمام صناع القرار في بعض الشركات بالتجارة الإلكترونية.

[1] نورة بوعلاقة، عبد الرزاق سلامة، وهيبة ختيري، **واقع تطبيق التجارة الإلكترونية في العالم العربي، تجارب دول**، المجلد 14، العدد1، جامعة المدية، حوان 2019، ص439.

المبحث الثاني: ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الإلكترونية في الجزائر

أولا: نظرة عامة حول التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن النمو العالمي المتسارع للتجارة الإلكترونية والاتجاه الدولي المتزايد لنشر تطبيقاتها لا يترك للجزائر أي مجال للتردد والمماطلة في تطبيق هذه التجارة، وإن محاولة رصد ودراسة مدى تبني الجزائر للتجارة الإلكترونية والرغبة في إجلاء الغموض عنها، يستدعي توافر احصائيات دقيقة حول هذا الموضوع إلا أنه يبقى عدم الانطلاق الفعلي لهذه التجارة، وبقائها مجرد حلم ينتظر تحقيقه، وكذلك بسبب أيضا قلة الوسائل الصحيحة للقياس وعدم وجود هيئة أو جهة مختصة استوعبت أهمية التجارة الإلكترونية ونسقت الجهود لتطويرها وتشجيعها وبالتالي تكون مصدرا قادرا على توفير البيانات التي تواجهها وسبيل التقدم في تطبيق التعاملات التجارية الإلكترونية.

حيث كانت التجارة الإلكترونية موجودة في الجزائر بالموازاة مع التجارة العادية ودليل على ذلك وجود العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة في التسويق الإلكتروني إلا أنها كانت قبل صدور قانون التجارة الإلكترونية الجزائري رقم 05/18 تفتقد للتنظيم والذي تأخر في الصدور ورغم ذلك فإن لهذا الأخير دورا في تنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية وما تقوم عليه هذه الأخيرة من أسس، حيث تضمن الباب الأول منه الأحكام العامة المنظمة لهذه التجارة وفي مقدمتها التجارة الإلكترونية، حيث جاء في المادة 6 من القانون 05/18 :" التجارة الإلكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني بإقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية".[1]

وبالتالي وضح المشرع الجزائري أطراف المعاملة التجارية الإلكترونية ووفر الإطار القانوني والحماية اللازمة لأطرافها تماشيا مع مستحدثات ثورة المعلومات التي غيرت من طابع المعاملات التجارية الكلاسيكية، وأوجدت ما يسمى بالمعاملات الإلكترونية، والتي هي شكل من أشكال المعاملة، ويمكن تعريف المعاملات الإلكترونية الحكومية على أنها" الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية وبينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد"، فالتعاملات قد تشمل كل الخدمات التي يقدمها المرفق العام

[1] القانون رقم 05/18 المؤرخ في شعبان عام 1439، الموافق ل10 مايو 2018، المتلعق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد28، بتاريخ20 شعبانا لموافق ل16 مايو سنة 2018.

عبر الشبكة العنكبوتية سواء ما تعلق بخدمات موجهة للأفراد أو وحدات الأعمال وفي هذا الإطار بذلك الجزائر جهودا لأجل عصرنة المرافق العامة وتسهيل الإجراءات والخدمات على المواطنين، حيث تبنت العديد من الإصلاحات نظرا للفوائد الكبيرة لهذه التقنية الرقمية على الاقتصاد الوطني. هذا وقد كان لقطاع العدالة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية السبق في الاستفادة من التقنية الرقمية، حيث من القطاعات الأولى التي حضيت بحصة الأسد في مجال رقمنة الخدمات مقارنة بقطاعات أخرى هو قطاع التجارة.

ثانيا: أسباب عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

من بين هذه الأسباب نجد:[1]

✍ **الأمية المعلوماتية:** يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحاسب الآلي والبرمجيات، حيث أن مصطلح الأمية في التعريفات الحديثة يعني لا يحسن استخدام الحاسوب، وبالتالي فإن فئة كبيرة من المتعاملين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب وتعاملوا معه، وبالتالي فلا نتخيل أنهم يستطيعون ممارسة تجارتهم عبر الإنترنت الذي يرتكز على استخدام هذا الحاسوب؛

✍ **حاجز اللغة:** حيث معظم التعاملات التجارة الإلكترونية باللغة الإنجليزية؛

✍ **ارتفاع الحصول على حاسوب:** وهذا يحول دون انتشار هذه التجارة التي تتطلب حاسوبا في المرتبة الأولى وبالتالي فانتشار الحواسيب مرتبط أيضا بضرورة التفكير في تكلفة الحصول عليه لا على مستوى الشخص فقط وإنما على المستوى التجاري أيضا.

✍ **ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت:** أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مستمر في الارتفاع في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه، مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الإنترنت.

[1] محمد بن بوزيان، **التجارة الإلكترونية فرص وتحديات، الملتقى العلمي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية**، خميس مليانة، 13-14مارس 2012، ص 11.

✍ **الطابع اللامادي غير ملموس للتعامل:** حيث لا يشجع الكثير على التعامل مع أناس لا يواجهونهم وجها لوجه وعلى وسائط إلكترونية غير ورقية، ويدخل هذا العصر في عامل الثقة، انعدام الثقة في هذه الوساطة الإلكترونية وعدم الأمن لها؛

✍ عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا للبلاد الموضوع، إذا لا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لدى اهتمام الناس بهذا النوع من التجارة، والتفكير في سبيل تقنينها أو استفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال.

✍ تخلف نظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة حيث نتج هذا عن سيطرة قيم المجتمع النقدي (الكاش) حيث أن التعاملات تتم في معظمها بالنقد التقليدية وليس بأداة التعامل المالي الحديثة.

✍ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية أوسع، مما يجعل انتشارها يكاد يكون منعدما في بلادنا.

✍ عدم الانتشار النسبي في وسائل الاتصالات عن بعد.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر (2015–2019)

إن التجارة الإلكترونية باعتبارها قناة جديدة للبيع والشراء عبر شبكة الأنترنت، فإنها وحسب الخبراء ستعرف نموا واسعا في الجزائر في السنوات القادمة، صحيح أنه وفي الوقت الحالي عدد مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر والقادرة على إجراء معاملات الدفع الإلكتروني، حيث تنبئ توقعات الخبراء بحدوث طفرة في هذا النمط الجديد من التعامل التجاري، والذي من شأنه التأثير على العديد من المصممين، الأفراد والمؤسسات الذين يستعدون للثورة في مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر، مواقع تجارية، واجهات محلات، نماذج الطلبيات، حجوزات عبر الإنترنت وغيرها قد نفذت في الجزائر، وهذه تعتبر انطلاقة واعدة في الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية، مما يسبب جذب انتباه المؤسسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، مثل بريد الجزائر، وسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الدراسة القياسية لواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، كما سنشير إلى الأسباب التي جعلت الجزائر لازالت متأخرة في مجال التجارة الإلكترونية.

أولا: شبكة الأنترنت وعدد مستخدميها في الجزائر:

بلغ عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر 2015 إلى 1.9 مليون شخص، وفي سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 36 عالميا بعدد مستخدمين بلغ 17.440.299 وقد ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر مع مرور الوقت حيث بلغ عدد المستخدمين حسب تقرير صدر في جانفي 2020 حوالي 22.71 مليون مستخدم أي نسبة 52% من إجمالي السكان في الجزائر.

ويوضح الجدول التالي عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

الجدول رقم2: عدد مستخدمي الأنترنت مقارنة مع التعداد السكاني خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المستخدمون	11.000.000	15.000.000	18.580.000	21.738.600	25.428.159
تعداد السكان	39.542.166	40.263.711	41.063.753	42.600.000	43.000.000
النسبة من عدد السكان	27.8%	37.3%	45.2%	51.03%	58%

نلاحظ من الجدول أن نسبة زيادة مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)، كانت نسبة جيدة بالمقارنة بعدد السكان وبالجهود المبذولة في هذا المجال حيث وصلت النسبة إلى 58% وهذا سنة 2019.

ثانيا: الشبكات الهاتفية والثابتة والنقالة:

يتجه عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر في الثلاث سنوات الأخيرة نحو استقرار نوعي حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015، كما عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي، الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى استراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة، كما نجد أن كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا، حيث بلغت في سنة 2017 نسبة 7.50% وفي سنة 2016 نسبة 8.26% ويرجع ذلك لتوجه المواطن إلى الهاتف النقال.

المطلب الثالث: خطة عمل ونشر التجارة الإلكترونية في الجزائر

تم إعداد مقترح للإطار العام لخطة عمل تستهدف استكمال متطلبات نشر تقنيات التجارة الإلكترونية في الجزائر، وتوجيه نداء للجهات المتخصصة للإسراع في تنفيذ المهام التي تقع في نطاق اختصاصها، وأن تقوم بتزويد وزارة التجارة ببرامج أعمالها التفصيلية لإنجاز المهام الموكلة إليها حيث يشمل الإطار العام للخطة المجالات التالية:[1]

1) إيجاد البنية التحتية للمفاتيح العمومية (PKI) لتوفير البنية الآمنة التي تضمن أمن وسرية التعاملات الإلكترونية، وإثبات هوية المتعاملين وتكامل وسلامة الرسائل المتبادلة فيما بينهم، وتحديد آلية إصدار الشهادات الرقمية ومتطلبات جهات التصديق على سلامة الوثائق والمواصفات الفنية للتوقعات الإلكترونية.

2) تطوير نظام المدفوعات اللازمة للقيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة لإتمام التعاملات الإلكترونية بسرعة وأمان من خلال الوسائل الإلكترونية.

3) تطوير البنية التحتية للاتصالات لتكون جاهزة لدعم تقنيات التجارة الإلكترونية وتوفير خدمات نقل البيانات بالسرعات والسعات المطلوبة بكفاءة وموثوقية في جميع مناطق الوطن.

4) إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم لاعتماد التعاملات الإلكترونية والعقود المبرمة من خلالها وضمان الوفاء بالتزاماتها وحفظ حقوق المتعاملين واعتماد التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات تقوم مقام التوقيع اليدوي.

5) تحديد متطلبات أمن المعلومات وحماية الخصوصية للبيانات الشخصية

6) تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا فيما يعرف باسم "الحوكمة الإلكترونية"

7) إيجاد نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية يتم من خلالها طرح المناقصات الحكومية واستكمال إجراءاتها.

8) إنشاء موقع تسويقي على شبكة الأنترنت للشركات والمصالح الوطنية لتمكينها من تسويق منتجاتها وبيعها عن طريق الشبكة داخل وخارج الوطن.

9) دعم ونشر مفاهيم وتطبيقات التجارة الإلكترونية وتشجيع الاستثمار في تقنياتها.

[1] رشيد علام، **عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستار في إدارة الأعمال،فرع تجارة إلكترونية، الأكاديمية العربية البريطانية المتحدة للتعليم العالي، المملكة المتحدة، 2010، ص 157

10)توفير الخدمات المساندة الضرورية لدعم انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية مثل: تحسين خدمات توصيل الطرود والإرساليات البريدية، وتحديد عناوين المواقع الحكومية والتجارية السكينة.

المبحث الثالث: ترقية التجارة الإلكترونية في الجزائر

العمل على تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر لم يعد طرف بل هو واقع محتم يفرضه الانتقال إلى اقتصاد السوق والانتشار السريع لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

المطلب الأول: آليات تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

تتمثل آليات تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال ما يلي:[1]

1)**تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الإدارات العمومية يساهم أو يولد تحولا مهما في الأنماط الإدارية والتنظيمية، مما يؤدي إلى جعل الحكومة تعيد النظر في الأنماط التسييرية والوظيفية، وتلبية احتياجات المواطنين بطريقة أنسب من خلال تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين.

2)**تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات:** من خلال استخدام شبكات الأنترنت، صارت الأسواق عالمية في اقتصاد تعتبر القيمة الأساسية كما إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال صار ضروريا في الرفع من أداء المؤسسة وزيادة القدرة التنافسية والاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق الأوسع ديناميكية، كما يقوم المؤسسات كذلك إلى مصادر دخل جديدة.

3)**تطوير آليات والإجراءات التنفيذية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصال:** يجب توسيع هذه الآلية حتى يتمكن المواطنون من الاستفادة من الخدمات العامة عبر كامل التراب الوطني وباستخدام شبكة الأنترنت، إن البرامج المتعلقة بالتجهيزات وتطوير شبكة الاتصالات واسعة النطاق، يجب أن تكون مصحوبة ببرامج تدريبية مكثفة لتسريع عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال تطوير وإعادة بعث برنامج أسرتك زيادة عدد مقاهي الأنترنت والفضاءات العمومية، توفير أجهزة

[1] بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد، نسيمة، مغري فاطمة الزهراء، **تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس، حول الاقتصاد الافتراضي، وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي، خميس مليانة، يومي 11-10 مارس2019، ص6

الحواسيب لكل أسرة جزائرية زيادة التدفق في شبكة الأنترنت وإقامة الحضائر المعلوماتية في عدة مناطق في الجزائر على غرار العاصمة كعنابة، ورقلة وهران.

4) **تعزيز البنية الأساسية للاتصال السريع فائق السرعة:** إن شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، يجب أن تكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية على كامل التراب الوطني بالجودة والأمن وفقا للمعايير الدولية، وهذا يكون من خلال تطوير البنية التحتية الوطنية للاتصالات، تأمين الشبكات، جودة خدمة الشبكة والتسيير الفعال للنطاق.

5) **تنمية القدرات البشرية:** إن تعزيز البنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يجب أن يرافقه إجراءات جوهرية للتدريب وتنمية المهارات البشرية، لتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وضمان وصولها لكافة المستويات، وهذا يكون من خلال إعادة النظر في برنامج التعليم العالي، التكوين المهني، وتلقين التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لكل فئات المجتمع.

6) **تعزيز وتنمية البحث والتطوير في الجزائر:** يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا، بين البحث والتطوير والعالم الاقتصادي، فالابتكار في مجال المعلومات والاتصال، يضمن تطوير المنتجات والخدمات، ويكون ذلك من خلال تثمين نتائج البحث.

7) **تعزيز التعاون الدولي:** وذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال إقامة شراكات استراتيجية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات، والمشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، بهدف تملك التكنولوجيا والمهارات ومن الملاحظ أن الجزائر مازالت في خطواتها الأولى نحو التحول إلى مجتمع المعلومات، ولا يمكن تسريع ذلك دون طلب المساعدة من الدول التي عرفت تقدما في المجال.

8) **آليات التقييم والمتابعة:** إن الهدف الأساسي من هذا المحور هو تحديد نظام من المؤشرات لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتقييم دوري لتنفيذ خطة استراتيجية الجزائر الإلكترونية.

9) **المصادر التمويلية:** يتطلب تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية معتبرة، لا يمكن أن تأتي من مورد واحد، لذلك يحبذ استغلال جميع مصادر التمويل القائمة، كما أن الإجراءات على حد سواء، التشريعية، التنظيمية،

وحتى المادية يجب أن يرافقها تقييم مالي مفصل إلى أقصى حد ممكن، وهذا بهدف أساسي هو اقناع وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تملك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها.

المطلب الثاني: سبل ومتطلبات اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

للعمل على تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر لم يعد طرفا بل هو واقع محتوم يفرضه الانتقال إلى اقتصاد السوق والانتشار السريع لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه يجب اتخاذ الخطوات التالية:[1]

1. تتبع التطورات الحاصلة في ميدان التجارة الإلكترونية.
2. الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.
3. توفير البنية التحتية التي تضمن أمن وسلامة التعاملات الإلكترونية.
4. تطوير نظم الدفع الآلي للقيام بجميع العمليات المصرفية.
5. توفير البنية التحتية للاتصالات.
6. إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم في التعاملات الإلكترونية
7. تسريع تفعيل الحكومة الإلكترونية لتقديم خدماتها إلكترونيا.
8. إنشاء مواقع تسويقية الإنترنت.
9. نشر الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية.
10. تأهيل وتدريب الكفاءات البشرية الوطنية لاستخدام تقنيات التجارة الإلكترونية.

[1] سمية دبمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقع في الجزائر**، رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص288.

المطلب الثالث: معيقات تطور التجارة الإلكترونية

تواجه دولة الجزائر كغيرها من الدول العربية العديد من العقبات التي تقف في طريق تطور التجارة الإلكترونية ويمكن عرض ذلك في النقاط التالية:[1]

عقبات تقنية وتكنولوجية: وتتمثل هذه العقبات في:

- ضعف البنية التحتية الإلكترونية حيث يتطلب نجاح التجارة الإلكترونية إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الأنترنت وتوفر البيئة المناسبة والداعمة للتجارة الإلكترونية.
- ضعف التقنية ووسائل الإلكترونية حيث لا يزال هناك بعض القصور في مجالات الاعتماد والقياسات وبروتوكولات الاتصال.
- صعوبة تكامل التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد بينات بعض الأعمال الحالية.
- دعم كفاية خطوط الاتصال وربط شبكة الإنترنت.

عقبات تجارية: ويمكن تلخيص أهم هذه العقبات في:

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدة الفنية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.
- قصور أسواق رأس المال في معظم الدول لدعم مشروعات التجارة الإلكترونية، لأنه في ضل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية.

عقبات التشريعية والقانونية: تتلخص في التالي:

- صعوبة الملاحقة القانونية لكثير من المعاملات التجارة الإلكترونية والخاصة بحضر بعض السلع مثل الأدوية المخدرة (الصيدلية الإلكترونية) ومن ثم وجود فجوة بين قوانين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية.

[1] مراد رايس، عبد الهادي مسعودي، **عوائق اعتماد التجارة في الوطن العربي والإسلامي الملتقى العلمي الدولي الخامس**، حول الاقتصاد الافتراضي، وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، 13 و14 مارس 2012، خميس مليانة ص ص 12-14.

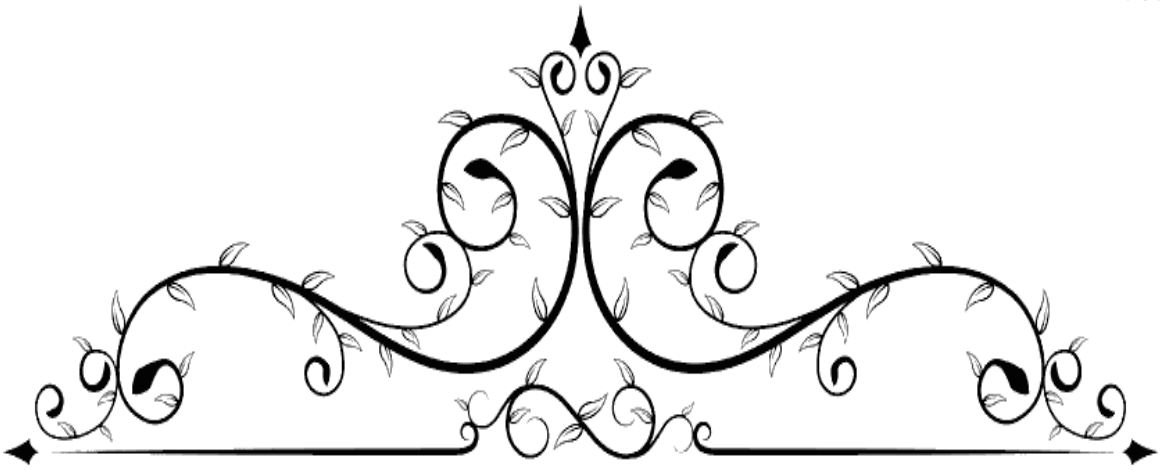
- وجود فجوة في التشريع الضريبي الذي تمت صياغته وفقا لطبيعة معاملات التجارة التقليدية ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات، الأمر يخضع المستهلك للضريبة وفقا للتجارة التقليدية وعدم إخضاعه عندما يشتري نفس السلعة أو الخدمة إلكترونيا.
- صعوبة تحديد هوية الممول ومعرفة عنوان منشأته وكيانه القانوني وذلك في ظل سهولة قيام الممول بالتنقل عبر الواب لممارسة العمليات التجارية الإلكترونية دون حاجة إلى الانتقال إلى بلد المستهلك.

عقبات اجتماعية ونفسية: نذكر منها:

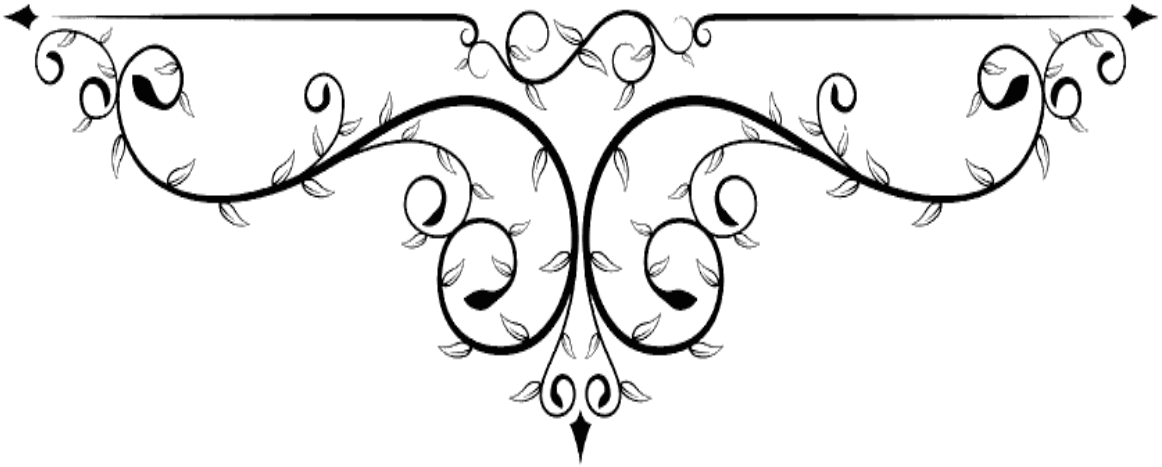
- الأمية: يمكن القول أن الأمي في الجزائر هو من لا يعرف القراءة ولا الكتابة وقد تجاوز العاشر من عمره.
- اللغة: من بين التحديات التجارة الإلكترونية عامل اللغة، والذي يعتبر من بين القضايا الحاسمة في استخدام شبكة الشبكات لأغراض التجارية، حيث معظم التعاملات التجارية الإلكترونية تتم باللغة الإنجليزية.
- العائق النفسي: إن من بين ما يعرقل التحول إلى التجارة الإلكترونية ويجعلها بديلا غير واقعيا هو سلوك المستهلك ونظرة المجتمع الجزائري إزاء الانفتاح على العالم الخارجي.

خلاصة الفصل الثالث:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن العالم العربي يعاني من فجوة رقمية على ثلاثة مستويات ، فجوة داخل فئات المجتمع في الدولة الواحدة، و فجوة بين الدول العربية في حد ذاتها، إضافة إلى الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم حيث وبرغم من ارتفاع معدلات الاستخدام في بعض الدول العربية، إلا أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي مازال بعيدا عن الإنتاج محليا، فال بلدان العربية عموما مستوردة لهذه التكنولوجيا و ليست منتجة لها لذا يجب أن ننوه بالجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية التجارة الإلكترونية و الانتقال إلى اقتصاد رقمي، لكنها تبقى على العموم مبادرات ناقصة تصب أغلبها في تحسين معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين كان الأجدر بها إعطاء أولوية أكبر لإنتاج هذه التكنولوجيا محليا من خلال الاهتمام بالبحث العلمي و الابتكار و تحفيز المبادرات الخاصة و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



الخاتمة



الخاتمة:

من هذا الباب جاء تركيزنا على الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الجديد مع إيلاء اهتمام خاص بالعالم العربي، و قد تعرضنا في دراستنا هذه إلى جميع جوانب الموضوع قدر الإمكان، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج، أتبعناها بجملة اقتراحات رأينا أنها مناسبة للدول العربية عموما والجزائر خصوصا ومن خلالها الدول النامية حتى تستطيع تضييق الفجوة الرقمية التي تفصلها عن العالم المتقدم و بالتالي الاستفادة من مزايا ثورة المعلومات و الاتصالات كالتجارة الإلكترونية و تحقيق الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، خاصة مع ما بات يعرف بالعولمة المالية.

فالعالم اليوم طغت فيه لغة العلم والمعرفة، وأصبح التقدم التكنولوجي السريع والمستمر هو محرك الاقتصاد العالمي، أضحى لزاما على الدول العربية أن تع مل على مواكبة التطورات الحاصلة و تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة الاقتصاد وبالتالي اغتنام الفرص التي تتاح جراء ذلك، وبعبارة أدق عليها أن تعمل على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بأن تجعل في سلم أولوياتها الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري القادر على الإبداع و توليد المعرفة و لابد أن تدعم ذلك ببناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدورها الفعال في إيجاد المعارف و نشرها، كما أن تأثيرها يشمل الاقتصاد بأسره بفعل استخدامها و تطبيقها في مختلف قطاعاته، و من بين هذه التطبيقات التجارة الإلكترونية التي أخذت منذ ظهورها تنتشر في الاقتصاديات المتقدمة بسرعة كبيرة وتحقق نتائج فاقت كل التوقعات، هذه التجارة التي اختصرت الزمن والمسافة و تجاوزت كل الحدود، أصبحت النمط الرئيسي للنشاط التجاري السائد في العالم.

حيث تعرف التجارة الإلكترونية اليوم معدلات كبيرة للنمو و الانتشار نظرا لما لها من خصائص وإيجابيات جعلتها الأسلوب الأفضل للتبادل، بيد أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة في جميع دول العالم بل نجد في الدرجة الأولى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم تليها الدول النامية التي استطاعت أن تستفيد من التغيرات الأخيرة و تقتنص الفرصة للابتعاد عن دائرة التخلف، أما باقي الدول النامية و منها الدول العربية فلا يمثل نصيبها من هذه التجارة إلا النزر اليسير، و يعود سبب الاختلاف في حجم استيعاب آليات هذه التجارة بين الدول إلى عدة عوامل تقنية، بشرية، تنظيمية، مالية، و غيرها، أو بعبارة أدق إلى مدى اندماجها ومواكبتها للعولمة المالية.

الخاتمة:

أولا: النتائج العامة للدراسة

- التجارة الالكترونية اصبحت حقيقة قائمة و ضرورة لابد منها و ليس خيار .
- ضعف أدراك المؤسسات للمزايا الناجمة عن استخدام التجارة الالكترونية.
- عدم توفر السوق الالكترونية العربي الذي يشجع على بيع و شراء السلع و الخدمات عبر الانترنت.
- التجارة الالكترونية هي عصب الاقتصاد العربي و العالمي.
- انخفاض مؤشرات التجارة الإلكترونية العربية و ذلك للمعوقات الكثيرة التي تواجه نموها
- التجارة الإلكترونية نمط جديد من المعاملات التجارية يشهد إقبالا متزايدا من طرف الأفراد والمنشآت، لما لها من فوائد وميزات لم تكن متوفرة في التجارة التقليدية كاختصار الزمن والمسافة وتخفيض الأسعار وتلبية طلبات محددة للزبائن والتعرف على احتياجاتهم و تطلعاتهم، فقد حققت نتائج فاقت كل التوقعات سواء بالنسبة للدول أو المنشآت التي تبنهات.
- مازالت التجارة الإلكترونية في بداياتها الأولى في البلدان العربية لأن اقتصادياتها تعتمد بالدرجة الأولى على قطاعات الاقتصاد التقليدي، و هي بعيدة عن توفير متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة نظرا للفجوة الرقمية التي تعرفها باستثناء بعض المبادرات هنا و هناك لكنها لحد الآن لم ترق إلى مستوى الاستراتيجيات الشاملة و هذا ما يفوت عليها الفرص الكثيرة التي تتيحها هذه التجارة.
- هناك مجالات عديدة تستطيع الدول العربية عامة و الجزائر خاصة استغلالها في تطبيق التجارة الإلكترونية، وتشمل هذه المجالات قطاعات الخدمات المصرفية والتمويلية والتي تعد أكثر القطاعات استخداما لتقنية المعلومات .وكذلك قطاع الصادرات من السلع والخدمات أو القطاعات الإنتاجية ذات النزعة التصديرية، وذلك للوصول إلى الاسواق الدولية بأقل التكاليف .إضافة إلى قطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا لكبر حجمها في الجزائر.

ثانيا: توصيات واقتراحات الدراسة

✍ تحديد تعريف موحد للتجارة الإلكترونية وكذا تحديد جهات الاختصاص التي تعمل على توفير البيانات الصحيحة حول حجم هذا النوع من التجارة و تقليل التضارب بشان حجم التجارة الإلكترونية؛

✍ إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم الوطنية شاملة لتعزيز دور المعلوماتية في المجتمع وبين الأفراد في دولة وخارجها. من خلال تعزيز البنية التحتية وتطوير منظومة الاتصالات وزيادة حجم الاستثمار وترقية الخدمات يتماشى وتطورات العالمية في هذا المجال وتحفيز وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال.

✍ أخيرا ضرورة إيمان القائمة على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية، وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خيارا اقتصادي فقط بل ضرورة لابد منها، وأن التأخير تطبيق استنتاجات متكاملة للتجارة الإلكترونية لا يؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

1) إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، بدون طبعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 45.

2) إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 57-59.

3) إبراهيم نعيم الظاهر، **الحكومة الإلكترونية**، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2014، ص 05.

4) أحمد غزال، **أثر العولمة على الدولة القومية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية**، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007م/2008م، ص 22.

5) أسرار محمد الجعفري، **تأثير التجارة الإلكترونية على مجتمع المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، 2003، ص 03.

6) أسيا بوعمرة، **النظام القانوني للتجارة الإلكترونية**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012-2013، ص 65.

7) آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية، على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، دكتورة جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2015م، ص ص 39-40.

8) أشرف غالب أبو صالحة، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2011م/2012م، ص 64.

9) أقاسم عمر، بوجمعة بلال، **مداخلة التجارة الإلكترونية وأهمية اعتمادها في الجزائر**، مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول التجارة الإلكترونية في الجزائر واقع وأفاق منعقد يوم 12-12-2007، ص 03.

10) إلياس ناصيف، **العقد الإلكتروني في القانون المقارن**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، 2009، ص 22.

11) أوكيل نسمة، **الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها، دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007م/2008م، ص 157.

12) آيت بشير عمر، **الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي**، رسالة ما جستير كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م/2010، ص 124.

13) بريش عبد القادر، زيدان محمد، **دور البنوك الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية**، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، كلية العلوم اللإقتصادي وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 06-07 مارس 2004.

14) بشير عباس العلاق، **تطبيقات الانترنت في السوق**، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 154.

15) بن وارث حكيمة، **دور أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة "مع الإشارة للعالم العربي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مناجمنت مؤسسة، معهد العلوم اقتصادية وعلوم التسيير دائرة ما بعد الشرح، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي،2007-2008، ص 46.

16) بن وارث حكيمة، **دور أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي**، ماجستير، معهد العلوم اقتصادية وعلوم التسيير دائرة ما بعد التخرج، 2007، 2008، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 38.

17) بهاء شاهين، **العولمة والتجارة الإلكترونية ورئية الإسلامية**، الفارق الحديثة للنشر والطباعة، 2000م، ص 32.

18) بوخرص عبد الحفيظ، **مستقبل الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية كليو العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017م، ص 91.

19) حراق سمية، **دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي** مداخلة طالبة دكتورة تخصص اقتصاد دولي، المحور 4: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل، ص 05.

20) حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010م 2011م، ص 42.

21) حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 20.

22) حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2011م، ص 46-47.

23) حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011م، ص 36.

24) ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع, عمان، الطبعة الثانية، 2014، ص 263.

25) رشدي صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2000م، ص 47.

26) رمزي زاكي، **العولمة المالية والإقتصاد السياسي رأس المال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999م، ص 93.

27) رونالد روبرستون، **العولمة النظرية الإجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة أحمد محمود ومنور أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ ذياب، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1998م، ص 131- 135.

28) سالم عرفة، **إدارة أسواق التجزئة**، عمان، دار الراية للنشر والتوديع، الطبعة الأولى2010، ص21.

29) سحنون جمال الدين، بلعانامي نبيلة، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017م، ص 318.

30) سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 125.

31) سلام عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012م، ص 13.

32) سلامنة خالد، **أثر العولمة على إقتصاديات البلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية" دراسة حالة بلدان جنوب شرق آسيا في ظل الزمني 1997 والأزمة المالية العالمية 2008)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، علوم إقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2015م،

33) سلمى سلطاني، **العولمة الإقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور "الجزائر 03"، العدد26(2)، ص 364.

34) سليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، لجدار للكتاب العالمي، 2007م، ص 215.

35) سليم حسيبة، **العولمة المالية وآثرها على الإقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الإقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي)**، دكتورة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، 2016م/2017م، ص 50.

36) سليمان نايف، **الجامع للغة العربية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996م، ص 41.

37) سمرد الكوكب الجميل، **والتمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ص ص33-38.

38) سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي 2010 - 2011، ص65.

39) سناء جودت حلف، محمد جودت نور، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة 1، عمان، الأردن، دار الحامد لنشر والتوزيع، 2009، ص 26.

40) السيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 2008، ص 32.

41) السيد عليوة، **التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي**، دار الأمين، مصر، 2002، ص 18.

42) شذا جمال الخطيب سعقص الركيبي، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 2008م، ص 20.

43) شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طبا عبدين ، مصر 202م، ص 20.

44) شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طبا، عمان، 2002م، ص 19.

45) شنابت صباح، **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية و المصرفية**، الملتقى الدولي الثاني، ماي 2009م، جامعة بومرداس، ص 7.

46) صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة جوان 2002م، ص211.

47) طارق طه، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة مصر 2005، ص 317.

48) طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الإقتصادية**، المجد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2015م، ص 6.

49) الطائي محمد عبد حسن، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 90.

50) طرشي محمد، بوخليج نبيل، **التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، 2018، ص39.

51) عامر محمود الكسواني، **التجارة عبر الحاسوب**، عمان، دار الثقافة لنشر والتوزيع، طبعة 1، 2008، ص 59.

52) عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص 14.

53) عبد الكريم أحمد قندوز، **المشتقات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م، ص 81.

54) عبد الكريم بريشي، **التجارة الإلكترونية في الجزائر واقع وأفاق**، مداخلة بعنوان: آليات تطبيق التجارة الالكترونية ومزايا هما على الاقتصاد الجزائري، إشكالية الاعتماد الجامعة الإفريقية أحمد دراية بأدرار، 2007-2008 - كلية العلوم الإنسانية قسم علوم التسيير.

55) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 01، ص 111-112-113.

56) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الإلكترونية**، دار الجامعة الإسكندرية، طبعة الأولى، 2014، ص 75-76-77.

57) عبد المنصف حسن رشوان، **العولمة وأثرها " رؤية تحليلية إجتماعية"**، المكتب الجامعي الحديث، قسم الخدمة الإجتماعية، جامعة أم القرى ، قسم خدمة الفرد بالمعاهد العليا للخدمة الإجتماعية، بأسوان وقنا،2006م، ص 50

58) عبد المنصف حسين علي رشوان، **العولمة وآثرها " رؤية تحليلية اجتماعية" قسم الخدمة الإجتماعية جامعة أم القرى**، قسم خدمة الفرد بالمعاهد العليا للخدمة الإجتماعية، أسوان وقنا، 2006م، ص 55

59) عكاش مسيفة ، **العولمة المالية دورها في حدوث الأزمات المصرفية، دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية فرع نقود وبنوك جامعة الجزائر03، 2012م/2013م، ص 11.

60) علاء الدين ناطورية، **العولمة وأثرها في العالم الثالث " التحدي و الإستجابة"**، مركز الأبحاث و الدراسات المدني، 2001م، ص 99.

61) علاوي محمد لحسن، مولاي لخضر عبد رزاق، **"آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية"**، الملتقى الدولي 4 حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص 04.

62) عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015م، ص 251.

63) غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2014م، ص 78.

64) غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2013م، ص 77-78.

65) غالم عبد الله، محمد العربي ساكر، **موقع الدول العربية من العولمة المالية– دراسة حالة الجزائر– مداخلة قدمت في إطار الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006م، ص 07.

66) غرزولي إيمان، **العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، "دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف"، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2017-2017، ص 20.

67) فلح حسن خلف، **العولمة الإقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، عمان، الطبعة الأولى، 2010م، ص 380.

68) كامل علاوي الفتلاوي، عاطف مرزوق، **العولمة ومستقبل الصراع الإقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبيعة الأولى، 2009م، ص 42.

69) كتاف الرزقي، **محاضرات في العولمة والتغيير التنظيمي – موجهة لثانية ماستر تنظيم وعمل قسم الإجتماع والديمغرافيا–**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر 2016م/2017م، ص 31.

70) كتانة خيري مصطفى، **التجارة الالكترونية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة، 2009، ص 50.

71) لزهر بن سعيد، **النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية**، بدون طبعة، الجزائر، دار هومة للنشر، ص16.

72) لزهر بن سعيد، **النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية**، بدون طبعة، الجزائر، دار حومة للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 16.

73) محسن أحمد الخضيري، **العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة**، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 117، 118 ، 119، 120.

74) محسن أحمد الخضيري، **العولمة مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، لبنان، 2002م، ص ص 129- 134.

75) محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المختلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 07، جامعة باتنة، ديسمبر 2002م، ص 190.

76) محمد أحمد بن فهد، **السوق العالمية " العولمة "**، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م، ص 33- 34

77) محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2006، ص470.

78) محمد شايب، **أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والمقاصة كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي مالي إلكتروني بالجزائر**، دكتوراه، علوم اقتصادية، 2016-2017 جزائر، سطيف1، ص 55.

79) محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 169.

80) محمد عبد الله شاهين محمد، **تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها**، دار أكادميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص47.

81) محمد عبد حسن طائي، **التجارة الإلكترونية"المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، مرجع سبق ذكره، ص32.

82) مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة سياسات التمويل وتأثيرها على الإقتصاديات والمؤسسات**، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، مداخلها في الملتقى الدولي العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة سياسات التمويل وتأثيرها على الإقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي، 21 و 22 نوفمبر 2006م،

83) مصطفى أحمد حامد رضوان، **العولمة " إشكاليات معاصرة** " الدار الجامعية الإسكندرية، 2011م، ص 78.

84) مصطفى أحمد حامد رضوان، **العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011م، ص27.

85) مصطفى أحمد حامد، **العولمة إشكاليات معاصرة**، الدار الجامعية- المدرسة العليا للأساتذة، الإسكندرية، ص 27.

86) مصطفى بودرامة، **تأثير العولمة الصناعية على إقتصاديات دول العالم الثالث**، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتور في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008م/2009م، ص 13.

87) منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، **الشركات الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية 2005، ص70.

88) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير السنوي 2007م، الكويت، ص 49، 50.

89) نادية العقون، **العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012م/2013م، ص 49.

90) نضال إسماعيل برهم، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2005، ص 132.

91) نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة العولمة وأنواعها**، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، 2009م، ص 9.

92) هبه مصطفى كافي، تقييم ومراجعة مصطفى يوسف كافي، **التجارة الالكترونية**، ألفا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 129.

93) هرنون نصيرة، **خطاب العولمة بين محمد حامد الجابري وعلي حرب**، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ص 298.

94) هماني وجيه العطار، **التجارة الإلكترونية**، الأكاديميون لنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2016، ص 9.

95) هناء عبد الغفار، **الإستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين "نموذجا"**، بيت الحكمة بغداد 2002م، ص 86.

96) هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، دار الحامد، عمان، 2009م، ص 30، 31.

97) وليد حيالي وآخرون، **العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والإقتصاد**، مركز الكتاب الأكاديمي، الدانيمارك، 2015م، ص 132.

98) يس يوسف عبد الله الماحي، **أثر العولمة على التخطيط التربوي للنظام التدريس في التعليم العام بالسودان**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراة الفلسفة في التربية، تخصص مناهج وطراق التدريس، جامعة الجزيرة، السودان، 2017م، ص 54.

99) يونس أحمد أبوقارة، **التسويق الإلكتروني، عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص176.

المراجع باللغة الأجنبية:

(1 Dominque plehon les enjeuse de la globalisation et financiere paris :ed3 beréal, 2000, p 51.

(2 F-Teulon, les … de capitaun , édution seul, paris, 1997, p 65.

(3 Gerd Housler , la mondialisation de la finance, revue finance et développement, volume 39 U 001 , Mars 2002 ,

(4 P- Champsaur, E-Commerce, INSEF, Paris,2000, P

5) Albert minguet, des marchés financiers en pleine mutation titres à revenus fixes marchér dérives marché des changes, édition revue banque, paris, 05, p 25

6) Dourilla feer evelyne, la finance et la monnaie à l'age de la mondialisation , éclition l'bamattan, paris, 2004, p 42

7) Hanri bourguinatt finance international, édition press unversitaire de France. 1997, p 65.

8) J-Perry et al, E-Commerce, goulet, Cande, 2002, p 2.

9) Pierre noél girand, la mondialisation émegences et fragmentations, édition sciences humaines, paris, 2012,pp 33-34.

10) Unictd,world investment report 1999, foreign direct investment and challenge of development united nation, new york,p103

11) Unictd,world investment report 2004, new york and geneva, p-p 27

12) www.elbawaba.com..2023 اطلع عليه بتاريخ 6 ماي